



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الرخية في المصارف النجارية
دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق
للأوراق المالية

للمدة من 2005-2014

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمها

محمد هاشم مرياط

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

احمد كاظم اليساري

إقرار المشرف

أشهد بأن إعداد هذه الرسالة الموسومة " ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية - دراسة تحليلية لعينه من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د احمد كاظم اليساري

التاريخ: 2016/ /

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن الرسالة الموسومة " ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية في المصارف التجارية - دراسة تحليلية لعينه من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ماورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير

التوقيع:

الاسم: ا.م.د محمد ياسين الشكري

التاريخ: 2016/ /

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: ا.م.د حيدر الموسوي

التاريخ: 2016/ /

إقرار رئيس القسم

بناءً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا في القسم أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. ميثاق هاتف الفتلاوي

التاريخ: 2016/ /

اقرار لجنة المناقشة

نشهد اننا اعضاء لجنة المناقشة قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها علي الربحية في المصارف التجارية) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 - 2014) ، وناقشنا الطالب (محمد هاشم رباط) في محتوياتها وفيما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول ومستوفية للشروط كافة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (جيد جدا) .

الأستاذ الدكتور

حاكم محسن محمد

رئيساً

2016 / /

المدرس الدكتور

علي احمد فارس

عضواً

2016 / /

الأستاذ المساعد الدكتور

ايا د ظاهر محمد

عضواً

2016 / /

الأستاذ المساعد الدكتور

احمد كاظم بريس

عضواً ومشرفاً

2016 / /

مصادقة مجلس الكلية

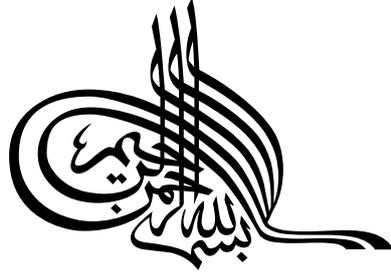
صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة .

الأستاذ الدكتور

عواد كاظم شعلان

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

2016 / /

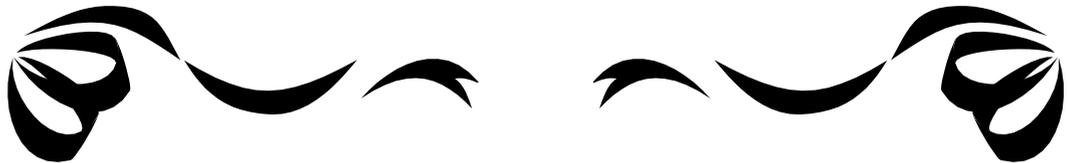


يرفع الله الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ . .

بِاللَّهِ
الْعَظِيمِ

(58 المجادلة آية 11)



الأهداء

إلى من قال في حقهم ربِّي جل جلاله

بسر الله الرحمن الرحيم

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا يَبْغُنُ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ الإسراء (23)

...والدي ووالدتي...

﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا...﴾ الأعراف

(189)

...زوجتي...

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ المجادلة

(11)

...أسنادي الفاضل ا.م.د. احمد كاظم اليساري...

﴿... وَاجْعَلْ لِي فَرِيحًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْمِرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي

أَمْرِي﴾ طه (29-32)

...اخوتي وأخواتي...

...إلى نور عيني أو لادي...

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا)
سورة البقرة (269). والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين محمد واله الطيبين
الطاهرين.

أما وقد وفقني الله عز وجل لإنجاز هذه الرسالة، فأنه لمن دواعي الوفاء والإقرار
بالجميل أن أسجل شكري و عرفاني وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل الأستاذ المساعد الدكتور
احمد كاظم اليساري الذي أغدق عليّ الكثير من علمه ، فما من رأي سديد أبداه، وملاحظة
قيمة أشار بها إلا وكانت الموجه للباحث في مسار البحث العلمي الصحيح، إن الكلمات لتعجز
عن الوفاء بحق أستاذي الجليل الذي كانت للمساته ومنهجيته وعلميته أثرٌ بارزٌ في إخراج
هذه الرسالة بهذه الصورة، فجزاه الله عني خير الجزاء وأطال الله في عمره وجعله ذخراً
للعلم وطلبته.

وخالص الشكر والعرفان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول
مناقشة الرسالة

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الاستاذ الدكتور عواد الخالدي عميد كلية الادارة
والاقتصاد والاستاذ الدكتور حميد عبيد عبد معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
والاستاذ الدكتور مهدي سهر الجبوري رئيس قسم الاقتصاد والاستاذ المساعد الدكتور ميثاق
هاتف عبد السادة رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية .

كما اتقدم بالشكر والعرفان الى الراحل الذي ذهب جسدا وبقي روحا خالدة الاستاذ الدكتور
محسن الراجحي

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذتي الافاضل (ا.د حاكم محسن، ا.د
عبد الحسين حسن، ا.د علاء فرحان، ا.د توفيق عباس المسعودي، ا.د ميثم ربيع الحسناوي
، ا.م.د حيدر يونس، ا.م.د هاشم الحسيني، ا.م.د عباس الدعيمي، ا.م.د فؤاد الجبوري) كما اتقدم
بالشكر والعرفان الى م.د بلال نوري سعيد الكروي ، م.د علي احمد فارس لما ابداه من جهود
في انجاز هذه الرسالة.

كذلك اتقدم بالشكر والعرفان إلى الأخوات العاملات في مكتبة كلية الإدارة والاقتصاد
(ست سهاد، ست اثير، ست بشرى) والشكر والعرفان إلى زملائي في الدراسات العليا
(قصي عباس وحسام سلطان ورسلى صالح وحواء زكي وهالي حمدي وضي الطائي)
وأخيراً أقدم شكري واحترامي واعترازي إلى المعاني الطيبة التي تبرق في القلب
هدوءاً واقتراباً لشريكة عمري ورفيقة دربي التي تحملت الجزء الأكبر من المشقة، فكانت لي
خير عوناً وسنداً، زوجتي الغالية.

وأستميح العذر كل من كان له إسهام مباشر وغير مباشر في إنجاز هذه الرسالة ولم
يرد اسمه هنا.

وما توفيقي إلا بالله

الباحث

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات	عنوان الموضوع
-		الآية
أ		الإهداء
ب		شكر وتقدير
ج		المستخلص
د		قائمة المحتويات
هـ		قائمة الجداول
هـ		قائمة الأشكال
1		المقدمة
21-2	المنهجية العلمية وبعض الدراسات السابقة	الفصل الأول
8-2	المنهجية العلمية	المبحث الأول
21-9	بعض الدراسات السابقة	المبحث الثاني
73-22	ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها علي الربحية	الفصل الثاني
54 -22	ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات	المبحث الأول
73-55	الربحية	المبحث الثاني
121-74	مناقشة نتائج التحليل والاختبار	الفصل الثالث
83-74	مناقشة نتائج التحليل لمؤشرات الفجوة	المبحث الاول
95-84	مناقشة نتائج التحليل لمؤشرات الاداء	المبحث الثاني
110 -96	اختبار الفرضيات	المبحث الثالث
125-122	الاستنتاجات والتوصيات	الفصل الرابع
125 -122	الاستنتاجات	المبحث الاول
125-124	التوصيات	المبحث الثاني
151-126	قائمة المصادر	
-	الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول
6	المصارف الاهلية العراقية	1-1
36	انواع المخاطر	2-1
45	الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة	2-2
54	التغير في القيمة الصافية نتيجة تغير اسعار الفائدة	2-3
60-59	العوامل المؤثرة على الربحية	2-4

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	رقم الشكل
27	ادارة الموجودات والمطلوبات في المصارف والخدمات المالية	2-1
28	الاطار الشامل لادارة الموجودات والمطلوبات	2-2
30	الاطار التنظيمي لادارة السيولة في المصارف	2-3
35	الفئات الاساسية للمخاطر المالية	2-4
46	انواع مخاطرة سعر الفائدة	2-5
48	وجهات النظر في مخاطر سعر الفائدة	2-6

المستخلص

لقد تغير العالم بالنسبة للمؤسسات المالية خلال السنوات العشرين الماضية ، واصبح أكثر مخاطرة وأكثر تنافسية بعد تحرير الأسواق المالية، وهذا ما دفع المصارف لبذل كل ما بوسعها من أجل مواجهة المخاطرة من أجل كسب العوائد الكافية. زيادة تقلبات سعر الفائدة بشكل كبير تطلب إدارة تتسم بالكفاءة في ادارة مخاطرة سعر الفائدة .

لقد طورت المصارف مجموعة متنوعة من الأساليب لقياس وإدارة مخاطر أسعار الفائدة. وأصبحت ادارة فجوة الفائدة جزءا متزايد الأهمية من المصارف في إدارة الأموال خلال العقد الماضي. وتعد الفجوة من المقاييس التي يستخدمها المصرف لبيان هامش الفائدة الصافي وهو الفرق بين إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد إلى التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة في السوق. إدارة الفجوة هي عملية ادارة المصرف لكل من الموجودات والمطلوبات، على الميزانية العمومية وفقا لحساسيتها لسعر الفائدة.

لهذا جاءت الدراسة لتسلط الضوء على واحد من المؤثرات المهمة على مجمل نشاط المصارف وهو المخاطر المتعلقة بتغيرات سعر الفائدة باعتبارها تلعب دورا جوهريا في موضوع الاستثمار وبالتالي تؤثر على قيمة الاموال سواء أكانت على شكل موجودات أم مطلوبات مصرفية، وكيفية التعامل مع هذا النوع من المخاطرة بغرض الحفاظ على قيمة المصرف.

ولغرض تحقيق أهداف الدراسة تم اختيار نموذج الفجوة الذي يمكن من خلاله قياس أثر عامل الوقت على قيم الموجودات والمطلوبات وبالتالي اتخاذ ما يلزم من معالجات للحفاظ على العوائد التي تسعى جميع المصارف للحفاظ عليها من كافة أوجه المخاطرة.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات أهمها أنّ التغيرات في سعر الفائدة تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات وبالتالي تؤثر على قيمة المصرف.

لهذا جاءت توصيات هذه الدراسة بجانبين الأول توصيات عامة تشمل كل القطاعات المصرفية أما الجانب الثاني فتناول التوصيات المتعلقة بعينة الدراسة بناء على ما جاءت به نتائج التحليل.

المقدمة

لاشك أن الصناعة المصرفية تعد من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر ولاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاضمت هذه المخاطر وتغيرت طبيعتها في ظل تطورات التحرير المالي ومستحدثات العمل المصرفي وتنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر ومراجعتها أهمية متزايدة لدى المصارف، كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءمة المصرفية.

وتمشيا مع الاتجاهات العالمية في هذا الصدد بدأت المؤسسات المالية بشكل عام و المصارف بشكل خاص مؤخراً في انتهاج سياسات لإدارة المخاطر ومراجعتها واستحداث إدارات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال المصرف على تنوعها.

إن التطور الذي عرفته الصناعة المصرفية أدى إلى زيادة وتنوع الخدمات التي تقدمها ، كما أدى إلى تعقيد العمليات المصرفية في إدارة موجوداتها ومطلوباتها بما يجعلها تحقق عوائد مرضية بأقل قدر ممكن من المخاطرة ، ذلك لأنها تعمل في بيئة تتسم بالديناميكية والتحكم في كل المتغيرات صعب إن لم يكن مستحيلاً . خاصة وإنها تعمل في سوق يتسم بشدة المنافسة ، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة ، بما يخدم أهدافها لذا فإنه يمكن القول أن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها تعد من العوامل الرئيسية في نجاح المصارف وازدهارها وتحقيقها لأهدافها ، وأن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان هذه العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

وبناء على أهمية متغيرات الدراسة ، تضمنت الرسالة أربعة فصول ، تناول الأول منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة. أما الفصل الثاني تمثل بالاطار النظري بمبحثين تناول المبحث الأول ادارة فجوة حساسية الفائدة وتضمن (مفهوم ادارة الموجودات والمطلوبات - ادارة المخاطرة- مخاطرة سعر الفائدة- تحليل الفجوة)، أما المبحث الثاني فتناول الربحية وتضمن (مفهوم الربحية- اهمية الربحية- العوامل المؤثرة على الربحية- قياس الربحية) وبعدها تم تعزيزه ودعمه من خلال الدراسة التطبيقية لمعرفة متانة وصلادة هذا البناء وتمثل بالفصل الثالث من الرسالة ، لنصل من خلاله الى خاتمة بناينا بأهم الاستنتاجات التي استخلصت من ذلك ، و صياغة التوصيات وتمثل ذلك في الفصل الرابع .

الفصل الأول

منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول : منهجية الدراسة

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

الفصل الاول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

المنهجية هي الطريق الذي يسلكه الباحث ولغرض تحقيق ما يهدف اليه والوصول الى نتائج علمية مقبولة لا بد من الاعتماد على اسس علمية صحيحة ، اذ يتناول هذا الفصل في مبحثه الاول منهجية الدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة واهميتها واهدافها وفرضيات الدراسة ومنهج الدراسة وأدوات الدراسة ومجال وعينة الدراسة، فيما يتناول المبحث الثاني وبعض الدراسات السابقة.



المبحث الاول

منهجية الدراسة

يوضح هذا المبحث الخطوات الاساسية لمنهجية الدراسة ويتضح ذلك في الخطوات الآتية:

اولاً : مشكلة الدراسة

تعد المخاطرة من القضايا المهمة التي تتناولها الدراسات المالية المتعلقة بالأنشطة المصرفية . لذلك لا بد أن نوضح موضوع المخاطرة و أهميته في كل القرارات التي تتخذها المؤسسات المالية التي تؤثر على نمو واستدامة واستقرار العمليات المصرفية بالشكل الذي يحقق و يضمن بقاء قيم الموجودات والمطلوبات غير متأثرة بتغيرات وبتقلبات أسعار الفائدة . لذلك فان عامل الوقت يلعب دور مهما في الحفاظ على قيم التدفقات النقدية وانه يفرض حالة من الحساسية في كل من موجودات ومطلوبات المصرف وغيرها من الأدوات المالية . ولهذا فان تغيرات أسعار الفائدة والمخاطر المرتبطة بها مع عامل الوقت يؤدي الى تغيير قيم كل من الموجودات والمطلوبات ومن ثم تؤثر على الربحية في المصارف .

أن مفهوم (تحليل الفجوة) هو ليس صيغة من أجل التطبيق فقط وإنما هو بيان مفهوم القيمة للتدفقات النقدية ضمن إطار عامل الوقت من اجل تحقيق الحماية من مخاطر سعر الفائدة وتجنب خطر فقدان قيمتها بفعل الفترات الزمنية . زيادة على ذلك فان مفهوم الفجوة لها استعمالات كثيرة في مجال الاستثمار والتمويل في المصارف على الرغم من حداثتها ، لذلك لا يمكن للمؤسسات المالية التخلي عنها لأنها تضمن التوقيتات الزمنية المناسبة للتدفقات النقدية وبشكل يتناسب مع التوقيتات الزمنية لزمناً استحقاقها . وفي ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- هل توجد فجوة للموجودات والمطلوبات في المصارف عينة البحث.
- 2- هل توجد إدارة للفجوة وهل هذه الإدارة كفؤة.
- 3- هل تؤثر فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصرف التجاري وماهي المعالجات المناسبة لمواجهة التغيرات في أسعار الفائدة.
- 4- هل تؤثر الفجوة على قيم الموجودات والمطلوبات في المصرف واثرتلك التغيرات على أرباحه.

5- ما مدى المخاطر التي تواجه المصرف بسبب هذه الفجوة.

- هل تؤثر فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصرف التجاري وماهي المعالجات المناسبة لمواجهة التغيرات الحالية والمتوقعة في اسعار الفائدة؟

ثانيا : اهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بالاتي:

1- بيان وجود فجوة للموجودات والمطلوبات في المصارف العاملة ومدى امكانية ادارة هذه الفجوة.

2- بيان مدى تأثير فجوة الموجودات والمطلوبات على ربحية المصارف.

3- التركيز على كيفية استخدام التقنيات المالية في ادارة فجوة حساسية الفائدة والحماية من مخاطر تقلب اسعار الفائدة.

4- توضيح مفهوم الفجوة بالشكل الذي تتمكن فيه الإدارات المصرفية من تحديد رؤية مناسبة للموجودات والمطلوبات و تتمكن من خلاله مواجهة المخاطر واختيار الأساليب الحديثة لمعالجة مخاطر تغير أسعار الفائدة والتعرض لها باقل الخسائر المحتملة.

5- التأكيد على جانب مهم في العمل المصرفي وهو موضوع المخاطرة لاسيما مخاطرة سعر الفائدة والقدرة على مواجهتها واثر ذلك في تحقيق العائد وانعكاسه على ربحية المصرف.

ثالثا أهمية الدراسة

يعد موضوع أسعار الفائدة وتغيراتها وتأثيرها على المؤسسات المصرفية من الموضوعات المهمة التي يجب التعامل معها من قبل المؤسسات المالية. لذلك تناولت الكثير من الدراسات هذا الموضوع على قدر عال من الاهمية . إلا أن الدراسة الحالية تأتي أهميتها من كونها تركز على واحد من العوامل المهمة التي تقوم عليها المؤسسة المصرفية وهو تأثير مخاطرة سعر الفائدة على جانب الموجودات والمطلوبات و تأثيرها على قيمة المؤسسة المصرفية .

أن مفهوم فجوة حساسية الفائدة يمكن تناوله من خلال مداخل عديدة منها إيجاد فجوة بين الموجودات والمطلوبات أو دراسة الفجوة في فترات الاستحقاق بين طرفي الميزانية

والعمل على إيجاد الفروقات بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة واتخاذ القرارات المتعلقة بإعادة تسعيرها لإعادة التوازن بينها بحيث تقلل من اثر الفروقات الزمنية لها .اذ يتيح أنموذج فجوة للمؤسسات المالية اتخاذ القرارات المناسبة بأسلوب يتناسب مع هدف تلك المؤسسات في الحفاظ على قيم قيمة المصرف بالدرجة الأساس من خلال السيطرة على قيم الموجودات والمطلوبات والتي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في أسعار الفائدة .

علما ان هذه الدراسة تأتي لتسلط الضوء على التغيرات الجارية في البيئة المالية والمصرفية لاسيما ما يتعلق بالتغيرات في اسعار الفائدة واثر ذلك في تقلب ايرادات وتكاليف المصرف من الفوائد والتأثير في قيمة هامش الفائدة الصافي لهذه المصارف، كذلك ادارة فجوة الميزانية وكيفية التحوط من مخاطر سعر الفائدة.

رابعاً : فرضية الدراسة

انبثق عن الدراسة ثلاث فرضيات

- 1- لا توجد فجوة للموجودات والمطلوبات في المصارف عينة الدراسة.
- 2- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف عينة الدراسة.
- 3- لا توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف عينة الدراسة.

خامساً: مجال وعينة الدراسة

تمثل مصارف القطاع المصرفي الخاص في العراق المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجتمع الدراسة . واختير هذا المجتمع لأنه يوفر البيئة المصرفية الملائمة لاختبار تأثير الفجوة على الربحية في المصارف التجارية ، ومن هذا المجتمع تم اختيار اربعة عشر مصرفاً وقد حددت هذه المصارف هذه المصارف كعينة للدراسة، وفيما يتعلق بمدى الدراسة فقد اقتصر على عشر سنوات(2005-2014) حسب ما توافر من تقارير سنوية للمصارف عينة الدراسة.

هذا وقام الباحث باستبعاد عدد من المصارف منها المصارف الاسلامية بسبب طبيعة عملها وكذلك المصارف حديثة التأسيس. كذلك استخدام هذا العدد من المصارف يعطي نتائج افضل

وكلما زاد حجم العينة يؤدي ذلك الى تمثيل افضل لمجتمع الدراسة. والجدول (1) يوضح تلك المصارف وتاريخ التأسيس ورأس المال

جدول (1)

المصارف الاهلية العراقية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال
1	بغداد	1992	250000000000
2	المصرف التجاري	1992	250000000000
3	الشرق الاوسط	1993	250000000000
4	الاستثمار	1993	250000000000
5	المتحد	1994	300000000000
6	الاهلي	1995	250000000000
7	الائتمان	1998	250000000000
8	دار السلام	1998	150000000000
9	الخليج	1999	300000000000
10	سومر	1999	250000000000
11	بابل	1999	178000000000
12	الموصل	2001	202000000000
13	الاتحاد	2002	252000000000
14	الشمال	2003	250000000000

المصدر من اعداد الباحث

سادسا: اساليب جمع البيانات

جمعت البيانات من التقارير السنوية للمجموعة المصرفية عينة البحث بعد مراجعة ما توافر من تلك البيانات في المواقع الرئيسية للمصارف على شبكة المعلومات الدولية ، ومن ثم مقارنتها مع مواقع أخرى ذات علاقة بها من اجل الحصول على البيانات التفصيلية وهذا وقام الباحث بعدد من الزيارات الى المصارف المذكورة عينة الدراسة.

سابعا: مؤشرات التحليل المعتمدة

ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع البحث ، وتم التطرق إليها في الجانب النظري فقط لغرض تبيان علاقتها بأسعار الفائدة وفجوة المدة ومخاطرتها ، مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لتبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة ، وهي كما يأتي :

1- مؤشرات الفجوة

أ- الفجوة = مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة - مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

ب- الفجوة النسبية = الفجوة/الموجودات الكلية

ت- نسبة حساسية الفجوة = مجموع الموجودات الحساسة لسعر الفائدة/مجموع المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

ث- هامش الفائدة الصافي = صافي دخل الفوائد /مجموع الموجودات المريرة

2- مؤشرات الربحية

من أهم المؤشرات التي تم استخدامها تبعاً لما هو متوافر من بيانات في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

أ- العائد على الموجودات (ROA) = صافي الدخل / الموجودات الكلية

ب- العائد على حقوق الملكية (ROE) = صافي الدخل / حقوق الملكية

ت- نسبة القوة الايرادية (BEP) = صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب/ الموجودات الكلية

ث- العائد على الودائع = صافي الدخل / الودائع

ج- هامش صافي الدخل = صافي الدخل / الايرادات

ثامناً: منهج الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث باتباع المنهج التحليلي وذلك من خلال:

- 1- الاستناد إلى الكتب والدوريات والبحوث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية من أجل جمع المعلومات عن سعر الفائدة والمصارف التجارية والنقاط ذات العلاقة بالبحث وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث.
- 2- الاستناد إلى القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة وتحليلها وجمع البيانات منها التي نحتاج إليها في الدراسة التحليلية والإحصائية.
- 3- استخدام الأساليب الإحصائية والمالية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

تمهيد:

يهدف الباحث في هذا المبحث إلى عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة (ادارة فجوة حساسية الفائدة والربحية)، حيث تعد هذه الدراسات ذات اهمية كبيرة لأنها وفرت معلومات مهمة حول متغيرات الدراسة .

اولاً: الدراسات الخاصة بإدارة فجوة الموجودات والمطلوبات

أ – الدراسات العربية

1- دراسة (الفريجي 2001)	
استخدام ادوات الهندسة المالية في ادارة فجوة الميزانية العمومية (Using the financial Engineering tools in balance sheets Gap management)	عنوان الدراسة
ان مخاطر اسعار الفائدة في المصارف قد تقود الى تحقيق خسائر كبيرة في ايرادات الفوائد او زيادة تكاليف الفائدة وبالتالي تخفيض هامش الفائدة الصافي لذلك على المصارف اعادة التفكير والتركيز على استراتيجيات ادارة المخاطرة	تركيز الدراسة
استخدام مؤشرات الفجوة , نسبة فجوة حساسية الفائدة , المدة	المقاييس
اربعة عشر مصرفا عراقيا للمدة (1998- 1999)	عينة الدراسة
تفاوت وتباين قيمة فجوة الميزانية العمومية من فترة إلى اخرى تبعا لتغير قيمة الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة يبقى هدف التحوط واحدا بالنسبة لكل مصرف وهو الحماية من انخفاض مخاطر سعر الفائدة في المصرف ذي الفجوة الموجبة الذي يؤدي الى انخفاض هامش الفائدة الصافي نتيجة لانخفاض ايراداته الحساسة لسعر الفائدة اما المصرف ذي الفجوة السالبة يكون التحوط معكوسا وهو	النتائج الرئيسية

الحماية من مخاطر ارتفاع سعر الفائدة الذي يؤدي ايضا الى انخفاض هامش الفائدة الصافي نتيجة زيادة تكاليف الفوائد الحساسة لسعر الفائدة	
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

ب- الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Sastry 2013)	
انموذج مخاطرة سعر الفائدة (interest Risk management modeling)	عنوان الدراسة
الإيرادات تأتي أساسا من الفرق بين الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية، وهو ما يسمى أيضا صافي إيرادات الفوائد بسبب تقلبات سعر الفائدة يواجه المصرف صعوبات في قياس وادارة مخاطر سعر الفائدة ويحتاج الى إدارة قوية من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح، وكذلك التغلب على تحديات السوق	تركيز الدراسة
يستخدم أدوات لقياس الميزانية العمومية ، الفجوة ، القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية	المقاييس
مجموعة من المؤسسات المالية الهندية	عينة الدراسة
التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على أرباح المصرف عن طريق تغيير صافي إيرادات الفوائد ومستوى النفقات الأخرى التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر أيضا على القيمة الأساسية لموجودات المصرف ومطلوباته لأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (وفي بعض الحالات،	النتائج الرئيسية

التدفقات النقدية نفسها) عند تغيير أسعار الفائدة	
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة
2- دراسة (Hien 2013)	
ادارة مخاطر سعر الفائدة: الممارسات والحلول في فيتنام (intreset Risk managemen:tpactices and solutions in a vietnamese)	عنوان الدراسة
الإيرادات تأتي بالتأكيد من صافي إيرادات الفوائد وهذا هو الفرق بين مختلف الموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية دخل المصرف والقيمة يمكن ان يتغير نتيجة التغيرات في اسعار الفائدة لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم بادارة مخاطرة سعر الفائدة من خلال المعايير الدولية	تركيز الدراسة
نموذج تحليل الفجوة، هامش الفائدة الصافي	المقاييس
مصرف (Exim) للمدة من (2011- 2007)	عينة الدراسة
مخاطر أسعار الفائدة هي واحدة من المخاطر المالية التي تتحملها المصارف ويحدث هذا الخطر عندما يكون هناك عدم تطابق بين الموجودات والمطلوبات اشكال مخاطرة سعر الفائدة كالمخاطرة الاساس واعادة التسعير ومخاطرة منحنى العائد لها تاثير كبير على الايرادات والقيمة الاقتصادية	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

3-دراسة (Hyderabad 2012)	
<p>تحليل ادارة الموجودات والمطلوبات : البيانات من المصرف (analysis of asset- liability management: data of bank)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>ادارة الموجودات والمطلوبات لاتعني فقط المتطلبات التنظيمية وانما تعني الادارة الاستراتيجية للمصرف في ادارة المخاطرة ادارة الموجودات والمطلوبات يجب ان تكون ضمن منظور شامل ومستقبلي في ادارة الميزانية العمومية</p>	<p>تركيز الدراسة</p>
<p>نموذج فجوة المدة</p>	<p>المقاييس</p>
<p>مصرف (Andhra) للمدة من (2006-2012)</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>حسن إدارة مخاطر أسعار الفائدة أمر حيوي بالنسبة للمصارف فإنه يتيح للمصرف الحد من تقلبات الإيرادات ويعطي فرصة للحصول على الاستفادة من تغيير أسعار الفائدة</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>
<p>استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة</p>	<p>اوجهالاستفادة</p>
4-دراسة (charumathi 2012)	
<p>ادارة الموجودات والمطلوبات في القطاع المصرفي الهندي – مع الاشارة بوجه خاص الى ادارة مخاطر سعر الفائدة في مصرف ICICI (Asset Liability management in Indian banking Industry - with special reference to Interest Rate Risk management in ICICI Bank)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>ان الموجودات والمطلوبات (ALM) هي عملية ديناميكية من ناحيةالتخطيط والتنظيم والتنسيق والسيطرة على الموجودات والمطلوبات – من الحجم والاستحقاق وذلك لتحقيق صافي محدد من</p>	<p>تركيز الدراسة</p>

إيرادات الفوائد الفرق بين إيرادات الفوائد ونفقات الفائدة هو المصدر الأساسي للربحية في المصارف.	
نموذج فجوة، هامش الفائدة الصافي	المقاييس
مصرف (ICICI) للمدة من (2005-2007)	عينة الدراسة
ساعدت البيئة المحوسبة في المصارف لتحقيق الهدف المتمثل في نظم المعلومات الإدارية في مجال جمع بيانات دقيقة اللازمة لإدارة المخاطرة في مصرف ICICI، يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة من خلال استخدام تحليل فجوة وتحليل المدة. يستخدم مصرف ICICI مشتقات أسعار الفائدة لإدارة موقف الموجودات والمطلوبات. المصرف مشارك نشط في سوق مبادلة أسعار الفائدة تعرض مصرف ICICI لمخاطر سعر الفائدة	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	أوجه الاستفادة

5- دراسة (Williamson, 2008)	
ادارة مخاطرة سعر الفائدة: دراسة حالة مصرف الاستثمار Gbs (INTEREST RATE RISK MANAGEMENT: A CASE STUDY OF GBS MUTUAL BANK)	عنوان الدراسة
تعد مخاطر سعر الفائدة واحدة من ابرز المخاطر المالية التي يواجهها المصرف كون الجزء الاكبر من ايرادات المصرف تنشأ من صافي الدخل من الفائدة نتيجة الاختلافات بين الموجودات والمطلوبات	تركيز الدراسة
استخدام اهم الادوات للتحوط من هذه المخاطرة وهي المشتقات المالية	المقاييس

عينة الدراسة	مصرف الاستثمار GBC للمدة من (1996-2007)
النتائج الرئيسية	المصرف يمتلك لجنة جيدة لادارة الموجودات والمطلوبات ولكنها تواجه صعوبة في استخدام التكنولوجيا المعلوماتية لادارة ومراقبة وقياس مخاطر سعر الفائدة تنفيذ اي اداة او استراتيجية تعتمد على قرار لجنة الموجودات والمطلوبات
اوجه الاستفادة	استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة

6- دراسة (Armeanu 2007)	
عنوان الدراسة	ادارة مخاطر سعر الفائدة باستخدام طريقة فجوة المدة (Interest Rate Risk Management using Duration Gap Methodology)
تركيز الدراسة	إعطاء فهم جيد لاستخدام نموذج فجوة المدة في ادارة مخاطر سعر الفائدة قياس مخاطر اسعار الفائدة داخل ادارة الموجودات والمطلوبات
المقاييس	أساليب قياس مخاطر سعر الفائدة استخدام نموذج فجوة المدة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة في المصارف
عينة الدراسة	مصرف(Omega ,hypothetic) (2007)
النتائج الرئيسية	تغيير صافي الدخل الناتج عن الفائدة هو إدارة المخاطر من منظور الدخل

<p>لجنة الموجودات والمطلوبات في المصرف غير مسؤولة عن مراقبة المخاطرة في المصرف</p> <p>مخاطر الميزانية العمومية، تظهر نتيجة لاختلاف سعر الفائدة السوقية</p>	
<p>استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة</p>	<p>اوجه الاستفادة</p>
<p>7- دراسة (mahshid 2004)</p>	
<p>إدارة مخاطر أسعار الفائدة (manaing intrest rate risk)</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>تهدف ادارة الموجودات والمطلوبات الى تخفيض مخاطرة سعر الفائدة وتوفير السيولة وتعزيز قيمة المصرف</p>	<p>تركيز الدراسة</p>
<p>نموذج الفجوة وسعر الفائدة (swap)</p>	<p>المقاييس</p>
<p>اربعة من مصارف الادخار في السويد</p>	<p>عينة الدراسة</p>
<p>وجدت الدراسة اختلاف مخاطر سعر الفائدة في مصارف الادخار في السويد وانخفاض مخاطرة سعر الفائدة فيها مقارنة مع المصارف التجارية العاملة هناك</p> <p>يتاثر مستوى المخاطرة في مصارف الادخار حسب طبيعة عملها ولانها تسعى لتحقيق توازن في المخاطرة داخل المصرف</p>	<p>النتائج الرئيسية</p>
<p>استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة</p>	<p>اوجه الاستفادة</p>

ثانياً: الدراسات الخاصة بالربحية

1- دراسة (Danuletiu, 2013)	
التحليل التطبيقي لمحددات ربحية المصارف في رومانيا (AN EMPIRICAL ANALYSIS OF THE DETERMINANTS OF BANK PROFITABILITY IN ROMANIA)	عنوان الدراسة
التأكد من العوامل التي لها تأثير على ربحية المصارف التجارية الرومانية	تركيز الدراسة
مؤشرات الربحية (ROA,ROE) المتغيرات المستقلة نسبة حق الملكية الى الموجودات، نسبة القروض المتعثرة الى القروض، نسبة المصاريف بدون فائدة الى الموجودات، نسبة القروض الى الموجودات، نسبة الموجودات السائلة الى الموجودات الكلية، كلف التمويل، نمو الناتج المحلي الاجمالي، رسملة السوق، معدل التضخم	المقاييس
خمسة عشر مصرفا في رومانيا للمدة من (2003- 2011)	عينة الدراسة
ان ربحية المصارف تتأثر بالعوامل الخاصة و التغيرات في البيئة الخارجية فعلى مستوى العوامل الاولى تمثل ادارة الجودة والسيولة اما العوامل الخارجية فمعدل النمو الاقتصادي كان له تأثير على الربحية.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

2- دراسة (Bentum, 2012)	
محددات ربحية المصارف في غانا خلال السنوات الاخيرة من الازمة المالية العالمية (The Determinants of Profitability of the Commercial Banks in Ghana during the Recent Years of Global	عنوان الدراسة

Financial Crisis)	
على ربحية المصارف في غانا بعد تقرير صندوق النقد الدولي حول القطاع المصرفي الغاني	تركيز الدراسة
مؤشرات الربحية ومتغيرات داخلية على مستوى الصناعة وخارجية تمثلت بعوامل الاقتصاد الكلي	المقاييس
اربعة مصارف للمدة (2001-2005)	عينة الدراسة
قبل الازمة كان هناك تاثير لاثنان من المتغيرات الخاصة بالمصرف ومتغير واحد خاص بالصناعة وبعد الازمة كان هناك تاثير لجميع المتغيرات الاقتصادية الكلية،	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة
3-دراسة (Heng,2012)	
العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في ماليزيا (Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks)	عنوان الدراسة
على معرفة تاثير العوامل الخاصة بالمصرف وعوامل الاقتصاد الكلي على الاداء المالي في المصارف الماليزية	تركيز الدراسة
العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حقوق المساهمين (ROE) ، وهامش الفائدة الصافي	المقاييس
تسعة من المصارف التجارية الماليزية للمدة من (2003-2009)	عينة الدراسة
اعتبار العائد على الموجودات افضل مؤشرات القياس واطهرت الدراسة بوجود تاثير كبير للعوامل الخاصة بالمصرف كما وبينت الدراسة بعدم وجود ادلة قوية تدعم تاثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الربحية.	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز	اوجه الاستفادة

المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	
---------------------------------------	--

4- دراسة (Zaman,2011)	
عنوان الدراسة العوامل المؤثرة على ربحية المصرف في باكستان (Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan)	
تركيز الدراسة معرفة تأثير العوامل الخاصة بالمصرف وعوامل الاقتصاد الكلي على الربحية في المصارف التجارية الباكستانية وتأثير القروض والودائع والنمو الاقتصادي والتضخم وهيكل راس المال على مؤشرات الربحية الرئيسية	
المقاييس العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)	
عينة الدراسة خمسة عشر مصرفا من المصارف التجارية الباكستانية للفترة من (2009-2005)	
النتائج الرئيسية وجدت أدلة قوية على أن كل من العوامل الداخلية والخارجية لها تأثير قوي على الربحية. وان نتائج الدراسة ذات قيمة إلى كل من الأكاديميين وصانعي السياسات.	
اوجه الاستفادة استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	

5- دراسة (Ommeren , 2011)	
عنوان الدراسة دراسة في محددات ربحية المصارف في القطاع المصرفي الاوربي (AN EXAMINATION OF THE DETERMINANTS OF BANKS' PROFITABILITY IN THE EUROPEAN BANKING SECTOR)	

تركيز الدراسة	معرفة محددات الربحية في القطاع المصرفي الاوربي و مدى تاثره بالازمة المالية العالمية
المقاييس	هي استخدام (ROAA) ، العوامل الخاصة بالمصرف ، العوامل الخاصة بالصناعة ، العوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي
عينة الدراسة	ثلاثمائة واربعة وخمسون مصرفا في اوربا الغربية للمدة (-2000 2009)
النتائج الرئيسية	تاثيرنسبة راس المال الى الموجودات يرتبط بشكل ايجابي مع الربحية بالمصارف ولايوجد دليل على هيكل السيولة والتمويل من محددات الربحية مع وجود ادلة قليلة حول نظرية الوكالة
اوجه الاستفادة	استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة

6- دراسة (Kutsienyo,2011)	
عنوان الدراسة	محددات ربحية المصارف في غانا (THE DETERMINANT OF PROFITABILITY OF BANKS IN GHANA)
تركيز الدراسة	تاثير العوامل الخاصة بالمصرف وعوامل الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف التجارية في غانا
المقاييس	العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق المساهمين (ROE)
عينة الدراسة	ستة وعشرون مصرفا تجاريا في غانا للمدة من (2009-2000)
النتائج الرئيسية	ارتباط ايجابي بين كفاية راس المال، السيولة ، حجم المصرف والربحية ارتباط سلبي بين جودة الاصول ،المصاريف التشغيلية والربحية التضخم والنتاج المحلي الاجمالي يرتبط ايجابيا مع

الربحية بينما عرض النقود وتركيز المصرف يرتبط ارتباطا سلبيا مع الربحية	
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

7- دراسة (Li,2007)	
محددات ربحية المصارف وانعكاسها على تطبيقات ادارة المخاطرة: ادلة في المملكة المتحدة (Determinants of Banks Profitability and its Implication on Risk Management Practices Panel Evidence from the UK in the Period)	عنوان الدراسة
معرفة تاثير العوامل المحددة بالمصرف وعوامل الاقتصاد الكلي على ربحية المصارف مع الاشارة الى تعزيز دور ادارة المخاطرة في المصارف	تركيز الدراسة
مؤشرات الربحية والسيولة والائتمان وراس المال وعوامل الاقتصاد الكلي	المقاييس
مائة وثلاثة وعشرون مصرفا ضمن المنطقة الاقليمية للمملكة المتحدة للفترة من (1999-2006)	عينة الدراسة
تأثير احتياطات الديون سلبيا على الربحية وذات دلالة احصائية وعلاقة السيولة مع الربحية لم تكن ذات دلالة في حين يعتبر هيكل راس المال من العوامل المهمة المؤثرة على الاداء المصرفي اما تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي كسعر الفائدة والتضخم والنتائج فلها تأثير غير معنوي	النتائج الرئيسية

استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة
--	----------------

8- دراسة (Sironi,2006)	
هيكل الملكية المخاطرة والاداء في الصناعات المصرفية الاوربية (Ownership Structure, Risk and Performance in the (European Banking Industry)	عنوان الدراسة
تقيم نتائج هيكل الملكية البديلة مع درجة تركيز الملكية على الربحية وتدنية التكاليف والمخاطرة	تركيز الدراسة
مؤشرات الربحية ونسب راس المال والنتائج المحلي الاجمالي واجمالي القروض	المقاييس
مائة وواحد وثمانون مصرف في خمسة عشر دولة اوربية للمدة من (2004-1999)	عينة الدراسة
وجدت الدراسة ان ربحية المصارف الحكومية اقل من مصارف القطاع الخاص على الرغم من انخفاض التكاليف الخاصة بهم تركيز الملكية لايؤثر معنويا على ربحية المصرف	النتائج الرئيسية
استخدمت كجهد معرفي سابق فضلا عن استخدامها في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة	اوجه الاستفادة

الفصل الثاني

إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات وتأثيرها على الربحية

المبحث الأول : ادارة فجوة الموجودات
والمطلوبات

المبحث الثاني : الربحية

المبحث الأول

إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات

تمهيد:

إنّ إدارة فجوة الموجودات والمطلوبات تستخدمها الكثير من المؤسسات المالية في عصرنا الحالي من أجل تخفيض مخاطرة سعر الفائدة الى الحد الذي لا يؤثر على ربحية الوحدات الاقتصادية. إنّ حالة عدم اليقين التي تسود في أغلب المجالات الاقتصادية جعلت أسعار الفائدة أكثر تقلباً. مما أدى إلى تقلبات كبيرة في أرباح المؤسسات المالية وقيمة الموجودات والمطلوبات التي تحتفظ بها تلك المؤسسات. كل هذا يفسر لماذا المؤسسات المالية أكثر قلقاً حول إدارة المخاطر التي تواجهها مؤسساتهم ومن أولى أوليات إدارة المخاطر هي فهم كيف يؤثر التقلب في أسعار الفائدة على أداء المؤسسات المالية. لذلك ينبغي أنّ نفهم كيف يجب أنّ نتعامل مع المؤسسات المالية مع مخاطر أسعار الفائدة ومنها المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة. و أنّنا نستخدم تحليل الفجوة كأداة للحد من مخاطر أسعار الفائدة خاصة بوصفه إطاراً متكاملًا يعالج قيم التدفقات النقدية ضمن تغيرات أسعار الفائدة المرتبطة بعامل الزمن واثّر ذلك على حساسية كل من الموجودات والمطلوبات وبيان تأثيرها على ربحية المصرف عند كل تغيير يطرأ في أسعار الفائدة. وكذلك يسعى إلى تخصيص الموجودات والمطلوبات والى قياس الفجوة في كل نقطة استحقاق.

إنّ الخطوة الأولى في إدارة الفجوة للميزانية العمومية في المصرف هي التركيز على حساسية الموجودات والمطلوبات في المصرف تجاه سعر الفائدة، قياس حساسية الموجودات والمطلوبات لتقلب سعر الفائدة يسمى بتحليل الفجوة (Gap analysis) حيث تبدأ إدارة الفجوة بتحليل خصائص سعر الفائدة والموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف، لتحديد وقياس درجة الحساسية لسعر الفائدة وإمكانية زيادة المخاطرة نتيجة لذلك. فالموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة هي تلك الموجودات والمطلوبات التي يمكن أنّ تغير أسعار الفائدة الخاصة بها إستجابة لظروف السوق خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف.

المطلب الأول: ادارة الموجودات والمطلوبات

اولاً: مفهوم ادارة الموجودات والمطلوبات

تعرف إدارة الموجودات/المطلوبات (ALM) على انها واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لإدارة المخاطر في المصارف اذا ما عرفنا ان الصناعة المصرفية تتعرض للعديد من المخاطر مثل مخاطر السوق و المخاطر المالية ومخاطر سعر الفائدة (Allahabad. 2012,121).

ان إدارة الموجودات والمطلوبات هي إدارة الميزانية العمومية لمواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف ومستوى السيولة في المصرف ويزيد من اهمية ادارة الموجودات والمطلوبات للقطاع المالي التغيرات الهائلة التي حدثت في السنوات الأخيرة في موجودات ومطلوبات المصارف. ولذلك تحتاج المصارف على نحو متزايد لتطابق استحقاق الموجودات والمطلوبات وتحقيق التوازن بين أهداف الربحية والسيولة والمخاطرة (umarni.2015,179).

إن أهم ما يميز إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) بوصفها عملية ديناميكية من التنسيق والرقابة والسيطرة على الموجودات والمطلوبات من أجل تحقيق صافي محدد من إيرادات الفوائد. وتزداد اهمية ذلك بوضوح إذ ما عرفنا ان المصارف بوصفها من أهم وأقدم المؤسسات المالية تعتمد وبشكل كبير على الفرق بين إيرادات فوائد القروض ومصاريف فوائد القروض باعتبارها المصدر الأساسي للربحية في المصارف (Charumathi..2008,1). ويرى (Hyderabad.2012,4) إن إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) لا تعني المتطلبات التنظيمية فقط ولكن أيضا حتمية الإدارة الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه يجب أن تحمل منظور شامل ومستقبلي لإدارة الميزانية العمومية.

ويرى (Petraitytèa.2014,1083) أن إدارة الموجودات والمطلوبات هي واحدة من المشاكل الرئيسية في القطاع المصرفي وتؤدي اثرا هاما في الجمع بين الأنشطة المختلفة للمصرف حيث تمثل إدارة الميزانية العمومية عامل رئيسي في ضمان أعمال المصرف واستمراره. وعلى هذا الأساس تعرف إدارة الموجودات والمطلوبات (ALM) بأنها آلية لمعالجة المخاطر التي يواجهها المصرف بسبب عدم وجود تطابق بين الموجودات والمطلوبات بسبب السيولة أو التغيرات في أسعار الفائدة (oracle.2011,4).

إنّ إدارة الموجودات والمطلوبات يمكن من خلالها إدارة المصارف وترتيب ميزانيتها العمومية من أجل مواجهة مخاطر سعر الفائدة وخطر السيولة وسيناريوهات مخاطر الائتمان. حيث يدخل ضمن وظائف إدارة الموجودات والمطلوبات وتخطيط رأس المال وتخطيط الربح وتوقعات النمو (Florence.2014,4)

ومن بين أهم أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات مساعدة المؤسسات المالية في إتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموجودات و الاستفادة الكاملة من الأموال والموارد المتاحة, و تحقيق أقصى قدر من الإيرادات في بعض الأحيان وكذلك الإيرادات في مراحل وسيطة مع القيود المفروضة على المخاطر. وتتمثل المخاطر في إدارة الموجودات والمطلوبات في جانبين: الخسارة المحتملة للإستثمار وفقدان القدرة على تلبية الالتزامات. وان عائد الموجودات والمطلوبات غير مؤكدة على حد سواء ومن الضروري في هذا النموذج التعامل مع أوجه عدم اليقين وكذلك مع المخاطر (Yang.2009,5).

وبشكل عام يمكن النظر إلى عملية إدارة الموجودات والمطلوبات بأنها العملية التي تدير من خلالها المؤسسة المالية ميزانيتها العمومية من أجل مواجهة مخاطر سعر الفائدة وخطر السيولة اضافة إلى المخاطر الأخرى بمعنى انها المدخل الذي يوفر الحماية للمؤسسات المالية وجعل الخطر ضمن مستويات مقبولة (kavitha.2012,22).

من كل ما تقدم يستدل الباحث أنّ مدخل إدارة الموجودات والمطلوبات ما هو إلا مجموعة من الأدوات المالية والاساليب التنظيمية التي تسعى إلى جعل المخاطرة التي يتعرض لها المصرف في حدها الأدنى, وأنّ هذه الادوات المالية التي يتم استخدامها من قبل المصرف إعتقادا على عوامل كثيرة من أهمها مدى تطور البيئة المصرفية ومدى إرتباطها بأنشطة تتعرض لتقلبات كبيرة سواء في أرباحها أو قدرة المؤسسات المقترضة على السداد, كما أنّ الهدف النهائي من إدارة الموجودات والمطلوبات هو السيطرة على صافي الربح بما يضمن المكانة الاستراتيجية للمصرف, أو إستخدام هذه الأداة لتحقيق التنوع الاستراتيجي, أو قد يستخدم المصرف الأداة ذاتها من أجل الدفاع عن موقعه في السوق وعزل صافي الربح عن التقلبات التي تحصل في سعر الفائدة.

ثانياً: الحاجة الى ادارة الموجودات والمطلوبات في المصارف

أنّ المتتبع للتطور التاريخي لنشاط المصارف يجد أن هناك عوامل معينة برزت على الساحة أدت إلى حصول تغير كبير في أساليب واستراتيجيات إدارة المصارف ومن هذه العوامل هي (Hyderabad.2012,7)

- 1- رغبة المصارف بالتخلص من المخاطرة أو تلبية احتياجات معينة للزبائن.
 - 2- التطورات الكبيرة في تكنولوجيا المعلومات ادت الى ظهور تقنيات جديدة.
 - 3- تحرير أسعار الفائدة ساهم باستغلال الفرص والقدرة على مواجهة التهديدات.
- كل ذلك أدى الى تحويل الأعمال المصرفية من مجرد قبول الودائع وتقديم القروض إلى عالم معقد من الابتكارات وإدارة المخاطر.

مع تحرير الأسواق المالية والتكامل المتزايد للأسواق المحلية مع الأسواق الخارجية والمخاطر المرتبطة بعمليات المصرف أصبحت ادارة المصارف عملية كبيرة ومعقدة وتتطلب إدارة استراتيجية من المصرف خاصة وأنّ المصارف أصبحت تعمل في بيئة حررت من الضوابط إلى حد ما وهناك حاجة لتحديد أسعار الفائدة على الودائع الخاصة والتسهيلات بالعمليتين المحلية والأجنبية على أساس ديناميكي. أنّ أسعار الفائدة على استثمارات المصارف والأوراق المالية هي الآن مرتبطة بالسوق, وأدت المنافسة الشديدة للعمل على ضم كلا من الموجودات والمطلوبات جنباً إلى جنب مع زيادة التقلبات في أسعار الفائدة مما يؤدي بالضغط على إدارة المصارف للحفاظ على توازن جيد لبيان الفروق بين الربحية والبقاء على المدى الطويل. وأنّ عدم إدارة السيولة بالشكل الامثل يمكن أن يضع أرباح المصارف وسمعتها في خطر كبير مما دعا إلى اتخاذ تدابير منظمة وشاملة وليس مجرد إضافة إجراءات خاصة لتحقيق المعالجة الانية كل ذلك أدى الى تعاظم حاجة المصارف للتصدي لهذه المخاطر بطريقة منظمة عن طريق رفع مستوى إدارة المخاطر واعتماد ممارسات الادارة الصحيحة بإدارة الموجودات والمطلوبات .

إن نموذج إدارة الموجودات والمطلوبات يعد من أهم الوسائل التي تعمل على رفع مستوى ادراك إدارة المصرف للمخاطر المحتملة في المستقبل, اذ توفر إطاراً شاملاً لقياس ومراقبة وإدارة السيولة وسعر الفائدة لذلك تحتاج المصارف إلى أن تكون هذه العملية متكاملة بشكل وثيق مع باقي الاستراتيجيات الأخرى المطبقة في المصرف خاصة اذ ما عرفنا ان من أهم مهام العمل

ينطوي على تقييم أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية وتعديل الموجودات والمطلوبات بطريقة ديناميكية من أجل إدارة تلك المخاطر.

ثالثاً: استراتيجية ادارة الموجودات والمطلوبات

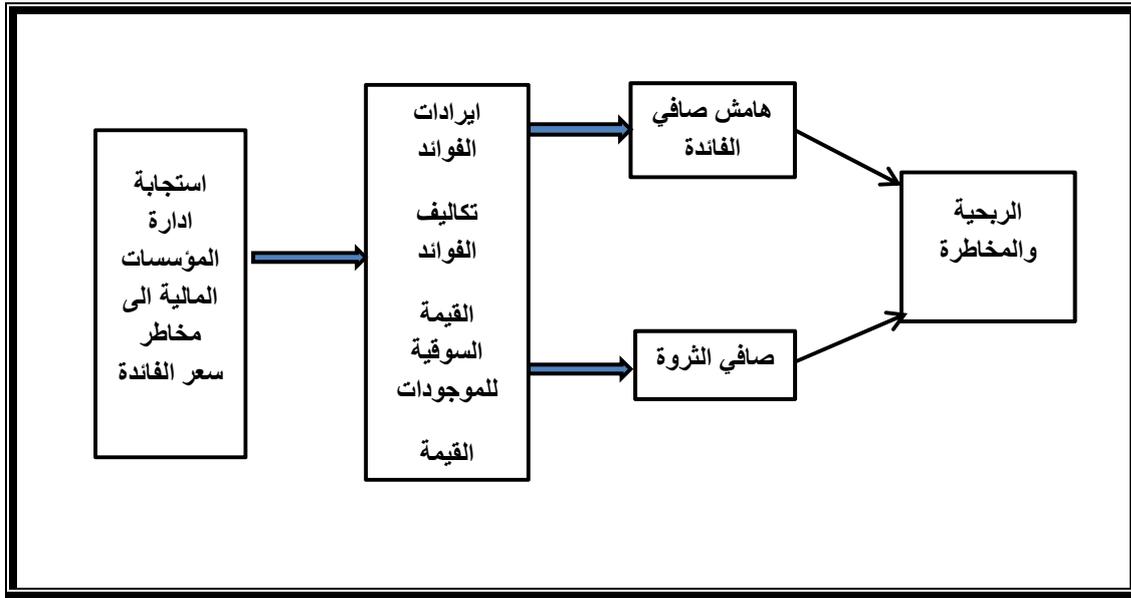
ان استراتيجية إدارة الموجودات تعني ان المصارف عليها القبول بمستوى منخفض المخاطر على موجودتها, وذلك لتخفيض نسبة النكول لعملائها عن الوفاء بالتزاماتهم وإمكانية سداد الاموال التي اقترضوها من المصرف, وكذلك قيام المصرف بتخفيض نسبة المخاطرة من خلال التنوع لموجوداته, وبما أنّ المصارف تسعى اليوم الى تعظيم ربحيتها فإنّ إدارة المصرف تبحث عن الإستثمار بالأوراق المالية والقيام بعمليات الإقراض التي تؤدي الى تحقيق أعلى عوائد ممكنة وتنفيذ الإستثمار والإقراض باقل مخاطرة ممكنة مع الاحتفاظ باحتياطي سيولة نقدية كافية وعلى المصارف أن تعمل على إدارة السيولة من موجوداتها بحيث يمكن أن تلبي لها متطلبات الاحتياطي دون تحمل تكاليف باهظة أما إستراتيجية إدارة المطلوبات فإنّ المصارف تسعى من خلالها إلى تمويل ميزانيتها باقل التكاليف الممكنة فمنذ بداية الستينات من القرن العشرين بدأت المصارف بالبحث عن مصادر مالية, والتي تمثل التزامات على المصارف لتقوية الاحتياطي والسيولة النقدية, ولأهمية إدارة المطلوبات أصبحت معظم المصارف تقوم بإدارة جانبي ميزانية المصرف من قبل لجنة ادارة الموجودات/المطلوبات (mishkin.2007,230).

أن إستراتيجية إدارة الموجودات تركز على إطالة أمد استحقاق الموجودات من خلال توزيع الموارد القابلة للإقراض والمتاحة في الموجودات طويلة الأجل مثل الإيجار والشراء بالتقسيط أما إستراتيجية إدارة المطلوبات فتركز على تقصير مدة استحقاق المطلوبات والتي يمكن أن تشمل، تصفية القروض المصرفية التي هي في المقام الأول تأخذ شكل ائتمان نقدية (Nathan.1999,8).

أنّ المؤسسات المالية لم تمتلك رؤية متكاملة للموجودات والمطلوبات من خلال تاريخ مصرفي كبير واتجاه المصارف الى أخذ مصادر تمويلها للمطلوبات وحق الملكية, الى حد كبير أصبح أمر مفروغا منه الامر الذي عقد عملية إدارة الموجودات وكمية وأنواع الودائع وكذلك حجم الاموال المقترضة الاخرى. وكانت منطقة القرار الرئيسية ليست الودائع والقروض ولكن الموجودات, حيث يمكن للمدير المالي أن يمارس السيطرة فقط على تخصيص الأموال من خلال اتخاذ قرار

معين. وقد بشرت العقود الاخيرة بتغيرات جذرية في إدارة الموجودات والمطلوبات لمواجهة أسعار الفائدة والمنافسة الشديدة, حيث بدأت الشركات المالية بفتح مصادر جديدة للتمويل لخفض كلفة الودائع والمطلوبات وهذه الاستراتيجية الجديدة تسمى ادارة المطلوبات. (Rose.2013:218)

الشكل (1-2) ادارة الموجودات والمطلوبات في المصارف والخدمات المالية.



Source: Rose , Bank management , 2013 , P219

فاذا واجه المقرض طلبات كبيرة على القروض الكبيرة التي تجاوزت الأموال المتاحة لديه وهو بهذا الحال يمكن رفع معدل العرض على قروضه النسبية لمنافسيه، هذا ومن جهة اخرى نلاحظ تدفق الأموال في مؤسسات الايداع ولكن مع القليل من المنافذ المربحة لتلك الأموال وقد يترك سعر العرض دون تغيير أو حتى خفض هذا السعر، والسماح للمنافسين مهما كانت الأموال المتاحة في السوق. والشكل (1-2) يمثل أهداف إدارة الموجودات والمطلوبات.

أنّ من مبادئ إدارة الموجودات والمطلوبات هو إدارة المخاطر المالية في أي مؤسسة مالية ويشمل ذلك تقييم المخاطر في جميع الأبعاد، وضع السياسات، هيكله المصرف، إعادة التسعير والاستحقاق، التحوط المالي، رأس المال، الميزانية، وقياسات الربحية الداخلية. ويتضمن أيضا التخطيط للطوارئ بمعنى أن المصرف يجب ان يحلل آثار التغيرات غير المتوقعة في البيئة (اسعار الفائدة، شروط المنافسة، النمو الاقتصادي) (Deutschland.2001,17,18). وهكذا

فإنّ إدارة الموجودات والمطلوبات هي مدخل إدارة المخاطر من عدم التطابق بين الموجودات والمطلوبات في المؤسسات. وتركز إدارة الموجودات والمطلوبات على جانبي الميزانية العمومية، كما أنّ المخاطر المختلفة ينبغي أن تعين لكلا الجانبين ، على جانب الموجودات تركز على مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وعلى جانب المطلوبات، تركز على التذبذبات من الهوامش وكلفة المطلوبات. أما نظام إدارة الموجودات والمطلوبات فيتضمن تخزين البيانات وأدوات التحليل و إعداد التقارير لذلك نظام إدارة الموجودات والمطلوبات يمكنه محاكاة الاداء من أجل الموازنة بين الموجودات والمطلوبات (Yan.2013:6,7) .

الشكل (2-2) الاطار الشامل لإدارة الموجودات والمطلوبات



Source:(yan, Asset Liability Management throughout Macroeconomic Cycle in Financial Institutions master thesis,2013, 7)

إنّ من أهم الوظائف الرئيسية لإدارة الموجودات والمطلوبات بشكل عام هو إدارة مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة، الإدارة الجيدة للموجودات والمطلوبات تبحث في حالة عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات في تقريرها الابتدائي ضمن أبعاد مهمة تمثل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة (Heidorn,2010,5). لذلك بناء نموذج إدارة الموجودات والمطلوبات يتطلب عدد من المهام قبل البدء في عملية التحسين، منها وضوح الاهداف والتأكد من أنها مناسبة لجهة الاستثمار (سواء كانت للأفراد أو المنظمات) كذلك اختيار مجموعة من أدوات الاستثمار الممكنة وامكانية أن تدرج في عملية التحسين (Collomb,2004,5).

وفي ضوء ما تقدم يمكن للباحث أن يستدل على إن إدارة الموجودات أمر ضروري للحفاظ على السيولة الكافية ليس فقط لكسب عوائد عالية وانما الحد من المخاطرة وهناك العديد من الطرق الأساسية في المصرف والتي يمكن من خلالها ضمان الربحية بمستويات معقولة، منها ان جزءا كبيرا من عمليات المصارف وإدارة الموجودات هو إقراض المال للعملاء الذين هم على استعداد لدفع أسعار فائدة مرتفعة وفحص قدرة العملاء على الدفع مهمة في هذا الصدد.

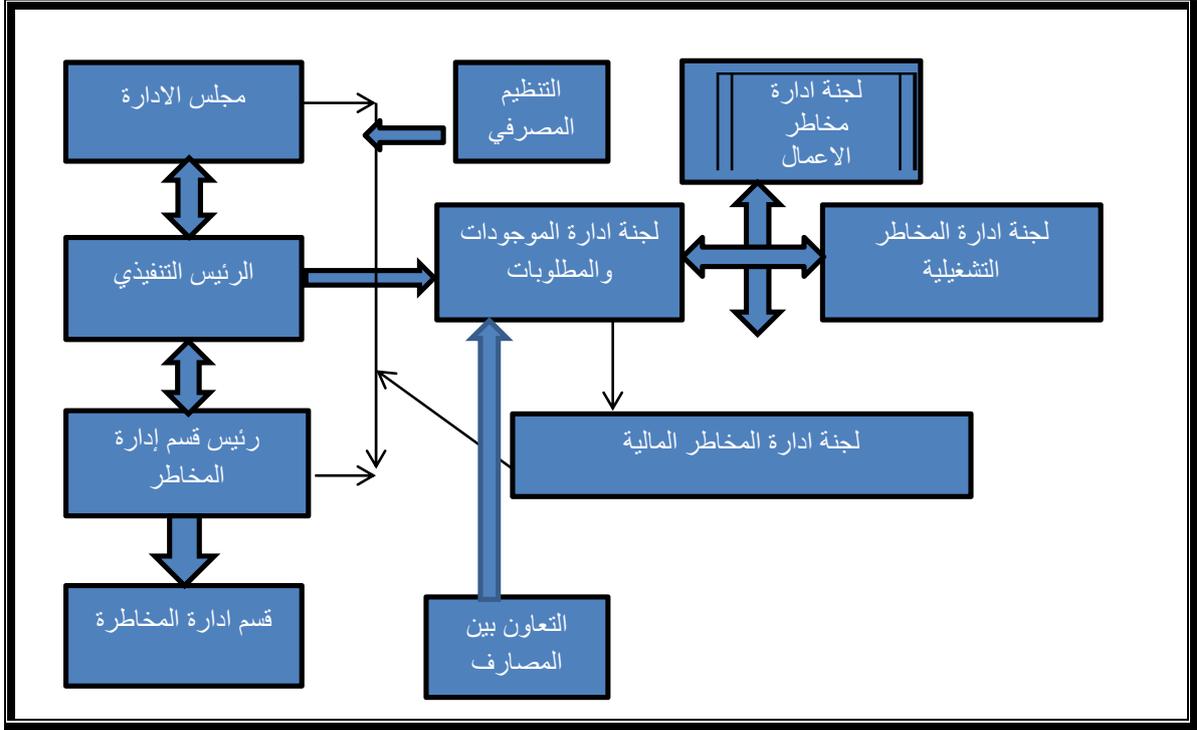
إنّ طريقة ادارة موجودات المصرف عن طريق شراء الأوراق المالية التي تكسب عائد معقول ولها مخاطر مقبولة وكذلك رغبة ادارة المصرف في تنويع أصولها للحد من المخاطر. وقد اكتسب جانب المطلوبات من الميزانية العمومية أهمية كبيرة في إدارة المصرف على مدى العقود الثلاثة الماضية وكانت هذه الأهمية للتطور الكبير في المؤسسات المالية. وكذلك يرى الباحث إنّ إدارة الموجودات والمطلوبات هي عملية مستمرة من الصياغة والتنفيذ والمراقبة ومراجعة الاستراتيجيات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات لتحقيق الأهداف المالية للمؤسسة.

رابعاً: هيئة الموجودات والمطلوبات

من أجل تنفيذ سياسات إدارة السيولة، يعين مجلس الادارة هيئة لتنفيذ وتنظيم السياسات على المستوى الأدنى، وهي لجنة الموجودات والمطلوبات وعلماً لجنة الموجودات والمطلوبات ترتب الاستراتيجيات لتنفيذ سياسات إدارة السيولة بالتعاون مع اللجنة الإدارية ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة المخاطر المالية (rifki,2010,42,43).

وتتشارك لجنة الموجودات والمطلوبات باستمرار مع مجلس الإدارة وثلاثة من اللجان المتعاونة (لجنة إدارة مخاطر الاعمال، لجنة إدارة المخاطر التشغيلية، ولجنة إدارة المخاطر المالية).

الشكل (2-3) الاطار التنظيمي لإدارة السيولة في المصارف



Source: rifki, THE MANAGEMENT OF LIQUIDITY RISK IN ISLAMIC BANKS: THE CASE OF INDONESIA, master thesis 2010, p43)

لذلك تعمل لجنة الموجودات والمطلوبات على إدارة مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة في ان واحد، و تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات بأربعة مهام رئيسية: (Florence.2014,2)

- 1- الإدارة الشاملة للموجودات والمطلوبات في المصارف التجارية.
- 2- يجب ان تقدم لجنة الموجودات والمطلوبات التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة.
- 3- يجب أن تحقق لجنة الموجودات والمطلوبات عملية التنسيق والتخطيط للميزانية العمومية وكذلك قدرتها على مواجهة مخاطر السيولة والائتمان ومخاطر سعر الفائدة.

4- لجنة الموجودات والمطلوبات غير مسؤولة عن ضمان أنّ تكون عمليات المصرف ضمن المعايير المحددة التي وضعت من قبل مجلس الإدارة.

تسعى لجنة الموجودات والمطلوبات إلى مجموعة من الاعتبارات الرئيسية ومنها الحفاظ على جودة الموجودات وقاعدة راس المال لأنّ ذلك يخفض احتياجاتها من السيولة وامكانية حصول المصرف على الأموال بكلفة منخفضة (guthua.2012,15).

إن كل الجهد الذي تبذله لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات يمكن نقله الى الجهات المستفيدة أو الجهات العليا في المصرف من خلال تقارير تتضمن رؤى وتصورات اللجنة حول ما يكون عليه وضع المصرف مستقبلا الأمر الذي يمكن اعتباره من أهم المدخلات التي تستفاد منها الإدارة العليا لغرض وضع الخطط الاستراتيجية وكذلك تصميم هيكل الميزانية العمومية (oracle.2011,22).

المطلب الثاني: مفهوم ادارة المخاطرة

تمهيد

إنّ أقدم اشكال إدارة المخاطرة يعود تاريخها إلى حوالي 2100 قبل الميلاد وبالتحديد الحضارة البابلية, حيث تم تطوير شكل من أشكال التأمين البحري و أن صاحب السفينة يستطيع أن يقترض المال لشراء البضائع ولن يضطر لدفع الديون في حالة فقدان السفينة في عرض البحر. لذلك يمكن تتبع عدة مراحل متميزة من تطوير إدارة المخاطرة حيث تميزت المرحلة الأولى بوضع تصور لإدارة المخاطر في أعمال كينز ونيومان. بدأت شركات البترول البريطانية تأسيس شركات التأمين، كذلك قامت الحكومات في جميع أنحاء العالم بأعمال عديدة لتحويل المخاطر بفعالية ومسؤولية من الأفراد إلى المؤسسات والحكومات, ثم استخدمت إدارة المخاطر بشكل رئيسي من خلال شراء عملية التأمين. أما المرحلة الثانية فهي النظر في إدارة المخاطرة الائتمانية بوصفها تحديات كبيرة تواجه المؤسسات المالية (المصارف على وجه الخصوص) وتميزت المرحلة الثالثة بإدارة المخاطرة المالية وابتداء من العام 1980 حيث أصبحت دارة المخاطر على قدر كبير من الأهمية كجزء من السياسة العامة في العديد من البلدان وبحلول نهاية العقد تطور مفهوم إدارة المخاطرة كرد فعل لفقدان الثقة بعد الحوادث الكبيرة في قطاع التأمين. في المرحلة الرابعة كان الاهتمام بإدارة المخاطر التشغيلية وابتداء من العام 1990 عندما أدخلت العديد من الأنظمة

أطر إدارة المخاطر، وذلك بهدف فهم جميع المخاطر التنظيمية و الإشراف على العملية برمتها. وفي عام 1992، أصدرت لجنة كادبوري تقريرها في المملكة المتحدة، في اشارة إلى أن مجالس الإدارة هي المسؤولة عن وضع سياسة إدارة المخاطرة.(oblakovic.2013:30) ونتيجة لهذه التطورات الكبيرة يكون من الضروري مناقشة اختلاف وجهات النظر في موضوع إدارة المخاطرة باهتمام من خلال توضيح مفهوم وانواع المخاطرة التي تواجه العمل المصرفي والعمل على توضيح ادارة المخاطرة بشكل سليم وناجح في المصارف.

أولاً: مفهوم ادارة المخاطرة

تتعرض المصارف الى مجموعة من المخاطر التي تختلف باختلاف الخدمات التي يقدمها المنافسين ، وبذلك أصبح الموضوع على قدر كبير من الأهمية باعتبار إن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية اصبحت مصدر قلق كبيراً لذلك كان على تلك المؤسسات ان تحتاط وتخفف من اثار هذه المخاطر على العمل المصرفي ، لذلك اختلفت مفاهيم المخاطرة بشكل عام وبسبب الاختلاف بين مفهوم المخاطرة وإدارة المخاطرة سنتطرق أولاً الى توضيح معنى ومفهوم المخاطرة ونوضح بعد ذلك مفهوم إدارة المخاطرة، حيث عرفت المخاطرة على حالة عدم اليقين عن المردود المستقبلي من الإستثمار وتقاس من حيث الأفق الزمني ونسبتها من المعيار.(Cecchetti.2011,139) في حين يرى (العامري.2012: 173). أن مصطلح المخاطرة هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا , أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة , فإن درجة المخاطرة ستكون منخفضة أيضا المخاطرة. وتعرف المخاطرة على إنها احتمال الخسارة الناجمة عن حدث (أو سلسلة من الأحداث) التي تؤثر سلباً على تحقيق أهداف المؤسسة(oblakovic.2013,19). لذلك المخاطرة هي الضرر او الخسارة المالية وحالة عدم اليقين التي ترتبط بالأحداث التي يمكن ان يكون لها اثار سلبية تؤثر على اهداف المؤسسة(ferkol.2010,3). وعلى الصعيد المالي تتعامل المخاطرة مع انخفاض العائد المتوقع على أحد الاصول وتحقيق الخسارة المالية. وإدارة المخاطرة المالية بالسبق والمبادرة وللفضل في إدارة المخاطرة المالية نتائج وخيمة (بورج.2002: 1).

أما إدارة المخاطرة تعرف بانها عملية تقييم وتعديل على أساس مستمر في العديد من المبادلات بين العائد والمخاطرة التي تواجه الشركة وهذه المبادلات يمكن تقييمها على أساس ما إذا كانت تتم لغرض من التحوط والمضاربة او المراجعة وبالقدر نفسه من الأهمية هي أهداف عملية ونظرية لبرنامج إدارة المخاطر في المؤسسات المالية (Smith.2001,3) ويرى (Asfaw.2015,2) أن نظام إدارة المخاطر يترك أثرا هاما في حماية المستهلك والمستثمر ضد خطر فقدان ودائعهم ورأس المال ليس فقط من خلال الحفاظ على سلامة، السيولة، الربحية، استقرار القطاع المصرفي، بل تعزيز الميزة التنافسية، وتحسين عملية إدارة المخاطر وخفض التكلفة.

ويرى (Kurawa.2014,106) إنّ إدارة المخاطر الحديثة هو الإجراء الذي وضع من قبل الادارة للقضاء و التقليل من الآثار السلبية للخسارة المالية من خلال تحديد جميع المصادر المحتملة للخسارة وقياس النتائج المترتبة على وقوع الخسارة، واستخدام ضوابط للحد من الخسائر الفعلية أو النتائج المالية. ويعرف (Onni.2015,85) إدارة المخاطرة بأنها جزء من عملية اتخاذ قرار كبير للنظر في الجوانب التقنية والاجتماعية وان تقييم المخاطر تنفذ في المقام الأول لغرض توفير المعلومات لأولئك الذين يتخذون القرارات حول الكيفية التي ينبغي أن تدار هذه المخاطر.

إنّ مفهوم إدارة المخاطرة أحدث ثورة في القطاع المالي في سبعينات القرن الماضي حيث أصبحت إدارة المخاطر المالية أولوية بالنسبة للعديد من الشركات بما في ذلك البنوك وشركات التأمين والمؤسسات غير المالية نتيجة تعرضها لمخاطر عديدة مثل المخاطر المتعلقة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار المواد الخام أو السلع (Dionne.2014,5). لذلك اعتمدت تلك المؤسسات مبادا إدارة المخاطرة على انها منهج علمي لمعالجة مشكلة المخاطر التي يواجهها الأفراد والمؤسسات (Gallati.2014,5).

وتركز إدارة المخاطر على تحديد التهديدات والفرص والعمل على تصميم ضوابط لمواجهة التهديدات على نحو فعال والاستفادة من الفرص المتاحة (nally.2014,32). وتعتبر ادارة المخاطرة بانها عملية مؤثرة بواسطة المدراء ومجلس الإدارة وغيرهم من الموظفين المختصين والشروع في إعداد استراتيجية تهدف إلى تحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر على كيان المؤسسة المالية (Lundqvist.2014,3). لذلك اخذت إدارة المخاطر في المؤسسة المالية

منظور واسع وأنّ الفشل في تحديد المخاطر يمكن أن يسبب فشل المنظمة في تحقيق استراتيجياتها وأهدافها (Walker.2007,1).

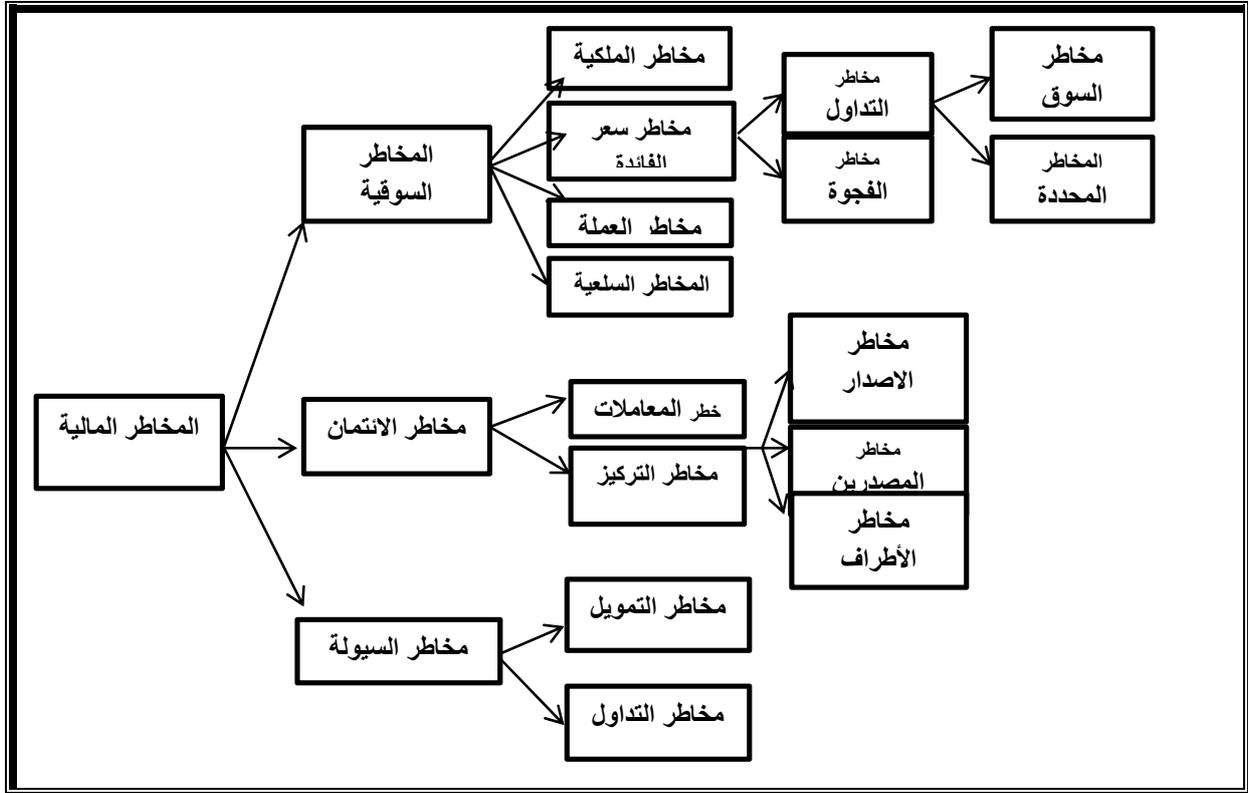
واستنادا الى ما تقدم يرى الباحث ان إدارة المخاطرة منهج منتظم لتحديد أفضل مسار للعمل في ظل عدم اليقين من خلال تحديد وتقييم وفهم تلك المخاطر. لذلك يجب ان تكون عملية إدارة المخاطرة عملية متقدمة ومتطورة وتدعم رؤية ورسالة وأهداف المنظمة لان إدارة المخاطر تواجه حالة عدم اليقين المتعلقة بالأحداث والنتائج المستقبلية وهذا يعني ضمنا أن جميع عمليات التخطيط تعد شكل من أشكال إدارة المخاطر و أن إدارة المخاطر هي مسؤولية الجميع.

ثانيا- أنواع المخاطرة

نظرا لعملية التعقيد المتزايدة في المصارف خاصة فيما يتعلق بالعمل وبيئة العمل الديناميكية، فإن إدارة المخاطرة أصبحت مهمة جدا وخاصة في القطاع المالي. اذ إن المخاطرة تؤثر على ربحية المصارف وعلى الصحة المالية لها. ويمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الى مخاطر مالية (Financial Risk) وتشمل مخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر السوقية و مخاطر سعر الفائدة أما المخاطر غير المالية (Non Financial Risk) تشمل المخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية والمخاطر السياسية (kumar.2013,147).

المخاطر المالية الرئيسية التي تواجه المؤسسات المالية عادة ما تصنف إلى مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، مخاطر السيولة أما المخاطر غير المالية، فتصنف الى المخاطر الإستراتيجية ومخاطر الأعمال (Böblingen.2008,34)

الشكل (2-4) أنواع المخاطر المالية



Source:(Böblingen. The Risks of Financial Risk Management,masetr thesis, Zeppelin University 2008 : 34)

على الرغم من تعدد تصنيفات المخاطر وتنوع وأهمية هذه المخاطر التي تستحوذ اهتمامات الباحثين والكتاب حيث يمكن استعراض أنواعها وفقاً للجدول (2-1)

جدول (2-1) أنواع المخاطر المصرفية

ت	الباحث أو الكاتب	أنواع المخاطر
1	(tandon.2012,126)	مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة - مخاطر سعر الفائدة - مخاطر راس المال

المخاطر التشغيلية- مخاطر الائتمان- مخاطر السوق- مخاطر السيولة	(Mehregan.2012,5467)	2
مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة- مخاطر سعر الفائدة- المخاطر القانونية- المخاطر التشغيلية	(Iartey.2012,5)	3
مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة - مخاطر السوق- المخاطر التشغيلية	(Tyrell.2008:35,37)	4
مخاطر سعر الفائدة- مخاطر الائتمان- مخاطر السيولة- مخاطر الاعمال	(Rose.2008,326)	5
مخاطر الاعسار- مخاطر السيولة - مخاطر الائتمان- المخاطر التشغيلية- مخاطر السوق- مخاطر سعر الفائدة- مخاطر العملة	(DIETRICH.2006,7)	6
مخاطر السوق- مخاطر الائتمان- المخاطر التشغيلية- مخاطر الاداء	(pyle.1997,3)	7
مخاطر الائتمان - مخاطر السيولة- المخاطر التشغيلية- المخاطر القانونية	(Santomero.1997,10)	8

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة اعلاه

أ- المخاطر المالية

تنشأ المخاطر المالية من المعاملة التجارية التي اضطلع بها المصرف، والتي تتعرض لخسارة محتملة. وهذه المخاطر يمكن تصنيفها إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

1- المخاطرة الائتمانية

تشير مخاطر الائتمان إلى إمكانية الخسارة إذا تخلف المقترض أو الطرف المقابل في المعاملة عن الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق. ولقد شغلت هذه المخاطرة اهتمام المصارف من الناحية

التاريخية ومع ذلك فإنّ النمو في حيازة الأوراق المالية ومشتقاتها زادت من مخاطر الائتمان في التعاملات التجارية (Armstrong.2007,40).

تعد مخاطر الائتمان من أهم وأكبر التحديات التي تواجه إدارة المصرف وفي الواقع تقدير المخاطر عاملا رئيسيا يسهم باتخاذ أي قرار ائتماني وعدم القدرة على تحديد الخطر يؤثر سلبا على إدارة الائتمان (Eletter.2014,20).

لذلك أصبحت عمليات إدارة مخاطر الائتمان في المصارف هي عملية واضحة لإقرار قروض جديدة فضلا عن التمديد على الائتمان الحالي وهذه العمليات يجب ان تراقب بعناية خاصة واتخاذ خطوات مناسبة أخرى لمراقبة أو التخفيف من مخاطر الإقراض (Poudel.2012,10). مخاطر الائتمان تحدث نتيجة احتمال انخفاض قيمة موجودات المصرف القروض خاصة وربما تصبح عديمة القيمة لأن المصارف تمتلك نسبة قليلة من رأس المال الممتلك نسبة الى القيمة الكلية لموجوداتها وهي لا تمثل سوى نسبة صغيرة من اجمالي القروض مما يدفع المصرف إلى حالة الفشل لذلك عملية ادارة مخاطر الائتمان عملية مهمة جدا للمصارف والنظام المالي بأكمله (coleman.2011,6).

لذلك عدت مخاطر الائتمان منهج منظم لإدارة حالات عدم اليقين من خلال تقييم المخاطر ووضع استراتيجيات لإدارته والتخفيف من المخاطر باستخدام الموارد الإدارية واستخدام هذه الاستراتيجيات لنقل المخاطر من طرف إلى آخر وتجنب المخاطر والحد من الآثار السلبية للمخاطر، وقبول بعض أو كل النتائج المترتبة على خطر معين (afriyie.2013,24).

ان من اهم اهداف إدارة مخاطر الائتمان هو تعظيم العائد من خلال إدارة المخاطرة وامكانية معالجة مخاطر الائتمان ضمن حدود مقبولة و المصارف في حاجة إلى إدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع محفظة بأكملها وكذلك تنظر في العلاقة بين مخاطر الائتمان والمخاطر الأخرى (Afande.2014,25). لذلك أصبحت إدارة مخاطر الائتمان جزءا لا يتجزأ من عملية القرض في العمل المصرفي. مخاطر الائتمان تحدث نتيجة فشل الملتزم لتلبية شروط العقد مع المصرف أو غير ذلك لأداء مهامها (Charles.2013,704).

إن الأداء والاستدامة في المصارف يعتمد على القياس الصحيح والفعال والإدارة السليمة لمخاطر الائتمان وعندما تزداد هذه المخاطر نتيجة عدم كفاية رأس المال سيتم البحث عن مصادر مختلفة لتلبية الاحتياجات المالية (Oino.2016,96).

كما انتقل تركيز المصارف من الإيرادات والتكاليف الى الرقابة الفعالة لإدارة المخاطر وأصبحت الحاجة للحصول على معلومات لدعم قرارات الائتمان ذات أهمية قصوى وتاريخيا كانت قرارات مخاطر الائتمان مستمدة من المعلومات المتاحة المحدودة، والتي كانت غير موضوعية إلى حد كبير وتقتصر على وحدات الأعمال الفردية المحددة (Colquitt.2007,289).

2- مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي احتمال تحقيق الخسارة في المؤسسة المالية والتي تنشأ من عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون أن تتكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة (Anees.2012,184).

وتعرف مخاطر السيولة على أنها عدم القدرة على دفع الالتزامات عند استحقاقها وبتكاليف معقولة وعلى المصارف تمويل محفظة متنوعة من الودائع والقروض بين المصارف والغرض من ذلك لتعزيز هامش الفائدة وزيادة قدرة المصرف على مواجهة خطر السيولة ومخاطر اسعار الفائدة (Murphy.2008,338).

ويمكن وصف مخاطر السيولة بانها مخاطر الخسارة الاقتصادية الناجمة عن عدم قدرة المصرف في الحصول على التمويل عند مستويات معقولة اقتصاديا وذلك لتغطية التزام متوقع أو غير متوقع. وهناك حاجة لضمان المال الذي هو مهم لاستمرار العمليات التجارية وتتضمن مخاطر عدم القدرة على تمويل الأصول ومخاطر عدم القدرة على تسهيل الأصول في الوقت المناسب وبسعر قريب من القيمة العادلة. المصرف لديه حق الوصول إلى قاعدة تمويل متنوعة، وذلك باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات بما في ذلك الودائع والقروض ورأس المال وهذا يحسن مرونة التمويل و يخفض كلفة الأموال (Driga.2012,167).

وتعرف مخاطر السيولة على إنها المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تسويق الاستثمار بحيث لا يمكن تداولها بالسرعة الكافية في السوق لمنع الخسارة (Abdalla.2014,99). لذلك تعد إدارة السيولة وظيفية المصارف الرئيسية وجزء لا يتجزأ من إدارة الموجودات والمطلوبات لان النشاط المصرفي يعتمد على قدرة المصرف على توفير السيولة لعملائه. ومعظم المعاملات المالية المصرفية تترتب عليها آثار يمكن ان يعرضها بشكل خاص لمشاكل السيولة (Alzorqan.2014,156). لذلك فإن مخاطر السيولة تحدث نتيجة الخسارة الناتجة من نقص النقدية أو ما يعادلها أو بشكل أكثر تحديدا هي مخاطر الخسارة الناجمة عن عدم القدرة على

الحصول على التمويل عند مستويات معقولة وتعتبر مخاطر السيولة في جوهرها التعرض لمخاطر الخسارة الاقتصادية في محاولة لتأمين النقد الذي يعد أمراً حيوياً لاستمرار العمليات التجارية (Banks.2005,4).

3- المخاطرة السوقية

المخاطر السوقية هي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية نتيجة الحركات السلبية أو تقلب أسعار السوق، وتعتبر إدارة مخاطر السوق محاولة لقياس ومراقبة المخاطر بطريقة موحدة وهذا يتطلب تجميع مخاطر السوق عبر جميع فئات الأصول ومشتقاتها (Meegan.1999,2). لذلك تحدث المخاطرة السوقية نتيجة تعرض المصرف الى الخسارة المحتملة بسبب التغييرات في اوضاع السوق، ويكون لهذه المخاطر اثار سلبية او ايجابية نتيجة التغييرات في أسعار الفائدة (mawutor.2012,6).

ويعرف بنك التسويات الدولية (BIS) مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسارة في المراكز داخل وخارج الميزانية العمومية الناتجة عن التغييرات في أسعار السوق ونتيجة للعوامل الرئيسية التي تسهم في حدوث هذه المخاطرة كسعر الفائدة والنقد الأجنبي ومخاطر السلع (Gallati.2003,34). وتسمى مخاطر السوق بالمخاطر التجارية أو مخاطر الأسعار وتحدث نتيجة انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية (الاسهم والديون والمشتقات) نتيجة التغييرات غير المتوقعة في الأسعار وأسعار الفائدة، والتغييرات في الائتمان (faure.2013,84). ترتبط مخاطر السوق بالوضع المالي، والذي ينتج من التحركات المعاكسة في أسعار السوق، وتكون أكثر وضوحاً عندما يكون تقديمها على أساس معلومات مالية من السوق الى السوق لان التقلبات الكبيرة في الاصول يمكن أن تؤثر سلباً على الميزانية العمومية للمصرف (tandon.2012,126).

ب- المخاطر غير المالية

تشير المخاطر غير المالية الى المخاطر التي قد تؤثر على نمو الأعمال التجارية للمصرف، تسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها، والفشل المحتمل للاستراتيجيات التي تهدف إلى نمو الأعمال التجارية. وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب فشل الإدارة، والمنافسة، وعدم توافر المنتجات / الخدمات المناسبة والعوامل الخارجية وتصنف هذه المخاطر الى المخاطر التشغيلية والاستراتيجية والمخاطرة القانونية.

1- المخاطرة التشغيلية

بدأت معالجة مفاهيم المخاطر التشغيلية بشكل منظم من خلال عدد من المصارف على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، وكثيراً ما يغفل هو أن بازل الوافق الاصلي ثابتة على القاعدة 8 في المئة لتغطية المخاطر في المصارف (alexander.2003,104) .

المخاطر التشغيلية هي المخاطرة التي يكون سببها الاشخاص والعمليات والنظم، والأحداث الخارجية تولد على مستوى المؤسسة وقد اهتمت لجنة بازل بالمخاطر التشغيلية بسبب ارتفاع مستوى المخاطر في البيئة الحديثة التي تواجه المصارف، حيث زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، والتوسع في عمليات التجزئة وتزايد التجارة الإلكترونية، والاستعانة بمصادر خارجية من الوظائف والأنشطة، كل ذلك ساهم بارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية (Bratanovic.2009,295). كذلك تطورت المخاطر التشغيلية نتيجة لعوامل داخلية مثل عدم قدرة الموظفين والنظام وعدم وجود التكنولوجيا وكذلك لوجود عوامل خارجية مثل الكوارث الطبيعية. وتعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عدم الكفاية أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والأنظمة أو من الاحداث الخارجية (Adnan.2012,66) .

لجنة بازل تريد تعزيز جهود تقييم المخاطر التشغيلية وتشجيع الصناعة لتطوير المنهجيات وجمع البيانات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية. ولذلك يكون التركيز في المقام الأول على عنصر المخاطر التشغيلية وتشجيع الصناعة على تطوير تقنيات لقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر التشغيلية. وفي صياغة المقترحات الحالية اعتمدت اللجنة تعريف الصناعة المشتركة من المخاطر التشغيلية وهي: مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن عدم الكفاية أو فشل العمليات الداخلية والاشخاص والأنظمة أو الاحداث الخارجية. لم يتم تضمين المخاطر الاستراتيجية و مخاطر السمعة في هذا التعريف لغرض الحد الأدنى التنظيمي. ويركز هذا التعريف على أسباب المخاطر التشغيلية وترى اللجنة أن هذا هو المناسب لإدارة المخاطر (bcbs.2001,2).

ومن هنا يتضح للباحث أن المخاطرة التشغيلية تحدث نتيجة الخسارة الناجمة عن عدم الكفاية أو فشل العمليات الداخلية والاشخاص والنظم أو من الأحداث الخارجية. حيث تشمل مجموعة واسعة من المخاطر غير المتجانسة مثل الاحتيال والأضرار المادية وتعطيل الأعمال وفشل

الصفقات والخروقات التنظيمية ومخاطر السلامة. وقد تؤدي المخاطر التشغيلية إلى خسائر مالية مباشرة فضلا عن الخسائر المالية غير المباشرة مثل فقدان حصتها في السوق.

2- المخاطر الاستراتيجية

المخاطر الاستراتيجية مجموعة من الأحداث والاتجاهات الخارجية التي يمكن أن تضر بمسار نمو الشركة وقيمة حقوق المساهمين و تؤثر المخاطر الاستراتيجية الحالية والمحتملة على الأرباح وراس المال نتيجة الأنشطة التجارية الداخلية مثل التنفيذ غير الصحيح للقرارات ، أو عدم القدرة على الاستجابة لتغيرات الصناعة. وبالتالي ينظر الى المخاطر الاستراتيجية بوصفها وظيفة من التوافق بين الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، واستراتيجيات الأعمال التي وضعت لتحقيق تلك الأهداف (Adarkwa.2011,36). وتكون المخاطر الاستراتيجية مخاطر على المستوى المؤسسي، وينعكس ذلك على التطوير وتنفيذ استراتيجية المؤسسة. ومن الأمثلة على ذلك المخاطر الناجمة عن تقييم الخاطئ لاتجاهات السوق المستقبلية عند وضع الاستراتيجية الأولية وتكون المخاطر الاستراتيجية مخاطر متعلقة بالأداء طويل الأجل للمنظمة، وهذا يشمل مجموعة من المتغيرات مثل السوق و حوكمة الشركات وحقوق المساهمين)

(Wallace.2012,21)

3- المخاطر القانونية

وتحدث هذه المخاطر نتيجة الانتهاكات للقوانين والقواعد والسياسات المقررة أو المعايير الأخلاقية. وتزداد هذه المخاطرة وذلك لأن القوانين أو القواعد التي تحكم بعض المنتجات أو أنشطة العملاء في المصرف قد تكون غامضة أو غير مجربة (young.2001,7). وتعد المخاطر القانونية مكون من المخاطر التشغيلية في المصرف، وتنتج هذه المخاطرة من التطبيق غير الصحيح للقوانين أو تجاوزها وعدم الامام بها وهذا النوع من المخاطرة ينتج في البلدان التي تكون فيها التشريعات متشابكة ومتفرعة بصورة كبيرة يصعب احتوائها من قبل المؤسسات المالية أو المتعاملين معها مع غياب الدور الرقابي (blanché.2013,72).

ثالثاً: الأدوات المالية التي تستخدم لنقل المخاطر

إدارة المخاطر المالية باستخدام المشتقات هو ممارسة شائعة في إدارة الشركات خلال العقد الماضي ومع ذلك فقد أصبحت إدارة المخاطر مع المشتقات متطورة على نحو متزايد مما زاد كثيراً من تعقيد التحليل المالي. والأدوات المالية المستخدمة هي كالآتي:

1- العقود المستقبلية

اتفاق لتبادل كمية محددة من السلعة مثل (القمح أو الذرة) أو الأصول مثل (السندات) بسعر ثابت في تاريخ مستقبلي. وهي تشكل أداة مشتقة يستند قيمتها في أسعار بعض الأصول الأخرى ويتم استخدامه لنقل مخاطر تقلبات الأسعار من طرف إلى آخر (Cecchetti.2011,8).

العقد المستقبلي قد تم التعامل به حسب البورصة المنظمة (البورصة الدولية) العقد المستقبلي مثل العقد الاجل, هو اتفاقية بين البائع والمشتري لتبادل موجودات محددة مسبقاً في موعد لاحق. وبذلك فإن العقد المستقبلي هو مشابه جداً للعقد الاجل. فرق واحد بين العقود الآجلة والمستقبلية هو ان العقود الآجلة هي عقود ثنائية خاضعة لمواجهة مخاطر الاعسار. ولكن مخاطر الاعسار على العقود المستقبلية قد تم تقليلها بشكل كبير جداً بواسطة ضمان صرف العقود المستقبلية ليضمن مواجهة ضد المخاطر الائتمانية او مخاطر الاعسار. فرق اخر يتعلق بسعر العقد الذي يكون ثابت في العقد الاجل وهذا بخلاف العقد المستقبلي حيث يتم تعديل السعر كل يوم كسعر الموجودات الواقعة تحت تغيرات العقد المستقبلي وانتهاء طرف العقد (sunder.2012.315).

2- الخيارات

الخيار هو العقد الذي يعطي حامله الحق في شراء (أو بيع) أحد الأصول في أسعار محددة مسبقاً خلال فترة محددة من الزمن. ومن الخيارات خيار أوربي وآخر أمريكي وأن الفرق بينهما هو أن الأول لا ينفذ إلا في تاريخ محدد أما الخيار الأمريكي فيمكن أن ينفذ في أي لحظة منذ شرائه حتى تاريخ التنفيذ المحدد (Birgham.2008,314).

يتم تداول الخيارات سواء في البورصات او السوق الموازية وهناك نوعان أساسيان من الخيارات. خيار الشراء (call option) يعطي حامله الحق في شراء الأصول التي تقوم عليها

قبل تاريخ معين و بسعر معين. وخيار البيع (put option) يعطي حامله الحق في بيع الأصول التي تقوم عليها قبل تاريخ معين و بسعر معين (hull.2002,6).

3- المبادلات

عقود المبادلة هو اتفاق ما بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال مدة لاحقة, لذلك فهي سلسلة من عقود لاحقة التنفيذ (Forward Contracts), إذ تتم تسوية عقد المبادلة على فترات دورية (شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية), وعقد المبادلة ملزم لطرفي العقد على عكس ما هو معروف في عقود الاختيار, ثم إن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح والخسائر) لا تتم تسويتها يومياً مثلما هو معروف في العقود المستقبلية, يضاف إلى ذلك إن عقد المبادلة لا يتم تسويته مرة واحدة مثلما هو الحال في العقود اللاحقة, وعلى هذا الأساس عرفت عقود المبادلة بأنها سلسلة من عقود لاحقة التنفيذ, وتستخدم هذه العقود في الغالب لتغطية المخاطر (Hedging risks) وخاصة مخاطر تغيير أسعار الفائدة (Przybylinski.2010,20).

المبادلات هي التزام يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي او موجود معين مقابل تدفق نقدي او موجود اخر وبموجب شروط تنفيذ معينة يتم الاتفاق عليها عند التعاقد وتستخدم المبادلات اساسا للتحوط من المخاطر ولاسيما مخاطر سعر الفائدة وتشمل المبادلات عدة انواع منها مبادلة اسعار الفائدة (chorafas.2008,273).

المطلب الثالث: مخاطر أسعار الفائدة

تمهيد

إدارة مخاطر أسعار الفائدة مهم لكثير من المتعاملين في السوق وفي المجتمع العالمي والنمو في سوق المشتقات المالية في العقد الأخير يوضح الاهمية المتزايدة في إدارة مخاطر سعر الفائدة (Stevenson.2005,2).

وتعد أسعار الفائدة من أكثر المتغيرات مراقبة في الاقتصاد كونها تخضع للسلطة النقدية وتنتشر التقارير الصادرة عن الجهات المختصة تحركات الفائدة بشكل شبه يومي في وسائل الإعلام لأنها تؤثر بشكل مباشر على حياتنا اليومية ولها اثار مهمة بالنسبة لصحة الاقتصاد

وهي تؤثر على القرارات الشخصية و القرارات الاقتصادية للشركات والأسر مثل ادخار أموالهم في المصارف من عدمه (Mishkin.2004,61).

أولاً: مفهوم مخاطرة سعر الفائدة

تعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها تعرض المصرف للتحركات السلبية في أسعار الفائدة حيث تمثل مخاطر سعر الفائدة تحدياً كبيراً على رأس المال والأرباح في المصرف وكذلك تأثير التحركات في أسعار الفائدة على موقف المؤسسات المالية وعندما تتغير أسعار الفائدة فإن القيمة الحالية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية سوف تتغير وهذا بدوره يغير القيمة الأساسية للموجودات والمطلوبات والأنشطة خارج الميزانية العمومية وبالتالي التأثير على قيمتها الاقتصادية (bcbs.2015,3). لذلك قبول مخاطرة سعر الفائدة هو جزء طبيعي في المصارف ويمكن أن يكون مصدراً هاماً من الربحية وقيمة حقوق المساهمين، وعلى الرغم من إمكانية تخفيض هذه المخاطرة إلا أنها تشكل تهديداً كبيراً على قاعدة رأس المال في المصرف (Burucs.2014,30)

ويعد نشاط إدارة مخاطرة سعر الفائدة أحد الجوانب الرئيسية لإدارة الموجودات والمطلوبات والتي تهدف إلى حماية كل من الدخل ورأس المال من مخاطر أسعار الفائدة (Bratanovic.2003,249). وهناك بعداً آخر لمخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة السوقية التي تواجه المصرف، نظراً للتحركات في أسعار الفائدة، والقيمة السوقية للموجودات المطلوبة يمكن أن تتغير. وبعد كل شيء، يتم استخدام أسعار الفائدة لخصم التدفقات النقدية عند تحديد القيم المذكورة أعلاه (Haring.2008,9)

وتعرف مخاطر أسعار الفائدة على أنها المخاطرة التي تحدث نتيجة التغيرات السلبية في أسعار الفائدة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الفائدة أو انخفاض الدخل من الاستثمار، وبالتالي انخفاض الأرباح أو حتى الخسائر، وارتفاع مخاطر أسعار الفائدة تؤدي إلى عدم التطابق بين توقيت التغيرات في الأسعار وتوقيت التدفقات النقدية (Kruchynenko.2011,17).

إن مصدر الربح الأساسي للمصرف هو هامش الفائدة وهو الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة وبين الفوائد المدفوعة على الودائع والمطلوبات المختلفة وإن أي تغيير في أسعار الفوائد في السوق سيؤثر في الفوائد المقبوضة والمدفوعة

من ثمّ الاثر المباشر على هامش الفائدة ومن خلال ذلك تبرز مخاطرة سعر الفائدة بالنسبة للمصرف , فاذا كانت الموجودات الحساسة للتغير في سعر الفائدة تساوي المطلوبات الحساسة للتغير, فإن المصرف لا يواجه مخاطرة سعر الفائدة.(النحلة.2010: 9)

جدول (2-2) الموجودات والمطلوبات الحساسة للتغير في سعر الفائدة

الحالة	اثر ارتفاع الفائدة على هامش الفائدة	اثر انخفاض الفائدة على هامش الفائدة
فجوة موجبة	ربح	خسارة
فجوة سالبة	خسارة	ربح
عدم وجود الفجوة	عدم تأثر الهامش	عدم تأثر الهامش

المصدر: النحلة, مروان(2010) قياس وتحليل وإدارة المخاطرة المالية

ويرى (mahshid.2004,20). إن تطور مخاطر سعر الفائدة هو نتيجة عدم تطابق الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات, وذلك لأن المصارف تحتفظ بالموجودات على المدى الطويل نسبة إلى المطلوبات, وهذا يعرضها إلى مخاطر إعادة التمويل.

وتعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها التغيرات في منحنى العائد وقد يكون لها آثار سلبية على الشركة, وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة الاختلافات الهيكلية بين الموجودات والمطلوبات والتي يمكن تقديرها عن طريق حساب فترة وجودها.(uronen.2011,2), لذلك تعتبر مخاطرة سعر الفائدة أهم المخاطر التي تواجه المصرف بسبب تأثيرها السلبي على جودة الادوات المالية او المحفظة اضافة الى تأثيرها على المصرف ككل على اعتبار انها مصدر مهم من قيمة الارباح والاسهم وبافتراض زيادة مخاطر سعر الفائدة فأنها تمثل تهديد كبير على دخل المصرف ورأسماله (Milano.2010,396).

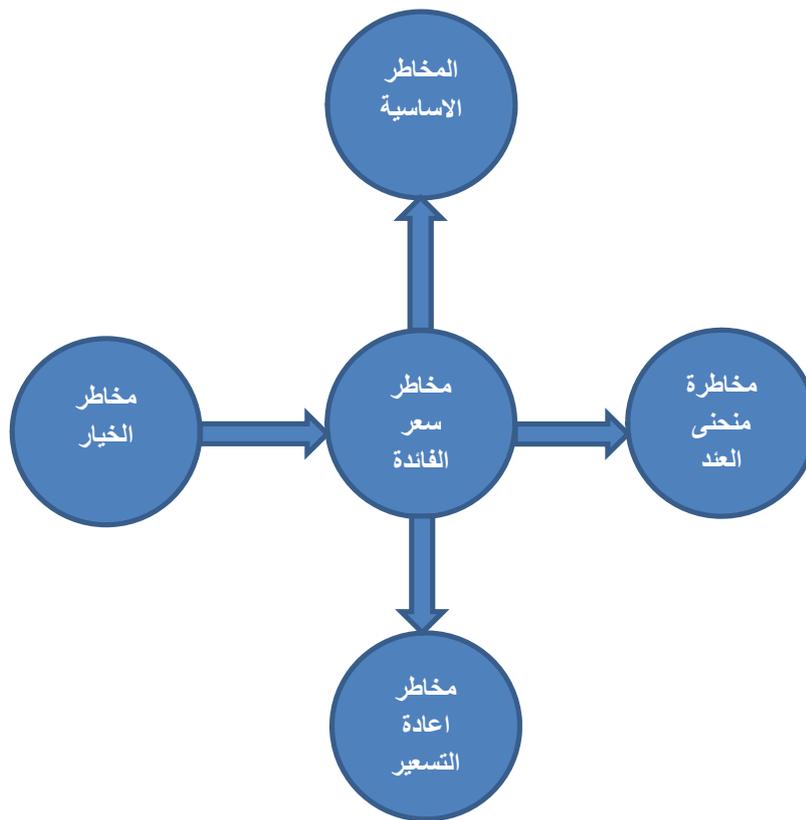
وهذا يشير بوضوح إن مخاطرة أسعار الفائدة ترتبط بتغير عوائد موجودات المصرف ومطلوباته وقيمها, بسبب تقلب أسعار الفائدة. والمقياس الأول لهذه المخاطرة هو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة, وهذه النسبة ستعكس

المخاطر التي يرغب المصرف في تحملها إذا ما تمكن من التنبؤ باتجاهات أسعار الفائدة المستقبلية، ولاسيما في أوقات التقلب الكبير لأسعار الفائدة.

ثانياً: أنواع مخاطرة سعر الفائدة

التغيرات في أسعار الفائدة تؤثر على القيمة الاقتصادية والربحية للمصرف بأشكال ومصادر مختلفة. فضلاً عن ذلك فإن مخاطر سعر الفائدة ترتبط إلى حد كبير بالمخاطر البيئية مثل التغيرات في السياسات المالية والاقتصادية والنقدية، لذلك تواجه المصارف مخاطر سعر الفائدة بأشكال مختلفة (Hien.2013,22).

الشكل (2-5) أنواع مخاطرة سعر الفائدة



Sourese. (Hien. INTEREST RATE RISK MANAGEMENT, PRACTICES AND SOLUTIONS IN A VIETNAMESE JOINT STOCK COMMERCIAL BANK, master thesis UNIVERSITY OF APPLIED SCIENCES, 2013, 21)

1- المخاطرة الأساسية

وتنشأ هذه المخاطرة عن إمكانية تغير سعر الفائدة بطريقة مختلفة على فقرات الميزانية العمومية المختلفة. حيث إن اختلاف أسعار الفائدة يؤدي إلى تغيرات غير متوقعة في التدفقات النقدية والأرباح و الموجودات والمطلوبات (Barbuda.2004,6).

2- مخاطرة إعادة التسعير

إن المؤسسات المالية تواجه مخاطر أسعار الفائدة بطرق عديدة, حيث تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من فروق التوقيت في الاستحقاق و الانشطة خارج الميزانية العمومية وتحدث مخاطر إعادة التسعير نتيجة لاختلاف الزمن أو التدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات، وهو ما يعرف بمخاطرة عدم المطابقة أو فجوة المطابق (Brom,2007,43).

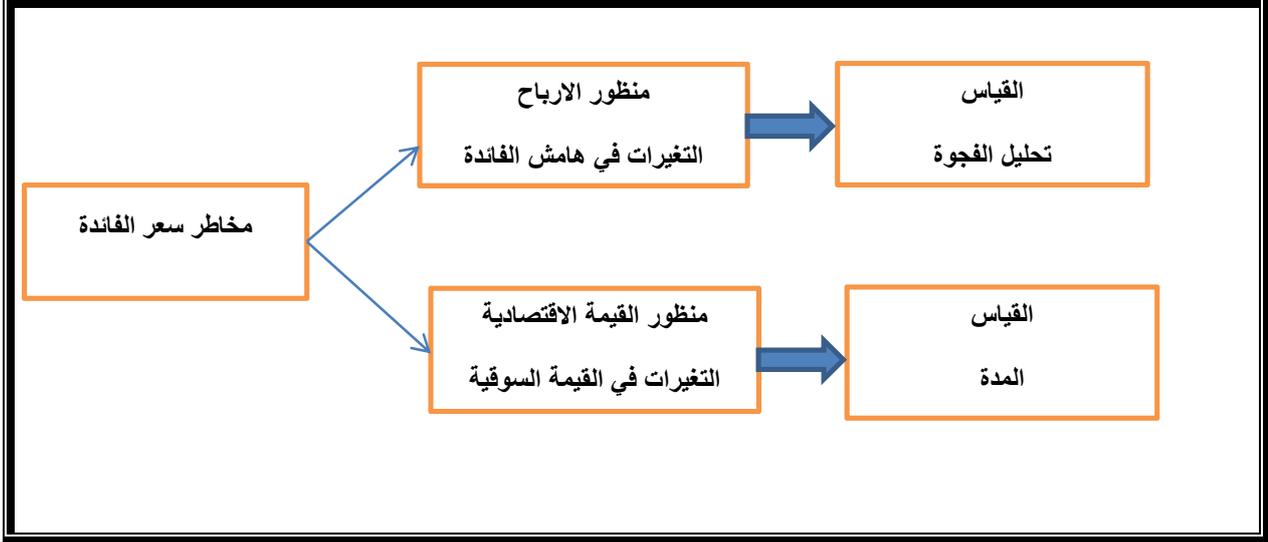
3- مخاطر منحنى العائد

إنّ تغير منحنى العائد هو أكثر تذبذباً خلال دورات الاعمال, وعلية فإن المصارف لا بد أن تقيم حركة منحنى العائد وتأثيره على قيم المحفظة والدخل. حيث إن إعادة التسعير وعدم التطابق يمكن أن يعرض المصرف لتغيرات غير متوقعة من منحنى العائد وبالتالي اثارها السلبية على المصارف والقيمة الاقتصادية الأساسية (Ngalawa.2014,13)

ثالثاً: آثار مخاطر أسعار الفائدة

التغيرات في مخاطر أسعار الفائدة في السوق قد تؤثر سلباً على الوضع المالي للمصرف. وكذلك تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على كل من الأرباح الحالية (منظور الأرباح) وكذلك على صافي الثروة للمصرف (منظور القيمة الاقتصادية). فالمخاطر من وجهة نظر الأرباح يمكن قياسها من خلال التغير في هامش الفائدة الصافي (NIM). أما المخاطر من منظور القيمة الاقتصادية فيمكن قياسه من خلال التغيرات في القيمة السوقية (Hyderabad.2012:14).

المحل (2-6) اختلاف وجهات النظر في مخاطرة سعر الفائدة



Source:(Hyderabad. ASSET LIABILITY MANAGEMENT DATA OF BANKS,2012: 15)

1- . منظور الأرباح (Earnings perspective) انخفاض الأرباح أو الخسائر المباشرة بسبب الاختلاف في سعر الفائدة و يمكن أن تقوض كفاية رأس المال وتقليل الثقة في السوق. حتى الدخل من غير الفوائد الناجمة عن العديد من الأنشطة، مثل خدمة القرض ومختلف برامج توريق الأصول يمكن أن تكون حساسة للغاية لأسعار الفائدة في السوق. (Barbuda.2004,6).

2- منظور القيمة الاقتصادية (Economic value perspective) التغير في أسعار الفائدة في السوق يمكن أن تؤثر أيضا على القيمة الاقتصادية لموجودات المصرف ومطلوباته. وهذا اعتبار مهم بشكل خاص للمساهمين والإدارة على حد سواء. القيمة الاقتصادية تمثل تقييم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الصافية المخصومة لتعكس أسعار السوق (Sastry.2013,9).

3- وجهات النظر الخاصة بالأرباح و القيمة الاقتصادية ناقشت كيفية تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على الأداء المالي. وعند تقييم مستوى مخاطرة سعر الفائدة على المصرف أن يأخذ بنظر الاعتبار تأثير سعر الفائدة على الاداء المستقبلي للمصرف (bcbs.1997,10).

4- تنشأ مخاطر سعر الفائدة نتيجة إعادة ضبط أسعار الفائدة على القروض من المصارف أو غيرها من المقرضين وكذلك ضبط أسعار الفائدة على الاستثمارات قصيرة الأجل مثل الودائع

المصرفية، والأوراق التجارية وذلك لأن المؤسسات المالية تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات الفائدة على الموجودات والمطلوبات في أوقات مختلفة وهذا ما يعرف بمخاطر عدم التطابق او مخاطر إعادة التسعير (Santos.2005,3).

5- حساسية سعر الفائدة وإدارة الفجوة: حيث ينظر هذا النموذج في مدى تطابق الموجودات والمطلوبات حيث يتم تجميع الموجودات والمطلوبات بهذه الطريقة وفقاً لاستحقاقها او استخدام الفجوة البسيطة (Oracle finance. 2011, 5).

ويمكن للمصارف القيام بعدة اجراءات من شأنها خفض مخاطرة سعر الفائدة ومن امثلتها ما

يأتي: (Rose.1999,210)

1- المقابلة أو التطابق (Matching) بين الموجودات والمطلوبات، أي توظيف مصادر التمويل الحساسة لمعدل الفائدة في موجودات حساسة لسعر الفائدة أيضاً. فالإثنان يتغيران سوياً، بحسب أسعار الفائدة السائد في الأسواق. ولكن تبرز مشكلة المقابلة بين آجال استحقاق المطلوبات والموجودات، عند تباين آجال الاستحقاق لكل منهما، حيث يتم تمويل الموجودات ذات آجال الاستحقاق الطويلة (كقروض الإسكان مثلاً) من مطلوبات (ودائع) ذات آجال أقصر، أو العكس.

2- تكييف محفظتي موجودات المصرف ومطلوباته، خلال التقلبات في أسعار الفائدة، وذلك من خلال موازنة تواريخ استحقاق الموجودات مع المطلوبات، فلو انخفضت أسعار الفائدة، فإن القروض التي سبق أن قدمها المصرف بأسعار فائدة ثابتة، والممولة بمصادر حساسة لأسعار الفائدة المعومة، ستحقق أرباحاً أعلى للمصرف، بسبب الفارق في أسعار الفائدة لصالح المصرف. فعندما تكون مطلوبات المصرف وموجوداته متماثلة تماماً من ناحية تواريخ الاستحقاق، وكانت أسعار الفائدة المطبقة على تلك المطلوبات والموجودات ثابتة، لا يتعرض المصرف للتغير في أسعار الفائدة، لأن مخاطرة سعر الفائدة لا تعتمد على هيكل الاستحقاق للموجودات فقط، بل تعتمد كذلك على العلاقة بين استحقاق الموجودات والمطلوبات.

3- استخدام أدوات التحوط أو الوقاية من مخاطرة سعر الفائدة، المتمثلة بمشتقات أسعار الفائدة، أي: باتخاذ موقف ما في المستقبلات المالية والخيارات والمبادلات، فإذا تغيرت أسعار الفائدة السوقية، فإن المكسب أو الخسارة لرأس المال في الأدوات التحوطية سيعوض المكسب أو الخسارة لرأس المال في الميزانية العمومية.

4- تقديم قروض بأسعار فائدة عائمة، التي من شأنها تحويل مخاطرة معدل الفائدة من المقرض إلى المقترض، ومن ثم تتحول مخاطرة معدل الفائدة إلى مخاطرة ائتمان بالنسبة للمقرض.

المطلب الرابع: تحليل الفجوة

ان ادارة الموجودات/المطلوبات ، تعد مسؤولة عن توضيح مخاطر فقرات الميزانية العمومية ومراقبتها، ومن المهم ان تضع الادارة استراتيجية الاهداف المحددة لتعظيم هامش الفائدة الصافي حيث يختلف حسب حركة اسعار الفائدة في السوق وحسب طبيعة فقرات الميزانية العمومية وتتطلب الادارة الفعالة للموجودات والمطلوبات الاعتماد على اطار شامل ومتكامل يربط بين المكونات الاساسية للميزانية العمومية من خلال تحليل وقياس المخاطرة الذي يعد احد مكونات هذه الادارة، ومن اجل تلافي انخفاض هامش الفائدة الصافي فان المصارف طورت انظمة خاصة لإدارة الحساسية وهذه الانظمة بدا استخدامها في نهاية الثمانينات والتسعينيات وسميت بادارة الفجوة (vasula.1997,29)

تحليل الفجوة هو أداة لإدارة مخاطر سعر الفائدة بالاعتماد على الميزانية وتركز هذه الاداة على التقلبات المحتملة في الدخل من اسعار الفائدة خلال فترات زمنية محددة وفي هذه الطريقة يتم اعداد جدول توزع فيه الموجودات والمطلوبات وكذلك الارصدة خارج الميزانية ذات الحساسية للتغير في سعر الفائدة وفق اجالها اذ كانت اسعار الفائدة ثابتة أو وفق اعادة تسعيرها اذ كانت الأسعار متغيرة وتبعاً لذلك تستخرج مؤشرات لحساسية العائدات والقيمة الاقتصادية للموجودات والمطلوبات نحو سعر الفائدة. وترتكز نماذج الفجوة على إدارة صافي الدخل من الفائدة على مدى فترات زمنية مختلفة وبعد اختيار هذه الفترات الزمنية يتم توزيع الموجودات والمطلوبات الى مجموعات وفق اجالها ان كانت على أساس سعر الفائدة الثابت أو وفق اقرب فترة زمنية يتم خلالها إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات وان كانت على أساس سعر الفائدة المتغير. ويطلق على الموجودات والمطلوبات التي يعاد تقييمها بالموجودات والمطلوبات ذات الحساسية نحو سعر الفائدة. وتساوي قيمة الفجوة بين الموجودات والمطلوبات كما مبيّن ادناه.(خان.2003: 4)

الفجوة= الموجودات الحساسة لسعر الفائدة - المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة

ان الخطوة الاولى في ادارة الفجوة للمصرف هي التركيز على حساسية موجودات ومطلوبات المصرف الحساسة لسعر الفائدة .(قياس حساسية موجودات ومطلوبات المصرف لتقلب اسعار الفائدة يسمى تحليل الفجوة Gap Analysis) حيث تقوم ادارة الفجوة بتحليل خصائص سعر الفائدة

والموجودات والمطلوبات في الميزانية العمومية للمصرف وذلك لقياس درجة الحساسية لسعر الفائدة وامكانية زيادة المخاطرة نتيجة لذلك. فالموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة هي (تلك الموجودات والمطلوبات التي يمكن ان تتغير اسعار الفائدة الخاصة بها استجابة لظروف السوق خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف) اي ان الموجودات والمطلوبات تعرف على انها حساسة لسعر الفائدة (اذ كانت التدفقات النقدية الناتجة عن الموجودات والمتحققة على المطلوبات تتغير بنفس اتجاه تغير اسعار الفائدة). (الفريجي.2001: 38)

ولتوضيح مكونات ميزانية المصرف فانها تتكون من جانبين هما جانب الموجودات (Assets) والذي يتضمن النقدية ، والاستثمارات والاوراق المالية قصيرة الاجل، فضلا عن القروض بانواعها قصيرة الاجل وطويلة الاجل، كذلك تتضمن الاستثمارات في الموجودات الثابتة وموجودات اخرى، اما جانب المطلوبات (liability) الذي يتضمن الودائع بأنواعها (تحت الطلب ولأجل) فضلا عن حسابات دائنة مختلفة والقروض قصيرة الاجل وطويلة الاجل وحقوق المالكين ، وعند تحليل هذه الفقرات نجد ان معظمها تستحق او يعاد تسعيرها في مواعيد مختلفة كما ان بعضها يسعر على اساس الفائدة العائمة والبعض الاخر على اساس الفائدة الثابتة، وفي الحالات المثالية تكون اجال استحقاق الموجودات والمطلوبات التي تمولها متطابقة واذا ما كانت العوائد التي تحققها هذه الموجودات اكبر من التكاليف التي تحقق على المطلوبات التي تستخدم لتمويلها فانه يمكن بذلك تحقيق هامش فائدة صافي ثابت نسبيا وهذا الهامش (عبارة عن الفرق بين ايرادات الفوائد التي يحصل عليها المصرف من موجوداته المختلفة ومصاريف الفوائد التي يدفعها المصرف على مطلوباته المختلفة) وهناك مدرستين لإدارة الموجودات والمطلوبات احدهما مدرسة تخطيط الربح (profit-planing) حيث تركز على الاجل القصير ومحاولة تعظيم الارباح وكيفية القيام بانشطة المصرف عند تغير اسعار الفائدة، ومدرسة ادارة المخاطرة (Risk- management) التي تركز على المدى الطويل ومحاولة تقليل المخاطرة من خلال توحيد جميع انواع المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف (Hempel.1994,39).

إن تحليل الفجوة ينشأ عن إدارة المصرف للموجودات والمطلوبات. على سبيل المثال (Clifford1981) يحدد الفجوة بالفرق بقيمة الميزانية العمومية بين الثابت والمتغير للموجودات والمطلوبات. وعندما يكون معدل التغير في الموجودات اكثر من معدل التغير في المطلوبات النتيجة

تؤدي إلى الخسارة في صافي الدخل التشغيلي. فضلا عن ذلك قد يكون تحليل الفجوة مكرر من أجل مراعاة الاختلاف في الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات (smink.1993,145). واعتمد تحليل الفجوة على نطاق واسع من قبل المؤسسات المالية خلال ثمانينات القرن الماضي. حيث يعد تحليل الفجوة من تقنيات إدارة الموجودات والمطلوبات والتي يمكن استخدامها لتقييم مخاطر سعر الفائدة أو مخاطر السيولة، فهو يقيس في تاريخ معين الفجوات بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة (RSA) والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (RSL) Charumathi.2008,3).

إنّ مفهوم فجوة المدة (DGAP) يركز على إدارة صافي دخل الفائدة أو القيمة السوقية والإقرار بتوقيت كل التدفقات النقدية في الميزانية العمومية للمصرف. وفجوة المدة والقيمة السوقية تمثل أساليب بديلة لتحليل مخاطر أسعار الفائدة. حيث يقوم تحليل الفجوة بمقارنة مدة الموجودات مع مدة المطلوبات للمصرف (Armeanu.2007,4).

وتوظف المصارف مجموعة واسعة من التقنيات لقياس مخاطر أسعار الفائدة. وتعتبر الفجوة من المقاييس التقليدية لإدارة مخاطر سعر الفائدة وهو يستند إلى فترة إعادة تسعير كل عنصر من عناصر الميزانية العمومية. ولحساب فجوة الاستحقاق يجب أن يتم تجميع الموجودات والمطلوبات وفقا لفترات إعادة التسعير. على الرغم من أن فجوة الاستحقاق تقترح كيف استجابة المصرف للتغير في أسعار الفائدة (Beets.2004,62).

لقد ثبت أن التحركات في سعر الفائدة تؤثر على الأرباح عندما تكون فجوة المدة كبيرة. لذلك الخطوة التالية هي أن نسأل ما إذا كانت هذه الصدمات تؤثر على أرباح وسياسات الاقراض للمصارف إذا يتم تقييد المصارف ماليا والنقص في التدفق النقدي يؤثر سلبا على السياسة الاقراضية للمصارف (Sraer.2012,7).

إنّ تحليل الفجوة يتضمن عدد من الخطوات منها تقدير التوقعات بسعر الفائدة وتقدير القيمة السوقية لموجودات المصرف ومطلوباته وتقدير المدة للموجودات والمطلوبات وأثار كل من البنود داخل وخارج الميزانية. (Sironi.2008.13)

واستنادا الى (الفريجي، 2001: 41) فانه توجد ثلاث مراكز للفجوة هي:

أ- الفجوة الموجبة (positive-Gap) وهي الفجوة الناتجة من امتلاك المصرف لموجودات حساسة لسعر الفائدة اكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة اي ان قيمة الفجوة تكون اكبر من الصفر ونسبة الفجوة اكبر من الواحد. وبذلك فاذا ارتفعت اسعار الفائدة خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف فان عوائد المصرف المتمثلة بالفائدة المتحققة على موجوداته الحساسة لسعر الفائدة ستزداد بصورة اكبر من زيادة تكاليفه المتمثلة بالفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة لسعر الفائدة. وبذلك سيرتفع هامش الفائدة الصافي وذلك اعتمادا على مقدار الزيادة في سعر الفائدة ومقدار الفجوة. اما اذا انخفضت اسعار الفائدة خلال تلك المدة فان الحالة تكون معاكسة تماما. اي ان عوائد المصرف المتمثلة بالفوائد المستلمة على موجوداتها الحساسة لسعر الفائدة ستتنخفض بصورة اكبر من انخفاض تكاليفه المتمثلة بالفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة لسعر الفائدة وبذلك ينخفض هامش الفائدة الصافي للمصرف اعتمادا على مقدار الانخفاض في سعر الفائدة ومقدار الفجوة.

ب- الفجوة السالبة (Negative-Gap) وتحقق هذه الفجوة عندما تكون المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في المصرف اكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة. اي تكون قيمة الفجوة اصغر من الصفر ونسبتها اقل من الواحد. وعلية اذا ما انخفضت اسعار الفائدة خلال مدة تخطيط ميزانية المصرف فان ذلك يؤدي الى انخفاض تكاليف المصرف متمثلة بالفوائد المدفوعة على مطلوباته الحساسة بدرجة اكبر من انخفاض إيراداته المتمثلة بالفوائد المستلمة من موجوداته الحساسة لسعر الفائدة. وبذلك يزداد هامش الفائدة الصافي اعتمادا على مقدار الانخفاض في سعر الفائدة ومقدار الفجوة. اما اذا ارتفعت اسعار الفائدة فان التكاليف المتمثلة بالفوائد المدفوعة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة ستزداد بدرجة اكبر من زيادة الإيرادات المتمثلة بالفوائد المستلمة على الموجودات الحساسة لسعر الفائدة. وبذلك ينخفض هامش الفائدة اعتمادا على مقدار زيادة سعر الفائدة ومقدار الفجوة.

ج- الفجوة الصفرية (zero-Gap) وهي الفجوة التي تتحقق من خلال امتلاك المصرف لموجودات ومطلوبات حساسة لسعر الفائدة بصورة متساوية تماما. اي ان قيمة الفجوة تساوي صفر ونسبتها تساوي واحد. وبذلك وبغض النظر عند زيادة او انخفاض سعر الفائدة وبأي مقدار

كان فان التأثير الحاصل في إيرادات المصرف الناتج عن الفوائد المستلمة عن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة سوف يساوي بالضبط التأثير الحاصل في جانب المطلوبات ولكنه يخالفه في الاتجاه تماما. اي ان التغير في جانب معين سيزيل تأثير التغير في الجانب الاخر. وبذلك لن يكون هناك اي تغير في هامش الفائدة الصافي.

ان الفجوة الصفريية تبدو ولأول وهله انها تحقق التحوط التام من مخاطر تغير سعر الفائدة وهذا الاستنتاج صحيح اذ تم الاخذ بالافتراض القائل بان مقدار تغير سعر الفائدة واتجاهه على فقرات الموجودات الحساسة لسعر الفائدة سوف يساوي بالضبط مقدار تغير سعر الفائدة واتجاهه على فقرات المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة. اي وجود تحرك موازي لمحنى العائد.

جدول (3-3) التغير في القيمة الصافية نتيجة تغير أسعار الفائدة

التغير في القيمة الصافية	سعر الفائدة	الفجوة
انخفاض	زيادة	موجبة
زيادة	انخفاض	موجبة
زيادة	زيادة	سالبة
انخفاض	انخفاض	سالبة
لا تغير	زيادة	صفريية
لا تغير	انخفاض	صفريية

Source: (Hien. . INTEREST RATE RISK MANAGEMENT, PRACTICES AND SOLUTIONS IN A VIETNAMESE JOINT STOCK COMMERCIAL BANK, master thesis UNIVERSITY OF APPLIED SCIENCE, 2013.36)

المبحث الثاني

الربحية

تمهيد:

تعد الربحية هدف اساسي، وأمر ضروري للبقاء والاستمرار، وغاية يتطلع اليها المساهمون. عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحقّقها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح. لذا نجد ان هناك جهدا يوجه نحو الاستخدام الامثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق أقصى عائد ممكن لا تقل قيمته عن العائد الممكن تحقيقه على الاستثمارات البديلة التي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة.

وتستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة الشركة على توليد الارباح من انشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة من الزمن. وهي ايضا أداة هامة لقياس كفاءة الادارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية.

ان قدرة المصارف على تحقيق الربحية يجعله اكثر قدرة على المنافسة وهذا يدل على كفاءة المصارف في عملياتها اضافة الا أنه يجعل المصارف اكثر قدرة على تحمل الصدمات والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي.

لذلك تعد الربحية عملية ضرورية للمصرف للحفاظ على النشاط المستمر وحصول المساهمين على عوائد عالية ، ويجب الا تتحقق الربحية على حساب سلامة النظام المصرفي

ومن هذا المنطلق والبعد الفكري لدى الكثير من المنظمات وعلى وجه الخصوص المصارف ، يسعى المبحث الحالي لمعرفة تفصيلية فلسفية عن هذا المفهوم وروابطه المشتركة مع المفاهيم الاخرى من خلال الطبيعة ومحددات الربحية للوقوف على أهم الأبعاد ورؤى الباحثين والكتاب عن هذا الهدف او العنصر الفعال على مستوى المصرف او اي مؤسسة اخرى وكيف يمكن ان يؤثر ويتأثر بالعوامل الاخرى ، لذا يتطرق هذا المبحث لأهم مفاهيم الربحية والمفاهيم ذات العلاقة ومحدداتها ومقاييسها.

أولاً : مفهوم الربحية

تعرف الربحية بأنها المحصلة النهائية لمختلف السياسات والقرارات الإدارية، معدلات الربحية تمثل صافي العمليات التشغيلية نتيجة الآثار المجتمعة للسيولة، وإدارة الموجودات وإدارة الديون (Achim.2014,4). وتعد الربحية في صورة الأرباح المحتجزة أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويبنى النظام المصرفي من خلال المصارف الربحية وذات رأس المال الكافي لذلك فهي تعرف على إنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية وفي جودة إدارتها ، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بمخاطرة معينة وتوفير الغطاء ضد المشاكل القصيرة الامد (Bratanovic.2009,101).

ويمكن تعريف الربحية بأنها عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحقّقها المنشأة والاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتقاس الربحية اما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، واما من خلال العلاقة بين الأرباح الاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها هذا وتعمل المصارف التجارية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما: الاستثمار والتمويل (Sangeetha.2012,172).

ويشير مصطلح الربحية الى القدرة على تنظيم الأعمال التجارية للحفاظ على الأرباح عام بعد عام وإن ربحية المنظمة تسهم بالتأكد في التنمية الاقتصادية عن طريق توفير المزيد من فرص العمل والايادات (Mudashiru.2013,156).

تختلف الربحية عن الربح بطريقة مهمة جدا، الربحية لا تقاس من حيث المال، ولكن من حيث العائد على بعض الأصول، مقاييس الربحية هو مقدار الناتج الذي يمكن الحصول عليها من استخدام كمية معينة من الاصول (Lutz.2010,20). وفي بعض الأحيان، تستخدم عبارة الربح و الربحية بالتبادل. ولكن بالمعنى الحقيقي، هناك فرق بين الاثنين، ووفقا لذلك فان كلمة الربحية (profitability) تتكون من كلمتين هي الربح (profit) اذ يعرف الربح على انه الدخل الكلي المتحقق بواسطة نشاطات الأعمال خلال فترة زمنية معينة، في حين الكلمة الثانية القدرة (ability) فهي تشير الى قوة المصرف لكسب الأرباح، وتدل ايضا على قوة اداءها التشغيلي والمالي (tulsian.2014,19).

تشير الربحية إلى الامكانية أو القدرة على كسب الربح ، وفي لغة المال قد يشار لها بأنها امكانية الربح – القدرة على الكسب، وهو ما يعني قدرة الشركة على كسب الأرباح في العام الحالي وفي المستقبل . في هذا المعنى ،تعرف الربحية عادة أنها بالقدرة على استثمار معين للحصول على عائد من استخدامه . وعلى هذا النحو فالسوق الذي تعمل فيه شركة معينة يوفر فرص متكافئة

للجميع (Raval,2006,18). لذلك الربحية بمعنى أدق تعني القدرة على تحقيق الربح من جميع الأنشطة التجارية للمؤسسة أو الشركة أو المنظمة ، و هذا يظهر مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربح باستخدام جميع الموارد المتاحة في السوق، ولكن مصطلح الربحية ليس مرادفاً أو نفس المعنى لمصطلح "الكفاءة". الربحية هي مقياس الكفاءة وعلى الرغم من ان الربحية هي معيار هام لقياس الكفاءة، الا ان الربحية لا يمكن أن تؤخذ على أنها دليل نهائي أو مؤشر من الكفاءة (yenesew.2014,20) (Mary.2013,109). وفي المعنى الاقتصادي تعرف الربحية على انها المكافاة التي يحصل عليها صاحب المشروع و هذا التعريف له ما يبرره لأن صاحب المشروع يتحمل المخاطرة في نهاية المطاف، و لهذا السبب تم منحه حصة في الإنتاج (Raval.2006,16).

واستناد الى ما تقدم فإن الباحث يستدل على ان الربحية هي قدرة الشركة او المؤسسة أو المنظمة على توليد الارباح وكذلك قدرة النشاط على تحقيق إيرادات اعلى من المصاريف المطلوبة. كذلك تعبر الربحية عن كفاءة الشركة في استخدام الأموال المتاحة لذلك يجب على الشركة ان تعمل على تحقيق الارباح وهو ما يعني أن الإيرادات يجب أن تتجاوز التكاليف المترتبة على ذلك في تحقيق النشاط.

ثانياً: أهمية الربحية

تعد الأرباح مهمة جدا ليس فقط بسبب المعلومات التي توفرها حول ازدهار ونمو الاقتصاد في سنة معينة ، ولكن أيضا لأن تلك الأرباح هي المحدد الرئيسي للنمو والتوظيف على المدى المتوسط. كما تعد التغييرات في الربحية بمثابة مساهم هام في تحقيق التقدم الاقتصادي عبر تأثير الأرباح الواضح على قرارات استثمار وادخار الشركات . وذلك لأن الارتفاع في معدل الأرباح يحسن من وضع التدفقات النقدية للشركات ويوفر قدرا أكبر من المرونة في مصادر التمويل لاستثمارات الشركات (أي من خلال الأرباح المحتجزة) . سهولة الحصول على التمويل يسهل زيادة الاستثمار التي تعزز القدرة الإنتاجية و التنافسية ويوفر فرص العمل – التوظيف (mudashiru.2013,156).

كما تعتبر الربحية ايضا هي أحد الأسباب الرئيسية لوجود مؤسسات الأعمال ، واستمرار عمل وفاعلية المؤسسات التجارية من خلال تحقيق الأرباح . وتعد المصارف هي مؤسسات الأعمال التي تهدف إلى تحقيق أرباح بشكل مماثل للآخرين . في هذا الصدد ، فإن أداء الربحية يشير إلى نجاح الإدارة في المصارف . وبالتالي فإنه أحد أهم المؤشرات بالنسبة للمستثمرين (yilmaz.2013,105).

الربحية أيضا هي انعكاس لكيفية ادارة المصارف في ظل البيئة التي تعمل في ضوئها . في الواقع، ينبغي على الربحية أن تعكس نوعية إدارة المصرف وسلوك المساهمين و الاستراتيجيات التنافسية للمصارف والكفاءة و كذلك قدرة المصرف على إدارة المخاطر (santa.2007,3).

وتعد الربحية مؤشر واضح على موقف المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ودليل على جودة إدارتها. لأنها تتيح للمصرف البقاء على موقف محدد من بعض المخاطر ويوفر دعامة ضد المشاكل والمعوقات على المدى القصير . وتحدث التغييرات في هيكل واستقرار أرباح المصارف في بعض الأحيان بدافع من متطلبات رأس المال القانونية وايضا من الاجراءات السياسية النقدية من قبيل الاحتياطي الإلزامي من أجل الإبقاء على الثقة بالنظام المصرفي ، كما ان المصارف تخضع لمتطلبات رأس المال في الحدود الدنيا. كما أن طبيعة قيود الحد الأدنى لرأس المال القانوني قد يؤدي بالمصارف لتغيير خليط أعمالها لصالح الأنشطة والأصول / الموجودات التي قد تنطوي على متطلبات رأس مال أقل. ومع ذلك ، فعلى الرغم من أن هذه الأصول تحمل مخاطر أقل ، الا انها ايضا قد تكسب عوائد أقل.

الاحتياطات الإلزامية و متطلبات السيولة التشريعية تلحق ضرراً بالأرباح وقد تشجع على الاستغناء عن الوساطة . وقد تؤدي أيضا إلى ممارسات مصرفية غير مرغوب فيها ، على سبيل المثال ، الميزانيات العمومية للمصارف في العديد من الاقتصادات النامية والانتقالية تحتوي على نسب كبيرة من الأصول الثابتة ، وهو الامر الذي يؤثر سلبا على الربحية . كما ينبغي أن تعترف السلطات التنظيمية / الرقابية بأهمية الأرباح إلى أقصى حد ممكن ، وتتجنب اللوائح التي قد تقلل من الارباح دون مبرر وبشكل مفرط (Bratanovic.2003,82,83)

لذلك يعد الربح هو دافع مهم للجميع لوضع الجهد الكبير وصنع الأعمال التجارية الناجحة، وعندما يتعلق الأمر بالقطاع المصرفي فان ربحية المصارف يمكن تقييمها على المستويين الجزئي والكلي للاقتصاد (ayaydin.2014,49). وهكذا تعتبر الربحية هي الهدف الرئيسي لجميع المشاريع التجارية وبدون الربحية لا يمكن البقاء في المدى الطويل والربحية في القطاع المصرفي تجعله أكثر قدرة على مواجهة الصدمات السلبية والمساهمة في استقرار النظام المالي والتغييرات الهامة في بيئة العمل ولاسيما مخاطر الائتمان تؤثر على ربحية المصارف بشكل خاص (Aduda.2011,936).

ثالثا العوامل المؤثرة على الربحية

تواجه المصارف التجارية في سبيل تحقيقها لهدفها المتعلق بتحقيق وبتعظيم ربحيتها العديد من العوامل التي تتفاوت تأثيرها في الربحية ، سواء أكانت هذه العوامل خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة ، أم داخلية تتعلق بالمصرف نفسه. (Delis.2005,6) ويمكن استعراض هذه العوامل وفقا للجدول (4-2)

جدول (4-2) العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الربحية

ت	الباحث او الكاتب	العوامل الداخلية	العوامل الخارجية
1	(ihnatov.2015,519)	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة- الكفاءة	تركيز النظام المصرفي- متغيرات الاقتصاد الكلي
2	(ramaswamy.2014,2)	حجم المصرف- راس المال- مخاطر الائتمان والسيولة	هيكل الملكية- متغيرات الاقتصاد الكلي
3	(almumani.2013.298)	حجم المصرف- مخاطر الائتمان	الحصة السوقية- هيكل الملكية- متغيرات الاقتصاد الكلي
4	(Christopr.2013,157)	مخاطر الائتمان- راس المال- حجم المصرف	هيكل الملكية- التركيز- متغيرات الاقتصاد الكلي
5	(tariq.2013,69)	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال	الحصة السوقية- متغيرات الاقتصاد الكلي
6	(Shahchera.2012,145)	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال	التركيز- هيكل الملكية- متغيرات الاقتصاد الكلي
7	(Huffman.2011:255)	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال	التركيز- هيكل الملكية- متغيرات الاقتصاد الكلي
8	(Jusoff.2011,2)	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة- ادارة النفقات	هيكل الملكية- الحصة السوقية- متغيرات الاقتصاد الكلي
9	(Kilani.2011,180)	راس المال- حجم المصرف-	التركيز- هيكل الملكية-

المنافسة	مخاطر الائتمان والسيولة		
هيكل الملكية- متغيرات الاقتصاد الكلي- الحصة السوقية	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة	(shahche.2009,7)	10
الحصة السوقية- هيكل الملكية- التركيز- متغيرات الاقتصاد الكلي	حجم المصرف- مخاطر الائتمان- راس المال-	(Groop.2009,27)	11
هيكل الملكية- المنافسة والتركيز- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان- ادارة النفقات	(Delis.2005,6)	12
الحصة السوقية – متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان	(Barth.2005,210)	13
هيكل الملكية – الحصة السوقية- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- مخاطر الائتمان والسيولة- ادارة النفقات	(naceur.2003,4)	14
هيكل الملكية- متغيرات الاقتصاد الكلي	راس المال- حجم المصرف- مخاطر الائتمان والسيولة	(Huizinga.1997,3)	15

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر المذكورة اعلاه

أ- العوامل الداخلية

1- هيكل راس المال

رأس المال يلعب دورا مهما في الحفاظ على سلامة النظام المصرفي. ويجب على المصارف أن يكون لها قدر كاف من رأس المال، وذلك لدعم أعمالها والتوسع فضلا عن كون رأس المال يشكل حائط الصد الاخير الذي يلجا اليه المصرف لمواجهة اي خسائر محتملة قد تؤثر على وجوده مستقبلا (Maulana.2014,396). ومع ذلك فإن متطلبات رأس المال يمكن أن تخلق

المبادلات بالنسبة للاقتصاد . وغالبا ما تجادل المصارف بشأن متطلبات رأس المال الأعلى وأنه سوف يعرض أداؤها للخطر . يمكن أن يحدث هذا على سبيل المثال إذا كانت كلفة التمويل في المصرف سوف تزداد بشكل كبير بسبب المزيد من إجراءات وعقود رأس المال . تكاليف التمويل المرتفعة تلك يمكن أن تؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق المساهمين في المصارف ويكون لها أثر مدمر على الإقراض . النظرية الاقتصادية لا تساعد على حل هذا النقاش بسبب اختلاف الآراء حول تأثير رأس المال على أداء المصرف (Rose,2014,5).

ويؤخذ رأس المال كنسبة إلى إجمالي الأصول ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن ارتفاع مستوى رأس المال يولد أعلى مستوى من الربحية ، و من خلال وجود المزيد من رأس المال، يمكن للمصرف الالتزام بسهولة على معايير رأس المال التنظيمي فيكون رأس مال الإضافي (الفائض) يمكن تقديمه على شكل قروض (Wilson,2010,11) (Zaman,2011,72).

وهكذا فإن رأس المال يجب ان يكون متغير مهم في تحديد ربحية المصارف، ومع ذلك نتوقع وجود ارتباط سلبي بين رأس المال والأرباح ومع ذلك رأس المال يمثل قيودا ملزما على المصارف (Flamini,2009,7) .ويمكن تحديد رأس مال المصرف بطريقتين. الأولى يمكن أن ينظر إليه باعتباره رأس المال المدفوع واعطاء الحق في التمتع بجميع الأرباح المستقبلية للمصرف وبطريقة أكثر شمولاً فإنه يمكن أن ينظر إليه باعتباره كمية الأموال المتاحة لدعم المصارف والمؤسسات المالية ويشمل هذا التعريف الاحتياطات و إجمالي حقوق المساهمين (aburime,2014,5). كما نلاحظ ان كفاية رأس مال خصوصا مع التأمين على الودائع تلعب دورا مهم في سلامة واستقرار النظام المصرفي.(Barth,2004,210).

ويرى (Abbadi,2012,93) بوجود ارتباط ايجابي بين راس المال وربحية المصرف. المؤسسة المالية تحتفظ براس المال بشكل رئيسي من الأرباح المحتجزة ومن المهم أن نفهم أن رأس المال ليس مرادفا للسيولة وهناك ثلاثة مفاهيم لرأس المال الفعلية والتنظيمية والاقتصادية يشير رأس المال الفعلي لرأس المال المادي والذي يتمثل في الميزانية العمومية كالأسهم والديون طويلة الأجل وعادة ما تقاس على أنها نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول والمعروفة أيضا باسم نسب رأس المال. رأس المال التنظيمي يتعلق برأس المال على أساس المخاطر ويقاس على أساس نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة المخاطر(يشار أيضا الى نسبة رأس المال على أساس المخاطر). وأخيرا راس المال الاقتصادي يمثل الحد الأقصى لمقدار رأس المال الذي يتطلب من المصارف تشغيل عملياتها على نحو فعال على أساس استراتيجيات أعمالها (Deelchand,2009,7,8).

2- حجم المصرف

ويشير حجم المصرف الى الحجم الكلي للقطاع المصرفي ومجموعة من الخصائص التي تحدد فاعليتها في تلبية طلب عملائها وتوقعاتهم. والزيادة في حجم المصرف يمكن أن تخفض من كلفة الائتمان التي توفرها المصارف . والسبب هو أن حجم المصارف الكبيرة قد تستفاد منه في تحسين الكفاءة المصاحبة لفورات الحجم ، أحد المزايا للمصارف الكبيرة انها قد تكون أكثر تنوعا، والتي يمكن أن تقلل من تكاليف تمويلها. وبالتالي، فإن التكلفة المحتملة للحد من حجم المصارف هي أنه قد تمنع المصارف من التمتع بتحسين الكفاءة من وفورات الحجم وكذلك رفع تكلفة الائتمان نتيجة لذلك. وتظهر بيانات البحوث التي أجريت مؤخرا أدلة أقوى بكثير من زيادة العائدات لتوسيع النطاق بين المصارف الكبيرة. العديد من الباحثين يؤكدون العلاقة بين الأداء (مقاسا إما بالتكاليف أو الربحية) وحجم المصرف وأشاروا إلى أن العديد من المصارف التجارية استفادت من زيادة العائدات في القياس للأداء، بغض النظر عن هيكل الملكية والقيود المصرفية (Kosmidou، Pasiouras) وجدا علاقة إيجابية بين حجم المصرف والربحية (Zhou.2012,373).

إنّ تأثير حجم المصرف على ربحيته غير موحد. في دراسة أجريت على المصارف الأوروبية للفترة عن 1992-1998 (Ghvard 2004) حددا علاقة طفيفة بين الحجم والربحية. بعض الدراسات السابقة كانت لها نتائج مختلفة. على سبيل المثال (Smirlock 1985) أثبت وجود تأثير كبير وإيجابي لحجم المصرف على ربحيته. (Short 1979) يذهب أبعد من ذلك من خلال الزعم بأن الحجم له تأثير إيجابي على الربحية من خلال خفض كلفة زيادة رأس المال بالنسبة للمصارف الكبيرة. وفي وقت لاحق، والدراسات التي قام بها (Bikker & Hu 2002) وغودارد وآخرون. (2004) تدعم الافتراض القائل بأن زيادة حجم المصرف يؤثر بشكل إيجابي على الربحية من خلال تكلفة رأس المال. ومع ذلك، ليس هناك إجماع في ما كتب حول ما إذا كانت الزيادة في الحجم توفر وفورات الحجم للمصارف (Davydenko.2010,9).

ان حجم المصرف يرتبط بشكل إيجابي مع الربحية والزيادة في الحجم تؤدي إلى خفض التكلفة. (Zeitun.2012,7) (Cocca.2010,13). وكثيرا ما يقال أن المؤسسات الكبيرة قد تكون أكثر كفاءة لأنها يمكن أن تستخدم مدخلات أكثر تخصصا وتنسيق الموارد على نحو أفضل والاستفادة من مزايا وفورات الحجم وتعويض إخفاقات السوق الخارجية (Barros.2012,10). ويمكن تفسير العلاقة بين حجم المصرف و الربحية من خلال ربحه وفعالية التكلفة. كفاءة الربح القياسية أو البديلة إما نتيجة لحصة السوق (فرضية هيكل سلوك الأداء) ومستوى المنافسة

(فرضية الاستثمار المريح) أو ما ينسب إلى الهيكلية الأكثر كفاءة (فرضية الكفاءة). وبالمثل، كفاءة المشاركين في السوق لخصها كل من (2004 Ghvdard, Molino Wilson) وملخص ذلك " من غير المؤكد ما إذا كانت الأرباح المرتفعة في المصارف الكبيرة هي نتيجة للهياكل المركزة السوق أو تقنيات الإنتاج والإدارة العليا التي تقلل من التكاليف، وخلق عائدات عالية ". أيا كان الحال، السمعة القوية للمصارف الكبيرة اكبر من أن تفشل في الحفاظ على حماية الميزات الحصرية للمصارف الكبيرة (Roberto.2011,171)

ان تأثير نمو حجم المصرف على الربحية يمكن ان يكون إيجابيا إلى حد معين وهذا يعني أن منحى متوسط التكلفة في القطاع المصرفي لديه شكل مسطح نسبيا و تكون المصارف متوسطة الحجم اقل كفاءة من المصارف الكبيرة والصغيرة ومع ذلك حجم المصرف يؤدي إلى تأثير إيجابي على الربحية خصوصا مع وفورات الحجم الكبيرة وهذا ما أكده Bikker وآخرون (2002) الذين وجدوا علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم المصرف والربحية (Frederick.2015,100). هذا و هناك تفاوت في اراء الباحثين حول العلاقة بين حجم وربحية المصرف حيث يرى (Staikouras.2006,9) (Teulon.2012,197) بوجود ارتباط ايجابي بين حجم المصرف والربحية. و يعتبر حجم المصرف من العوامل المهمة ذات الصلة بأداء المصارف عامة ومع ذلك لا يوجد توافق في الآراء بشأن اتجاه التأثير في القطاع المصرفي (huang.2010,17).

1- المخاطرة الائتمانية والسيولة

المخاطرة الائتمانية أحد العوامل الداخلية المؤثرة في الربحية ولاسيما أن أحد الأنشطة الرئيسية التي يمارسها المصرف هو بمنح القروض للمقترضين. مخاطر الائتمان إلى حد بعيد هي من أهم المخاطر التي تواجهها المصارف ونجاح أعمالهم يعتمد على القياس الدقيق والإدارة الفعالة لهذه المخاطر وأكثر من أي خطر آخر والزيادة في مخاطر الائتمان يرفع التكلفة الحدية عن الديون والأسهم، وهذا بدوره يزيد من تكلفة الأموال. وتشير الدراسات أن الانخفاض في مخاطر الائتمان في المصارف ينبغي أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض (Brown.2007,13). وتعتبر مخاطر الائتمان أحد العوامل الهامة والمؤثرة كما أشار إلى ذلك (1997 Wong) على هامش صافي الفائدة (Ryu.2005,18).

استراتيجية مخاطر السيولة تشير الى استراتيجية المصارف نحو إدارة مخاطر السيولة التي تقاس عن طريق نسبة الموجودات السائلة لدى العملاء والتمويل قصير الأجل يمكن

للمصارف المحافظة على السيولة من خلال استراتيجيات مختلفة ويمكن لها ان تدمج تلك الاستراتيجيات للحصول على اداء افضل للسيولة. ومع ذلك، فإن تأثير السيولة من المتوقع أنه ينخفض في السنوات الأخيرة عبر جانب الموجودات في الميزانية العمومية التي انخفضت أهميتها لصالح الادارة النشطة لإدارة المطلوبات (altunbas.2004,18).

وبشكل عام المصارف لا تقدر تماما أهمية إدارة مخاطر السيولة والآثار المترتبة على مثل هذه المخاطر على المصرف نفسه، فضلا عن النظام المالي على نطاق أوسع. وعلى هذا النحو، اقترح صانعو السياسات أن على المصارف أن تستوعب المزيد من الأصول السائلة وأكثر مما كان في الماضي، للمساعدة في تأمين السيولة أو صعوبات التمويل المحتملة. وقد أدى ذلك إلى وجود رغبة دولية لإيجاد قياسات ومعايير مشتركة لمخاطر السيولة، وبلغت ذروتها في العمل الجاري من قبل لجنة بازل المصرفية (Graham.2010,4)

إن مخاطر السيولة تنشأ من عدم قدرة المصرف على احتواء النقص في الالتزامات أو لزيادة التمويل في جانب الأصول في الميزانية العمومية، وهذا يعد عاملا هاما في تحديد ربحية المصارف. سوق القروض، قروض الافراد خاصة والشركات، أمر محفوف بالمخاطر، ولها عائد متوقع أكبر من موجودات المصارف الأخرى، مثل الأوراق المالية الحكومية. وبالتالي، فإننا نتوقع وجود علاقة إيجابية بين السيولة والربحية ويمكن أن يكون هذا هو الحال، على الرغم من انه كلما كان توظيف الأموال بالاستثمارات السائلة أقل كلما كانت الربحية اعلى مما كان متوقعا (Staikouras.2006,5) (Ugur.2010,109). في كثير من الأحيان يتم قياس السيولة عن طريق نسبة القروض إلى الموجودات. النسبة العالية تدل على انخفاض السيولة في المصرف. وفي الواقع فإن اتفاقيات القروض لديها آجال مختلفة الاستحقاق وبالتالي في حالة الضرورة الملحة لرأس المال، فإن المصارف لا يمكنها الاعتماد على هذه القروض، لأنها سوف تسدد لاحقا (anis.2013,22) (Pepur.2011,3).

واستنادا الى ما تقدم فإن الباحث يستدل على أن مخاطر السيولة تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وللحد من مشاكل الإعسار يجب على المصارف ان تمتلك المزيد من الأصول السائلة وامكانية تحويلها بسرعة وبسهولة الى نقد.

4- الكلفة والكفاءة

ينظر إلى مستوى المصاريف التشغيلية كمؤشر على كفاءة الإدارة. على سبيل المثال، (Abreu and Mendes 2001) في دراستهم لعدد من الدول أوروبية وجدوا أن تكاليف التشغيل لها تأثير سلبي على الربحية على الرغم من التأثير الايجابي على صافي هوامش

الفائدة ويدعم إدراج نفقات المصرف إلى الربحية فعلى سبيل المثال (Burke 1989) (Molina 1992) يجدون ارتباط بين ربحية المصرف وإدارة النفقات (Davydenko.2010,8).

أما مفهوم الكفاءة فيرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإنتاجية وفي بعض الأحيان يتم استخدام المصطلحات بالتبادل، على افتراض نسب المدخلات والمخرجات. قياس الكفاءة هو أكثر دقة من الإنتاجية بمعنى أنها تشتمل على مقارنة مع معظم الحدود الكفوة. (Jureviciene.2013,1126). الكثير من الدراسات السابقة وجدت أن الكفاءة يكون لها تأثير إيجابي كبير مع الربحية (Supartika.2016,133). وترتبط الكفاءة بالقدرة على الانتاج والنتيجة مع الحد الأدنى من الجهد أو الموارد (Kablan.2010,3).

في السنوات الأخيرة واجهت المصارف منافسة شديدة بسبب تقليل العقبات أمام دخول وعولمة هذه الصناعة، والتي دفعتهم إلى إعادة تنظيمها. لقد تم استهداف مستويات عالية من النمو في الإنتاجية على حد سواء عن طريق الحفاظ على القوة العاملة ثابتة وزيادة الناتج الإجمالي. خلال الفترة 1985-2001 إنتاجية العمل للمصارف نمت بمعدل سنوي متوسط قدره 2.5 لدراسة ما إذا كانت التحسينات الملحوظة في نمو الإنتاجية استفادت من أرباح المصارف، ندرج معدل التغير في إنتاجية العمل (التي تقاس بواسطة مجموع الإيرادات الإجمالية الحقيقية في مقابل عدد الموظفين) (delis.2008,128).

إنّ الكلفة بشكل عام تتمثل بالمصاريف غير المباشرة أو تكاليف التشغيل للمصرف وعادة ما يتم استخدام الكلفة كنسبة من الدخل لكي يعطي معلومات وافية عن اختلاف تكاليف المصرف خلال النظام المصرفي. على الرغم من طبيعة العلاقة بين النفقات والأرباح التي تتمثل بالعلاقة العكسية، إلا إن هذا الحال لا يكون دائماً والسبب هو أن أكبر مقدار من النفقات قد يصاحبه زيادة في حجم الأنشطة المصرفية، ومن ثمّ تكون الإيرادات عالية، لذلك بعض الدراسات تستخدم مؤشر التكاليف نسبة للدخل (kosmidou.2008:149).

إنّ نموذج الكفاءة يشير إلى قدرة المصرف على تقليل الدخل (أو توسيع الناتج) باستعمال الانتاج المستهدف (أو مدخلات محددة). نسبة الكفاءة تعطي مقياساً لمدى فعالية عمل المصرف. وقد أكدت الدراسات السابقة أن الكفاءة هي واحدة من أهم العوامل في تفسير اختلاف الربحية بين المصارف (embaya.2013,563).

ب- العوامل الخارجية

العوامل الخارجية من ربحية المصارف ترتبط في كل من البيئة الاقتصادية والقانونية و العوامل البيئية تشمل هيكل السوق، والتنظيم، والتضخم وأسعار الفائدة ونمو السوق والظروف الاقتصادية العامة مثل الازدهار الاقتصادي أو الركود .
(Onuonga.2014,96) وتتمثل هذه العوامل بالاتي

1- هيكل الملكية

اشارت النظريات والدراسات التجريبية الى إن مشاكل الوكالة وسلوك المخاطرة المختلفة اعتمدت على طبيعة المساهمين. القضية الأولى هي تضارب المصالح بين المديرين والمساهمين التي حددها (Jensen and Meckling 1976) وتشير النظرية القائلة بأن دافع المساهمين مع محفظة متنوعة هي اتخاذ المزيد من المخاطر من أجل عائد أعلى من المتوقع في حين المدراء يعملون لحماية موقفهم والمنافع الشخصية على سبيل المثال (Sanders1990) يجد أن المصارف التي يسيطر عليها المساهمون تأخذ المزيد من المخاطرة اكثر من المصارف التي تسيطر عليها المدراء. فيما يتعلق بالملكية النتائج التجريبية غامضة وان بعض الدراسات وجدت أدلة تجريبية قوية على أن الملكية لها تأثير على أداء المصرف والبعض الآخر يؤكد بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الملكية وربحية المصارف (Rachdi.2013,331). وقد تحققت بعض الدراسات من تأثير هيكل الملكية على ربحية المصارف في القطاع المصرفي وتشير الأدبيات النظرية الى أن المؤسسات المملوكة للدولة لديها حوافز أقل لتعظيم الأرباح من المؤسسات الخاصة من خلال أوجه الاختلاف في اهداف و انضباط السوق ومع ذلك، ليس هناك أي دليل قوي لتفسير النظرية الأساسية في تأثير هيكل الملكية على الاداء (kwakwa.2014,22). وتوضح النظريات الرئيسية العلاقة بين هيكل الملكية والربحية بانها قائمة على نظرية الوكالة والعلاقة بين الملاك والمدراء تختلف في الاحتياجات والتفضيلات (ayanda.2013,160).

2- الحصة السوقية

يتوقع ان تكون قوة السوق من المحددات الرئيسية للأرباح. وذلك لأن المصارف في الأسواق الأكثر تركيزا يجب أن تكون قادرة على ضبط الهوامش في الاستجابة للتغيرات غير الموازية في البيئة الاقتصادية الكلية لئلا تتأثر العائدات . وتم اختبار قوة السوق بطرق مختلفة

منها طريقة تركيز السوق التي تقيس نسبة إجمالي القروض غير المسددة لكل مصرف إلى الائتمان المحلي الصافي في البلاد، الطريقة الثانية هي تأثير انعدام الكفاءة الإدارية (عن طريق سجل تكاليف النفقات العامة). فإذا كانت تكاليف التشغيل عالية وهو ما يشير إلى عدم وجود ضغط تنافسي. وفضلا عن ذلك تكاليف التشغيل المرتفعة تصل إلى إضعاف الأرباح ما لم تعمل إدارة المصارف على تمرير تكاليفها إلى المودعين والمقرضين. و الطريقة الثالثة معامل تربيع متغير الحجم . هذا المعامل يتحكم في العلاقة بين الحجم الربحية، ونظرا للوفورات السالبة المحتملة على نطاق المصارف التي أصبحت كبيرة جدا.

إذا تبين أن مثل هذا المعامل سلبي فإنه إحصائيا غير هام، وهذا من شأنه توفير أدلة على أن المصارف التي تتمتع بقوة سوقية بما يكفي لتكون قادرة على تمرير التكاليف الى العملاء (Donald, 2009, 9).

إن قوة السوق تقاس من حيث إجمالي الأصول والتي يمكن أن تسبب الزيادة في الكلفة او الربحية للمصرف. العلاقة بين ربحية المصرف وهيكل السوق يمكن دراستها في غضون ثلاث فرضيات: هيكل سلوك الأداء (SCP)، وهيكل الكفاءة (ES) وفرضيات قوة السوق النسبية (RMP). وتشير فرضية (SCP) إلى أن العلاقة الإيجابية بين الفائدة الحدية وهيكل السوق ترجع إلى سلوك الأسعار غير التنافسية في الأسواق الأكثر قوة . ومع ذلك، تؤكد فرضية (RMP) أن الشركات مع قوة سوقية عالية وتميز منتجاتها عن المنافسين قادرة على استخلاص الأرباح غير التنافسية (Berger, 1995). وتشير فرضية ES الى أن الاختلافات القائمة في الفائدة يمكن أن تعزى إلى اختلاف الكفاءة التشغيلية بين المصارف وتؤدي إلى وجود علاقة سلبية بين الكفاءة التشغيلية و هامش الفائدة (kandil, 2016, 14).

ج- عوامل الاقتصاد الكلي

ظروف الاقتصاد الكلي قد تؤثر على الأداء المصرفي في عدد من الطرق. منها سيكون هناك ارتفاع في الطلب على الائتمان المصرفي في أوقات الازدهار الاقتصادي مقارنة بانخفاضه في فترات الركود الاقتصادي و معدل النمو الكلي المرتفع قد يعزز القدرة على خدمة الديون من المقترضين المحليين وبالتالي المساهمة في تخفيض مخاطر الائتمان وبدلا من ذلك ظروف الاقتصاد الكلي السلبية تضر بالمصارف عن طريق زيادة حجم القروض المتعثرة. وبالتالي فإن توقع التحسن في النمو الاقتصادي يساعد في أداء المصارف. على سبيل المثال بورك (1989) يقدم أدلة على أن النمو الاقتصادي يرتبط مع حواجز الدخول

إلى السوق المصرفي ويحتمل أن ترفع من أرباح المصرف (Chan.2013,98). لذلك المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي (Macroeconomic) فهي ايضا تنوعت بتنوع المتغيرات التي يتبناها الباحثون والكتاب والمهتمون بهذا الشأن والتي تعد بجميعها متغيرات خارج سيطرة المصارف ومن اهم المتغيرات التي ركز عليها الباحثون في هذا المجال الا وهي:

1- الناتج المحلي الاجمالي

الناتج المحلي الإجمالي يقيس مجمل النشاط الاقتصادي داخل البلد في حين يعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي التغير السنوي. ومن المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على ربحية المصارف وفقا للدراسات التي توضح العلاقة بين النمو الاقتصادي والربحية في القطاع المالي. ومن المتوقع أن تؤثر عوامل عديدة تتعلق بالعرض والطلب على القروض والودائع. على سبيل المثال من خلال النشاط المتصاعد بصورة دورية أن يزداد الطلب على الإقراض وتأثير الإيجابي على ربحية المصارف. من ناحية أخرى ظروف الاقتصاد الكلي غير الملائمة تؤدي الى زيادة حصة القروض المتعثرة وبالتالي التدهور في الأرباح (Pepur.2011,5). ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي احد متغيرات الاقتصاد الكلي الأكثر استخداما لقياس آثار الانتاج الدورية داخل الاقتصاد حيث التأثير المتوقع للناتج المحلي الاجمالي على عوامل عديدة تتعلق بالعرض والطلب على القروض والودائع وإن العديد من الدراسات اشارت وجود علاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والربحية في القطاع المالي وهذا يعكس الارتباط الايجابي بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والربحية (Kutsienyo.2011,33) (sufian.2010,51) (Zhang.2013,6).

يرى (Shawaqfeh.2015,19) إن الناتج المحلي الإجمالي يمثل مجموع قيم جميع السلع والخدمات المعدة للاستخدام النهائي والمنتجة في الاقتصاد خلال العام بالأسعار الحالية. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يقيس النمو الاقتصادي الحقيقي ومن المتوقع أن يؤثر تأثيرا ايجابيا على ربحية المصارف و هناك تصور بأن التخلف عن سداد القروض هي أقل عادة في أوقات ازدهار النمو الاقتصادي والعكس بالعكس. الى جانب ذلك يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على القروض والنتيجة ستكون في كل من دخل الفوائد وغير الفوائد وبالتالي زيادة في أرباح المصارف التجارية. ومع ذلك فقد كشفت الدراسات التجريبية تأثير مختلط على العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي وربحية المصارف (Bentum.2012,22) (Willy.2014,30). لذلك الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من

مؤشرات الاقتصاد الكلي الأكثر استخداما وهو يعكس النشاط الاقتصادي للدولة ونمو الناتج المحلي الاجمالي له تأثير على العرض والطلب ومن ثم التأثير على الودائع والقروض (Heng,2013,653).

2- معدل التضخم

معدل التضخم هو المعدل السنوي للتغير في مؤشر أسعار المستهلك في كل البلدان (Gustavo.2010,37). واستخدم معدل التضخم السنوي من قبل بييري (1992) و أن ربحية المصارف تعتمد على التضخم في حالتين التضخم المتوقع وغير المتوقع وترتبط الربحية بشكل إيجابي مع ارتفاع معدلات التضخم في حال كان متوقعا في حين الربحية ترتبط بشكل سلبي مع التضخم غير المتوقع (ali.2015,11). التضخم المرتفع يؤثر سلبا على الربحية وكما ذكرنا أن نتائج بعض الدراسات كانت مختلفة حول تأثير التضخم على الربحية. وان زيادة التضخم وزيادة تكاليف التشغيل أكثر من تأثير أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الربحية للمصارف (moci.2015,492). وهكذا فإن تأثير التضخم على الربحية يعتمد على قدرة إدارة المصرف على التنبؤ بالتضخم. لذلك تأثير التضخم على ربحية المصارف هو سلبي إلى حد ما من حيث الأهمية (Roman.2013,592). معدل التضخم ربما يؤثر على الربحية بسبب ان ارتفاع معدل التضخم يؤدي الى انخفاض في صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي فإنه يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للاحتياطات النقدية. ومع ذلك معدل التضخم من المتوقع تماما ان يرفع الارباح لأنه يسمح للمصارف لضبط أسعار الفائدة من أجل زيادة الإيرادات (Sheefeni.2015,1422).

إن التضخم له آثار هامة على المصارف في جوانب مختلفة. أولا تأثير التضخم على الإقراض المصرفي و ثانيا الربحية كذلك تتأثر أيضا بفعل التضخم. على سبيل المثال بويد (2006) يجد أن هناك علاقة عكسية بين التضخم وربحية المصرف (Aaron.2012,3). التضخم هوالتغير في مؤشر أسعار المستهلك و العلاقة بين التضخم وربحية المصارف غامضة في بعض الأحيان وإذا كان معدل التضخم متوقع بشكل كامل يمكن للمصارف تعديل أسعار الفائدة من أجل زيادة عائداتها بشكل أسرع من تكاليفها ومن المتوقع أن تكون هناك علاقة إيجابية بين التضخم وربحية المصارف (moulton.2011,5).

3- سعر الفائدة

أسعار الفائدة ترتبط بشكل إيجابي بالأداء المصرفي. الانخفاض في أسعار الفائدة يقلل من عبء الديون، وذلك يساعد في الحفاظ على جودة الأصول. التغيرات في أسعار الفائدة لها آثار غير متماثلة على المصارف على سبيل المثال الدراسة التي اجراها (elmas 1991) تشير إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية تؤثر على اختيار الشركة بين المشاريع المحفوفة بالمخاطر والمشاريع الآمنة. انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية تزيد من القيمة الحالية لعائدات الشركة في المستقبل. في ضوء حقيقة أن اختيار المشاريع الأكثر خطورة سيجعل العائد المستقبلي عرضة للخطر، ولكن القيمة المستقبلية المتوقعة للشركة سترتفع، والدوافع لمشاريع منخفضة المخاطر ترتفع. لذلك، فإن من المتوقع انخفاض معدلات الفائدة الحقيقية للحد من احتمالية العجز عن السداد وذلك يقلل من المخاطرة في محافظ القروض المصرفية ، تظهر العديد من الدراسات أن أداء المصرف يرتبط مع الدورة الاقتصادية (abiti.2012,15).

وفي أوقات ارتفاع أسعار الفائدة الأعمال التجارية غالبا ما تحتاج إلى الحصول على قروض لتعويض النقص في الاستثمارات والمرتببات أو النفقات الأخرى. الشركات سوف تضطر لدفع المزيد من الفائدة الى المصارف الدائنة والشركات أيضا في كثير من الأحيان تأخذ الديون طويلة الأجل لتحسين البنية التحتية. وبالتالي ارتفاع أسعار الفائدة تجعل الشركات والأفراد أقل في الحصول على القروض من المصارف وبالتالي يقلل من العائدات وأن المصارف تحصل على الفائدة من هذه القروض وبالتالي هذا يؤثر على ربحية المصرف تأثيرا سلبيا (ngile.2015,5).

رابعا: قياس الربحية

نسب الربحية هي مؤشر لكفاءة الشركة بشكل عام و تستخدم عادة كمقياس للأرباح الناتجة عن الشركة خلال فترة زمنية مستندة على مستوى المبيعات والموجودات ورأس المال العامل، والقيمة الصافية ونصيب السهم من الأرباح وتشير نسب الربحية الى قدرة الشركة على كسب الأرباح ويعتبر كمؤشر لنموها لذلك كان هناك اهتمام كبير في نسب الربحية لأنها تشير إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزامات الفائدة. ولأنها تشير إلى زيادة معدل العائد على استثمارات المساهمين (Dahmash.2012,116).

الأرباح هي المحصلة النهائية للكثير من السياسات والقرارات التي تتخذها المنشأة . فالأرباح هي المقياس لفعالية سياسات إدارة الشركة الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية والقرارات المتخذة المتعلقة بهذه السياسات (Brigham.2001,99) . وتعكس نسب الربحية الاداء الكلي للشركة ، فهي توحد الأثر لأغلب قرارات الإدارة فهي تتحقق من قدرة الشركة في توليد الأرباح من المبيعات ، والموجودات وحق الملكية من المعروف أن الهدف الرئيس للمصرف التجاري هو تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة، من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح، وعادة ما تقاس تلك القدرة بمجموعة من النسب يطلق عليها (نسب الربحية)، وفيما يأتي أهم مكونات هذه المجموعة من النسب

1- نسبة العائد على الموجودات

تعد واحدة من النسب الأكثر استخداما لقياس الأداء المالي في القطاع المصرفي. و يظهر قدرة الإدارة على الحصول على ودائع بكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة (Akter.2012,3). يعكس العائد على الموجودات قدرة إدارة المصرف على توليد الأرباح من موجودات المصرف لذلك يعتبر العائد على الموجودات مؤشرا على الكفاءة الإدارية (Sofoklis.2009,103). العائد على الموجودات (ROA) يشير إلى الأرباح الناتجة من رأس المال المستثمر. وبالنسبة للشركات العامة يمكن أن يكون العائد على الموجودات يختلف إلى حد كبير ويعتبر العائد على الموجودات مقياسا شاملا للأداء المصرفي من وجهة النظر المحاسبية (ming.2014,291)

العائد على الموجودات هي أفضل نسبة لمقارنة ربحية الشركات في جميع أنحاء الصناعات و يشير العائد على الموجودات إلى الربحية الإجمالية للشركة وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف و تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات ومن خلال المعادلة الآتية:

$$ROA = \text{net income} / \text{total assets} \dots \dots \dots (2-2)$$

(Wetmore.2006:127)

2- معدل العائد على حق الملكية

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين. ويتم احتسابها بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين. كما يحدد العائد على حق الملكية مدى

كفاءة إدارة المصرف في استخدام استثمارات المساهمين.(Alkassim.2005,6) (Elsiefy.2013,113). ويرى (Lesáková.2007,260) ,وتعتبر هذه النسبة مقياس الكفاءة في توظيف رؤوس الأموال للمساهمين أو بدلا من ذلك نسبة العائد إلى أصحابها على استثماراتهم في الشركة. ويسمى (ROE) في بعض الأحيان العائد على القيمة الصافية ويدل على معدل العائد على استثمارات المساهمين في الشركة (Brentani.2004,157). وعادة ما يقاس العائد على حق الملكية من خلال تقسيم صافي الدخل على اجمالي حقوق المساهمين ومن خلال المعادلة الآتية :

$$ROE = \text{net income} / \text{total equity} \dots \dots \dots (3-2)$$

(Ross.2008,65)

3- نسبة القوة الأيرادية

وتشير هذه النسبة الى قدرة موجودات المنشأة على خلق الدخل التشغيلي ، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على اجمالي الموجودات ومن خلال المعادلة التالية

$$B E P = \text{Profit before interest and taxes} / \text{Total assets} \dots \dots \dots (4-2)$$

(Brigham.2001,100).

4- معدل العائد على الودائع

يعد واحد من أفضل مقاييس الأداء المصرفي. وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة مصارف على الاستفادة من ودائع العملاء من أجل توليد الأرباح، معدل العائد على الودائع يدل على قدرة المصرف في الحصول على الاموال . ويمكن عده كئمن أو تكلفة لجذب الودائع .وبإمكان المصرف أن يصبح اكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة ومن ثم المصرف سيشتري كثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح .وبذلك يعد مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الأموال المتمثلة بالودائع. ويحسب معدل العائد على الودائع من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{ROD} = \text{Net Profit after Tax} / \text{Total Deposit} \dots \dots \dots (5-2)$$

(duefra.2010,29)

5- هامش صافي الدخل

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق من إجمالي الإيرادات. كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، لأن صافي الدخل يساوي إجمالي الإيرادات مطروحا منها النفقات . فكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب. ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{Net Profit margin} = \text{Net profit after tax} / \text{Revenues} \dots \dots \dots (6-2)$$

(Hossan.2010,33)

الفصل الثالث

مناقشة نتائج التحليل والاختبار

المبحث الأول : تحليل مؤشرات الفجوة

المبحث الثاني : تحليل مؤشرات الاداء المصرفي
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

المبحث الأول

تحليل مؤشرات الفجوة

إن تحليل الفجوة في إيجاد مخاطرة سعر الفائدة هو إيجاد الفرق بين قيمة الموجودات وقيمة المطلوبات و دراسة حساسية كل منهم ازاء التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وهذا يعرف بتحليل الفجوة في إدارة مخاطرة سعر الفائدة.

إن تحديد تركيبة موجودات المصرف بكيفية تأثير الربحية بأسعار الفائدة، فإذا توقع المصرف انخفاض اسعار الفائدة فانه يخصص معظم أمواله لاقتناء موجودات لا تتأثر كثيرا بتقلبات أسعار الفائدة مثل القروض ثابتة الفائدة وكذلك الموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة. لذلك الانخفاض المتوقع في سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض كلفة الأموال والنتيجة تؤدي إلى ارتفاع العائد.

أما اذا توقع المصرف ارتفاع أسعار الفائدة فانه يخصص معظم أمواله لاقتناء موجودات تتأثر كثيرا بالتقلبات في اسعار الفائدة اي حساسة للتغير في اسعار الفائدة مثل القروض بأسعار فائدة عائمة.

وعلى الرغم من كل الاجراءات التي يتخذها المصرف لمواجهة تقلبات سعر الفائدة فان تأثيرها يبقى قائم واثر ذلك على كل من الموجودات والمطلوبات. هذا التأثير لا يمكن تجنبه بشكل كامل ولكن تجنب الجزء الأكبر منه وصولاً الى الربحية مع الاخذ بنظر الاعتبار فترات الاستحقاق.

يمكن للمصرف السيطرة على تأثير تقلبات أسعار الفائدة عن طريق إجراء المطابقة بين الموجودات والمطلوبات حيث تكون مدة الموجودات مساوية لمدة المطلوبات وتعد هذه من أكثر الوسائل فعالية للحفاظ على قيم الموجودات والمطلوبات وانعكاس ذلك على قيمة المصرف.

و سيتم التركيز في هذا المبحث على مؤشرات الفجوة للمصارف الأهلية العراقية عينة الدراسة للمدة من (2005-2014) من خلال التقارير السنوية المعلنة. وقد استخدم الباحث أربع مؤشرات وهي: مؤشر الفجوة (Gap) ومؤشر الفجوة النسبية ومؤشر نسبة فجوة حساسية الفائدة ومؤشر هامش الفائدة الصافي.

1- فجوة الموجودات والمطلوبات

تعد الفجوة من المقاييس الأكثر استخداماً لبيان حساسية فقرات ميزانية المصرف للتغير في اسعار الفائدة ويطلق عليها بفجوة الحساسية أو فجوة حساسية اسعار الفائدة وتمثل الفرق بين الموجودات الحساسة لسعر الفائدة والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة واستناداً الى ما ذكر في الجانب النظري فان هذه الفجوة يمكن ان تكون فجوة موجبة وهي الفجوة الناتجة من امتلاك المصرف لموجودات حساسة لسعر الفائدة اكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة اي ان قيمة الفجوة تكون أكبر من الصفر ونسبة الفجوة أكبر من الواحد.

اما الفجوة السالبة وتحقق هذه الفجوة عندما تكون المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في المصرف أكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة. اي تكون قيمة الفجوة اصغر من الصفر ونسبتها أقل من الواحد

اما الفجوة الصفرية فهي تتحقق من خلال امتلاك المصرف لموجودات ومطلوبات حساسة لسعر الفائدة بصورة متساوية تماماً. اي ان قيمة الفجوة تساوي صفر ونسبتها تساوي واحد.

ويتضح من خلال الجدول (3-1) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (88.068) مليار دينار وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف المتحد اذ بلغت (137.132) مليار دينار في حين ادنى نسبة سجلت كانت في مصرف بابل وبلغت (61.039) مليار وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين (76.093) مليار وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للمصارف عينة الدراسة وهذا يعني بأن هناك تفاوت نسبي للمصارف عينة الدراسة.

اما بخصوص سنوات الدراسة فوجد ان هناك اربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2013 وبلغت (197.381) مليار دينار وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2005 وبلغت (24.248) مليار دينار وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (173.133) مليار دينار. وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف ، ما يعطي مؤشراً على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت نسبي ما انعكس في نتائج المدى.

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات ، فيوضح من الجدول ان هناك 49 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وان أعلى نسبة سجلت مصرف الخليج في سنة 2014 وبلغت (293.635) مليار دينار في حين ان أدنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في العام 2006 وبلغت (7,083) مليار دينار وهذا يظهر التفاوت النسبي على مستوى المصارف وسنوات الدراسة

جدول (1-3) فجوة حساسية الفائدة (المبالغ بالمليار)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
101,843	256,958	254,717	216,583	81,697	56,711	53,845	32,004	26,720	20,517	18,678	الموصل
82,439	163,984	163,662	120,149	104,061	61,800	59,643	54,339	36,026	38,211	22,514	دار السلام
61,039,	120,104	119,223	82,591	80,224	40,433	41,002	31,771	31,680	33,211	30,155	بابل
94,081	235,001	234,451	164,005	105,606	88,533	94,661	81,480	65,079	55,089	51,672	بغداد
94,874,	293,635,	263,525	127,090	99,266	45,151	43,966	30,616	20,828	17,393	7,273	الخليج
63,906	239,802	179,717	141,929	96,878	68,209	52,002	43,093	20,495	19,391	17,102	سومر
64,039	266,397	171,253	102,938	103,518	80,272	54,638	40,780	34,429	25,800	26,494	الاستثمار
77,497,	250,693	198,053,	109,097,	56,268	52,088	44,483	21,552	12,814	14,232	15,689	الاتحاد
86,406	248,430	159,924	148,924	101,429	49,047	48,693	28,861	27,107	25,493	26,153,	الاهلي
98,902,	287,305	194,172	172,650	150,768	133,761	110,173	91,220	75,935	31,492	28,562	الانتمان
88,474,	253,854	227,125	91,735	98,584	112,295	103,781	110,893,	111,208	18,633	10,238	الشمال
137,132	262,218,	287,209	263,025	233,691	173,639	106,001,	21,498	7,167	7,083	9,785	المتحد
117,080	282,959	194,981	141,396	133,634	93,002	81,328	60,959	62,355	60,754	59,431	التجاري
65,242	213,239	115,317	115,468	71,417	25,163	28,563	27,425	25,214	14,890	15,726	الشرق الاوسط
88,068	149,536	197,381	142,684	108,360	77,150	65,913	48,321	39,790	27,299	24,248	المتوسط

2- الفجوة النسبية (Relative Gap)

ويحتسب هذا المؤشر من قسمة الفجوة على الموجودات الكلية ومن خلال المعادلة الآتية

$$\text{Relative Gap} = \frac{\text{IS Gap}}{\text{total assets}}$$

يتضح من الجدول (2-3) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.33) وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف سومر اذ بلغ (0.60)، في حين ادنى نسبة سجلت كانت في مصرف الشرق الاوسط وبلغت (0.11) وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.49) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء كانت بالمتوسط العام للمشاهدات ام ببقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، واقتراب هذه النسبة من الواحد معناه تدنية مخاطرة سعر الفائدة

وبالعودة الى سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) ان هناك ثلاث سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2014 وبلغت (0.41) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2009 وبلغت (0.29) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.12) وهي نسبة منخفضة اذ ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف، مما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى.

في حين إن التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 59 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان اعلى نسبة سجلت في مصرف الاتحاد سنة 2005 اذ بلغت (0.97) في حين أدنى نسبة سجلت في مصرف الشرق الاوسط في عام 2010 اذ بلغت (0.05) وان المدى لهذه المشاهدات (0.92) وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة وتدل على انخفاض مخاطرة سعر الفائدة.

جدول (3-2) الفجوة النسبية

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.35	0.75	0.46	0.46	0.33	0.32	0.27	0.16	0.25	0.24	0.24	الموصل
0.21	0.27	0.23	0.17	0.13	0.13	0.15	0.12	0.12	0.15	0.67	دار السلام
0.36	0.50	0.42	0.30	0.33	0.22	0.27	0.28	0.40	0.46	0.45	بابل
0.14	0.13	0.14	0.13	0.13	0.10	0.12	0.15	0.18	0.17	0.16	بغداد
0.24	0.38	0.36	0.32	0.30	0.18	0.18	0.13	0.16	0.23	0.18	الخليج
0.60	0.60	0.61	0.56	0.61	0.61	0.59	0.61	0.50	0.56	0.71	سومر
0.30	0.49	0.34	0.28	0.33	0.34	0.30	0.27	0.27	0.16	0.20	الاستثمار
0.55	0.37	0.42	0.18	0.41	0.54	0.40	0.61	0.68	0.93	0.97	الاتحاد
0.47	0.41	0.30	0.45	0.56	0.47	0.54	0.42	0.54	0.59	0.41	الاهلي
0.27	0.46	0.32	0.31	0.34	0.23	0.30	0.27	0.21	0.09	0.14	الانتمان
0.20	0.18	0.15	0.06	0.12	0.13	0.21	0.32	0.37	0.25	0.21	الشمال
0.34	0.48	0.41	0.40	0.36	0.34	0.24	0.36	0.25	0.29	0.26	المتحد
0.45	0.63	0.59	0.48	0.54	0.46	0.40	0.31	0.30	0.38	0.39	التجاري
0.11	0.36	0.17	0.15	0.12	0.05	0.06	0.05	0.07	0.05	0.05	الشرق الاوسط
0.33	0.43	0.35	0.31	0.33	0.29	0.29	0.29	0.31	0.32	0.36	المتوسط

3- نسبة فجوة حساسية الفائدة

وهي عبارة عن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة على المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وهذه النسبة تعكس المخاطرة التي يتحملها المصرف بناء على التنبؤات باتجاهات اسعار الفائدة المستقبلية مع التفضيل بنسبة اعلى من الواحد كونه يؤدي إلى زيادة عائد المصرف خاصة إذا ارتفعت مخاطرة سعر الفائدة والعكس صحيح. وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{Interest-Sensitivity Ratio} = \frac{\text{Interest-Sensitive Assets}}{\text{Interest-Sensitive Liabilities}}$$

ويتضح من الجدول (3-3) ان المتوسط العام هو أكبر من الواحد الصحيح اذ بلغ (1.90) وهذه النتيجة يصعب تحقيقها لبعض المصارف ولكن يمكن ان تتحقق في حالة ان تتحمل تكاليف اضافية ناتجة عن تخفيض العائد على الموجودات بالاعتماد على الاوراق المالية قصيرة الامد او القروض ذات أسعار فائدة متغيرة

في ظل النتائج المتحققة نلاحظ ان ثلاثة مصارف سجلت المتوسطات العامة لها أكثر من المتوسط العام وكانت أكبر من الواحد وهي مصرف الاتحاد ومصرف سومر ومصرف الاهلي مما يعني أن تلك المصارف كانت أكثر تجنب لمخاطر سعر الفائدة وبالشكل الذي يعزز عملها المصرفي وذلك لان المخاطرة تتأثر بشكل كبير للتقلبات المستمرة في اسعار الفائدة وقد يعرض المصرف الى خسائر او ارباح نتيجة هذه التقلبات فضلا عن تخصيص هذه المصارف جزء من ادواتها في موجودات لا تتأثر بتقلبات اسعار الفائدة كالقروض ثابتة الفائدة او الموجودات التي ترتفع قيمتها مع انخفاض أسعار الفائدة. ويلاحظ من الجدول أن متوسطات المصارف المتبقية قد سجلت أدنى بقليل من المتوسط العام لذلك تحاول جاهدة التغلب على هذه المخاطرة مما يؤكد القدرة الكافية لهذه المصارف مجتمعة على مواجهة مخاطرة سعر الفائدة والمحافظة على التوازن النسبي في هذه النسبة واطهار قوتها في ضل المنافسة الشديدة في العمل المصرفي. حيث سجلت أعلى نسبة في مصرف الاتحاد وبلغت (6.24) في سجلت أدنى نسبة كانت في مصرف الشرق الاوسط وبلغت (1.14) وكان المدى بين هاتين النسبتين هو (5.1) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمتوسط العام.

جدول (3-3) نسبة فجوة حساسية الفائدة

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
1.77	4.09	1.87	1.89	1.53	1.53	1.41	1.22	1.37	1.37	1.38	الموصل
1.38	1.36	1.30	1.21	1.15	1.16	1.17	1.14	1.14	1.18	2.99	دار السلام
1.60	1.99	1.71	1.43	1.49	1.29	1.36	1.38	1.67	1.85	1.81	بايل
1.17	1.15	1.16	1.15	1.14	1.11	1.14	1.18	1.23	1.20	1.20	بغداد
1.34	1.62	1.55	1.46	1.42	1.22	1.22	1.15	1.18	1.30	1.22	الخليج
2.52	2.50	2.57	2.27	2.56	2.54	2.46	2.55	2.02	2.26	3.48	سومر
1.45	1.97	1.51	1.40	1.49	1.51	1.42	1.37	1.37	1.19	1.25	الاستثمار
6.24	1.58	1.71	1.22	1.70	2.16	1.68	2.58	3.11	14.68	32.01	الاتحاد
1.93	1.71	1.43	1.82	2.28	1.90	2.15	1.73	2.17	2.45	1.71	الاهلي
1.39	1.86	1.48	1.45	1.52	1.29	1.44	1.37	1.27	1.10	1.16	الائتمان
1.27	1.22	1.18	1.07	1.14	1.15	1.27	1.47	1.59	1.33	1.26	الشمال
1.54	1.94	1.69	1.66	1.57	1.52	1.32	1.55	1.33	1.41	1.35	المتحد
1.89	2.72	2.41	1.94	2.19	1.85	1.66	1.44	1.42	1.60	1.64	التجاري
1.14	1.57	1.20	1.18	1.13	1.05	1.06	1.05	1.07	1.06	1.05	الشرق الاوسط
1.90	1.95	1.63	1.51	1.59	1.52	1.48	1.51	1.57	2.43	3.82	المتوسط

4- هامش الفائدة الصافي

ان هامش الفائدة الصافي) هو الفرق بين الفائدة المكتسبة من الموجودات والفائدة المدفوعة (مصرفات) على المطلوبات.

و يلاحظ إن الهامش بين الفائدة المدفوعة والمقبوضة يختلف باختلاف الفترة الزمنية وتغيرات أسعار الفائدة، واستنادا لذلك فان مدة الموجودات ومدة المطلوبات يتغير نتيجة لعدم التطابق بين تركيبية الاستحقاق للموجودات والمطلوبات. فإذا كان هناك فارق يمكن تحقيقه من أسعار الفائدة المتحققة من استعمال الأموال في القروض والاستثمارات بشكل أكبر من التكاليف المدفوعة على الودائع والأموال المفترضة من السندات مثلا على افتراض وجود استحقاقات متطابقة، فان ذلك يكون لصالح المصرف إذ تكون موجوداته بعيدة عن تأثيرات تقلبات سعر الفائدة وبالتالي يمكنه الحفاظ على قيمة المصرف. ويحسب من خلال المعادلة الآتية:

$$NIM = \frac{\text{Net interest income}}{\text{Total earning assets}}$$

يتضح من الجدول (3-4) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.47) وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الاستثمار اذ بلغ (3.42)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف المتحد وبلغت (0.04) وإن المدى في ضوء هاتين النسبتين (3.38) وهذا اعلى من المتوسط العام لعينة الدراسة مما يعكس قدرة مصرف الاستثمار على استثمار موجوداته وتمكنه من تحقيق اعلى هامش فائدة صافي.

ولما كان صافي دخل العمليات المصرفية يمثل الفرق بين الفوائد المصرفية المقبوضة (فوائد القروض والاستثمارات) والفوائد المصرفية المدفوعة (فوائد الودائع المختلفة) فقد كان لزيادة مبالغ الإيرادات الجارية الناجمة عن فوائد النشاط الجاري الأثر الأكبر في نمو هامش الفائدة الصافي NIM ، وتعزى زيادة الإيرادات في جانب منها الى قيام المصرف الاستثمار بممارسة نشاط الصيرفة الشاملة لقطاعات الاقتصاد وكذلك توجه المصرف نحو تنويع استثمار الاموال المتاحة لديه اما سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) إن هناك أربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وإن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2014 وبلغت (1.05) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2011 وبلغت (0.09) وان مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0,96) وهذا يدل على استغلال المصارف لموجوداتها وقدرتها على تحقيق اعلى

هامش فائدة، وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة . في ويظهر التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 12 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان اعلى نسبة سجلت في مصرف الاستثمار سنة 2008 اذ بلغت (10.87) في حين أدنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في عام 2006 اذ بلغت (-0.84) وهذا يظهر التفاوت الكبير على مستوى المصارف وسنوات الدراسة

جدول (3-4) هامش الفائدة السائبي

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.25	0.01	0.28	0.09	0.14	0.17	0.13	0.25	0.38	0.34	0.675	الموصل
0.32	0.08	0.11	0.13	0.04	0.01	0.97	1.40	0.33	0.04	0.07	دار السلام
0.57	3.59	0.03	0.16	0.16	0.29	0.45	0.57	0.23	0.14	0.12	بابل
0.08	0.05	0.07	0.08	0.08	0.06	0.08	0.10	0.16	0.10	0.04	بغداد
0.10	0.14	0.19	0.20	0.07	0.04	0.05	0.11	0.07	0.09	0.10	الخليج
0.06	0.00	0.02	0.02	-0.01	0.00	0.11	0.09	0.18	0.10	0.10	سومر
3.42	10.47	7.52	4.04	0.10	0.15	0.25	10.87	0.48	0.19	0.09	الاستثمار
1.24	0.08	0.27	0.17	0.09	0.20	0.09	0.49	7.02	3.74	0.27	الاتحاد
0.13	0.08	0.13	0.26	0.07	0.05	0.04	0.14	0.36	0.07	0.11	الاهلي
0.07	0.04	0.04	0.04	0.08	0.03	0.05	0.13	0.13	0.08	0.09	الانتمان
0.15	0.05	0.10	0.15	0.15	0.13	0.18	0.27	0.21	0.12	0.15	الشمال
0.04	0.10	0.10	0.12	0.14	0.15	-0.05	0.15	-0.84	0.43	0.42	المتحد
0.05	0.04	0.09	0.07	0.06	0.01	0.02	0.04	0.02	0.02	0.08	التجاري
0.08	0.02	0.11	0.12	0.11	0.06	0.08	0.08	0.12	0.05	0.07	الشرق الاوسط
0.47	1.05	0.64	0.41	0.09	0.10	0.19	1.03	0.70	0.30	0.17	المتوسط

المبحث الثاني

مناقشة نتائج تحليل الربحية في المصارف الأهلية العراقية

تتطلب سلامة وأمن العمليات المصرفية في المصارف التجارية ضرورة الإهتمام من قبل المساهمين وممثليهم في مجالس الادارة وذلك لغرض تحليل وتقييم أداء المصارف والتأكد من أنّ السياسات والاستراتيجيات التي تضعها وتقوم بتنفيذها الإدارة العليا لغرض تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة والتأكيد على أن اجراءات إدارة المخاطرة لا تسبب الخلل في النظام المالي والمصرفي وانما تكون بمثابة الدعم للنظام المالي واستقراره وجعله اكثر قدرة على مواجهة الصدمات.

عادة ما يتم قياس الأداء المصرفي من خلال مجاميع رئيسة من المؤشرات المالية وسيقتصر الحديث هنا على مجموعة مؤشرات الربحية (Profitability Ratios) لأنها اكثر تمثيلا لقياس الاداء المصرفي.

وفي إطار تحليل مؤشرات الاداء المصرفي على المستوى الكلي فإن الهدف الاساسي هو تعظيم ثروة المساهمين ولتحقيق ذلك فإنه يرتبط بقدرة المصرف على تحقيق الارباح وذلك باستخدام مؤشرات الربحية بوصفها احد اهم المؤشرات التي تعكس الأداء الكلي للمصرف وقدرتها في توليد العائد الذي يعتبر جانب مهم وحيوي وضروري في استمرار المصارف التجارية في عملها وبقائها في السوق المصرفي لذلك تستخدم المصارف العديد من الاستراتيجيات التي تدعم تحقيق ذلك ولاسيما ان تحقيق الارباح تعد من أهم العوامل لجذب المتعاملين من مودعين ومؤسسات مالية اخرى وزيادة الثقة بالنظام المصرفي.

لذلك خصص هذا المبحث لتحليل مؤشرات الربحية من خلال التقارير السنوية المعلنة للمصارف الأهلية العراقية للمدة (2005-2014) ويشمل هذا التحليل على سبعة مؤشرات وهي: العائد على الموجودات، العائد على حق الملكية، هامش صافي المبيعات ، نسبة القوة الايرادية، معدل العائد على الودائع ، هامش صافي الدخل ، معدل دوران الموجودات. وكان الهدف من اجراء التحليل هو لإظهار الأثر الذي تمارسه هذه المؤشرات في دعم الثقة في النظام المالي المصرفي بما يحقق استقرار وسلامة النظام المصرفي بشكل عام وتعزيز الثقة به وقدرة تلك المصارف على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر المستقبلية وانكاس ذلك على قيمة المصرف.

1- نسبة العائد على الموجودات

تعد واحدة من النسب الأكثر شعبية المستخدمة لقياس الأداء المالي في القطاع المصرفي. و يظهر قدرة الإدارة على الحصول على ودائع بكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة. ويعكس العائد على الموجودات قدرة إدارة المصرف على توليد الأرباح من موجودات المصرف لذلك يعتبر العائد على الموجودات مؤشرا على الكفاءة .

العائد على الموجودات هي أفضل نسبة لمقارنة ربحية الشركات في جميع أنحاء الصناعات و يشير العائد على الموجودات إلى الربحية الإجمالية للشركة وقد استخدمت هذه النسبة في معظم الدراسات لقياس ربحية المصارف و تحتسب بقسمة صافي الدخل على إجمالي الموجودات .ومن خلال المعادلة الآتية:

$$ROA = \frac{\text{net income}}{\text{total assets}}$$

يتضح من الجدول (1-5) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.05) وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف سومر اذ بلغ (0.16)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف التجاري وبلغت (0.02) وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.14) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء أكانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يعني أن المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط أكثر قدرة وتمتلك الافضلية في توليد الأرباح من استثمارها الحقيقي لموجوداتها قياسا بالمصارف الاخرى.

أما بخصوص سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) إن هناك أربع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وأن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2010 في مصرف سومر وبلغت (0.08) وإن أدنى نسبة سجلت في المصرف التجاري كانت في سنة 2009 وبلغت (0.03) وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.05) وهي نسبة مقارنة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف، مما يعطي مؤشرا على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى.

في حين ان التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة فيتضح من الجدول أن هناك 12 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وأن أعلى نسبة سجلت في سنة 2007 اذ بلغت (0.50) في حين أدنى نسبة سجلت في عام 2006 اذ بلغت (-0.10) وأن المدى

لهذه المشاهدات (0.6) وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول (3-5) معدل العائد على الموجودات

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
الموصل	0.02	0.03	0.04	0.03	0.03	0.05	0.04	0.03	0.07	0.01	0.04
دار السلام	0.02	-0.04	0.50	0.04	0.02	0.24	0.01	0.02	0.02	0.02	0.09
بابل	0.03	0.04	0.05	0.05	0.02	0.02	0.02	0.02	0.01	0.02	0.03
بغداد	0.01	0.03	0.05	0.04	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.02	0.02
الخليج	0.03	0.03	0.03	0.02	0.03	0.02	0.03	0.07	0.06	0.04	0.04
سومر	0.04	0.03	0.03	0.01	0.05	0.41	0.15	0.44	0.43	0.01	0.16
الاستثمار	0.04	0.01	0.06	0.05	0.02	0.04	0.03	0.06	0.05	0.02	0.04
الاتحاد	0.39	0.03	0.05	0.03	0.02	0.07	0.03	0.03	0.09	0.02	0.08
الاهلي	0.02	-0.02	0.03	0.04	0.01	0.01	0.01	0.05	0.03	0.01	0.02
الانتمان	0.03	0.03	0.05	0.05	0.02	0.01	0.04	0.04	0.02	0.05	0.03
الشمال	0.03	0.03	0.05	0.04	0.03	0.03	0.04	0.04	0.02	0.01	0.03
المتحد	0.04	-0.10	0.01	-0.01	0.03	0.06	0.07	0.07	0.04	0.04	0.02
التجاري	0.01	0.01	0.01	0.01	0.02	0.06	0.03	0.05	0.03	0.02	0.02
الشرق الاوسط	0.03	0.02	0.04	0.02	0.02	0.01	0.03	0.03	0.03	0.01	0.02
المتوسط	0.11	0.07	0.12	0.08	0.03	0.08	0.04	0.07	0.07	0.02	0.05

2- معدل العائد على حق الملكية

تقيس هذه النسبة كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين. ويتم احتساب العائد على حق الملكية بقسمة صافي الدخل على حقوق المساهمين. كما يحدد العائد على حق الملكية مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام استثمارات المساهمين. أن العائد على حق الملكية هو مقياس الكفاءة في توظيف رؤوس الأموال للمساهمين أو بدلا من ذلك نسبة العائد إلى أصحابها على استثماراتهم في الشركة. ويتم تعريف العائد على حق الملكية (ROE) صافي الدخل على إجمالي حقوق المساهمين. فارتفاع هذه النسبة تدل على قدرة المصرف باتخاذ قراراته الاستثمارية والتشغيلية بكفاءة عالية. ويحسب من خلال المعادلة الآتية

$$ROE = \frac{\text{net income}}{\text{total equity}}$$

يظهر الجدول (3-6) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.10) وأن أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الشرق الأوسط اذ بلغت (0.18)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف التجاري وبلغت (0.05) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.13) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء كانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة، مما يعني ان المصارف التي حققت نسب مرتفعة كمتوسط أكثر قدرة وتمتلك الافضلية في توليد الأرباح من استثمارها الحقيقي لموجوداتها قياسا بالمصارف الاخرى.

وبالعودة الى سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) إن هناك خمسة سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وأن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2007 وبلغت (0.13) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2006 وبلغت (0.05) وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.08) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف، مما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى.

اما على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 8 مشاهدة فقط سجلت اعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى نسبة سجلت في مصرف الاتحاد سنة 2005 اذ بلغت (0.40) في حين أدنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في عام 2007 اذ بلغت (-0.30) وان المدى لهذه المشاهدات (0.7) وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

جدول (3-6) معدل العائد على حق الملكية

اسم المصرف	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
الموصل	0.08	0.10	0.14	0.17	0.12	0.16	0.12	0.07	0.15	0.01	0.11
دار السلام	0.02	-0.24	0.04	0.29	0.15	0.02	0.10	0.13	0.10	0.06	0.07
بابل	0.06	0.09	0.11	0.14	0.07	0.07	0.05	0.04	0.02	0.03	0.07
بغداد	0.03	0.14	0.26	0.23	0.14	0.12	0.15	0.12	0.11	0.10	0.14
الخليج	0.11	0.10	0.17	0.12	0.13	0.10	0.10	0.21	0.16	0.10	0.13
سومر	0.05	0.05	0.05	0.02	0.07	0.01	0.24	0.01	0.01	0.01	0.05
الاستثمار	0.16	0.08	0.21	0.17	0.07	0.01	0.08	0.01	0.14	0.10	0.10
الاتحاد	0.40	0.04	0.06	0.05	0.05	0.12	0.06	0.15	0.20	0.05	0.12
الاهلي	0.06	-0.03	0.06	0.10	0.01	0.02	0.02	0.10	0.08	0.03	0.05
الانتمان	0.18	0.36	0.25	0.18	0.07	0.06	0.10	0.13	0.06	0.05	0.14
الشمال	0.12	0.09	0.13	0.12	0.14	0.16	0.16	0.21	0.13	0.06	0.13
المتحد	0.12	-0.30	0.05	-0.03	0.12	0.18	0.18	0.17	0.09	0.07	0.06
التجاري	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.14	0.05	0.09	0.05	0.03	0.05
الشرق الاوسط	0.38	0.14	0.29	0.22	0.15	0.10	0.13	0.13	0.10	0.12	0.18
المتوسط	0.54	0.71	0.37	0.30	0.10	0.09	0.11	0.11	0.10	0.06	0.10

3- نسبة القوة الأيرادية

وتشير هذه النسبة إلى قدرة موجودات المنشأة على خلق الدخل التشغيلي ، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على اجمالي الموجودات. وتحسب من خلال المعادلة الآتية

$$B E P = \frac{\text{Profit before interest and taxes}}{\text{Total assets}}$$

اظهرت نتائج الجدول (3-8) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.07) وأن أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف سومر اذ بلغ (0.52)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف الاهلي وبلغت (0.02) وأن المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.5) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمتوسط العام على مستوى المصارف، مما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا .

وقد اظهرت سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) أن هناك سنة واحدة سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وأن أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2010 وبلغت (0.38) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2014 وبلغت (0,02) وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.36) وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف، وبالتالي فإن هذه المصارف تمتلك الافضلية في توليد الأرباح من استثمارها الحقيقي.

اما على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة فيتضح من الجدول ان هناك 7 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وأن أعلى نسبة سجلت في مصرف سومر سنة 2010 اذ بلغت (4.80) في حين أدنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في عام 206 اذ بلغت (-0.10) وأن المدى لهذه المشاهدات (4.9) وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

جدول (3-7) القوة الأبرادية

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.04	0.01	0.08	0.04	0.05	0.06	0.04	0.04	0.04	0.03	0.02	الموصل
0.02	0.02	0.03	0.03	0.02	0.03	0.03	0.04	0.06	-0.04	0.02	دار السلام
0.03	0.02	0.01	0.02	0.02	0.02	0.03	0.05	0.06	0.05	0.03	بابل
0.03	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.04	0.06	0.03	0.01	بغداد
0.05	0.05	0.07	0.09	0.04	0.02	0.03	0.06	0.03	0.03	0.03	الخليج
0.52	0.01	0.01	0.01	0.18	4.80	0.05	0.01	0.03	0.03	0.04	سومر
0.07	0.06	0.06	0.01	0.04	0.04	0.03	0.06	0.07	0.30	0.04	الاستثمار
0.09	0.03	0.11	0.04	0.03	0.08	0.03	0.04	0.06	0.04	0.42	الاتحاد
0.02	0.01	0.03	0.05	0.02	0.01	0.01	0.05	0.04	-0.02	0.03	الاهلي
0.04	0.03	0.02	0.05	0.04	0.02	0.02	0.05	0.06	0.04	0.03	الائتمان
0.04	0.02	0.03	0.04	0.05	0.03	0.04	0.05	0.06	0.04	0.03	الشمال
0.03	0.04	0.05	0.08	0.08	0.08	0.04	-0.01	0.02	-0.10	0.04	المتحد
0.03	0.02	0.03	0.05	0.03	0.07	0.02	0.02	0.01	0.01	0.01	التجاري
0.03	0.01	0.03	0.03	0.03	0.02	0.02	0.02	0.04	0.02	0.03	الشرق الاوسط
0.07	0.02	0.04	0.04	0.05	0.38	0.03	0.04	0.05	0.03	0.06	المتوسط

4- معدل العائد على الودائع

ويدل على قدرة المصرف في الحصول على الأموال . ويمكن عدة كثرمن أو تكلفة لجذب الودائع وبإمكان المصرف أن يصبح أكثر كفاءة في جمع الودائع وتحويلها الى استثمارات مربحة ومن ثم المصرف سيشتري الكثير من الودائع مقابل تقديمه لنسب عالية عبر مشاركته بالأرباح .وبذلك يعد مؤشر جيد للاستثمار الناجح من الأموال المتمثلة بالودائع. ويحسب من خلال المعادلة الآتية

$$ROD = \frac{\text{net income}}{\text{total Deposits}}$$

يظهر الجدول (3-9) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.06) وان أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الإتحاد اذ بلغ (0.17)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في مصرف الشرق الأوسط وبلغت (0.03) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.14) وتعد هذه النسبة مرتفعة سواء كانت بالمتوسط العام للمشاهدات أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة

وبالعودة الى سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) أن هناك خمس سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2011 وبلغت (0.09) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2014 وبلغت (0.05) وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.04) وهي نسبة منخفضة اذا ما قورنت بالمدى على مستوى المصارف، مما يعطي مؤشرا على أن المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا مما انعكس ذلك في نتائج هذا المدى.

في حين أن التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة فيتضح من الجدول أن هناك 42 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى نسبة سجلت في مصرف الإتحاد في سنة 2006 اذ بلغت (0.67) في حين أدنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في عام 2006 اذ بلغت (-0.17) وأن المدى لهذه المشاهدات (0.84) وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة والجدول في ادناه يوضح ذلك.

جدول (3-8) معدل العائد على الودائع

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.06	0.03	0.14	0.07	0.07	0.07	0.04	0.05	0.05	0.04	0.03	الموصل
0.04	0.02	0.03	0.03	0.02	0.29	0.03	0.04	0.01	-0.05	0.02	دار السلام
0.05	0.04	0.02	0.03	0.03	0.03	0.03	0.07	0.09	0.08	0.05	بابل
0.03	0.02	0.02	0.02	0.03	0.02	0.02	0.05	0.08	0.03	0.01	بغداد
0.06	0.08	0.11	0.12	0.05	0.03	0.04	0.03	0.04	0.05	0.07	الخليج
0.10	0.02	0.01	0.01	0.49	0.01	0.15	0.04	0.08	0.08	0.12	سومر
0.06	0.11	0.09	0.01	0.05	0.07	0.04	0.08	0.11	0.02	0.06	الاستثمار
0.17	0.04	0.17	0.04	0.07	0.17	0.04	0.11	0.28	0.67	0.14	الاتحاد
0.04	0.02	0.04	0.10	0.03	0.02	0.01	0.08	0.07	-0.05	0.06	الاهلي
0.05	0.04	0.03	0.06	0.06	0.02	0.03	0.08	0.08	0.04	0.03	الائتمان
0.05	0.02	0.03	0.05	0.06	0.04	0.05	0.06	0.11	0.05	0.04	الشمال
0.06	0.12	0.09	0.21	0.15	0.12	0.06	-0.02	0.02	-0.17	0.06	المتحد
0.06	0.08	0.09	0.12	0.09	0.17	0.04	0.02	0.02	0.01	0.02	التجاري
0.03	0.01	0.04	0.04	0.04	0.02	0.03	0.03	0.04	0.02	0.04	الشرق الاوسط
0.06	0.05	0.07	0.07	0.09	0.08	0.05	0.05	0.07	0.06	0.05	المتوسط

5- هامش صافي الدخل

يقيس هذا المؤشر صافي الدخل المتحقق من اجمالي الايرادات. كما يقيس قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، لأن صافي الدخل يساوي اجمالي الايرادات مطروحا منها النفقات . فكلما كبر الهامش الصافي دل ذلك على كفاءة المصرف في خفض النفقات والضرائب.

ويحسب من خلال المعادلة الآتية

$$NPM = \frac{\text{net income}}{\text{Total Revenues}}$$

وتوضح نتائج الجدول (3-10) بأن المتوسط العام لمشاهدات هذه النسبة بلغت (0.33) وأن أعلى متوسط سجل على مستوى المصارف كان بمصرف الموصل اذ بلغ (0.47)، في حين أدنى نسبة سجلت كانت في المصرف المتحد وبلغت (0.16) وان المدى في ضوء هاتين النسبتين (0.31) وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام للمشاهدات ام بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة ، مما يعطي مؤشرا على ان المصارف خلال سنوات الدراسة كانت في حالة تفاوت قليل نسبيا.

أما سنوات الدراسة المتمثلة بسلسلة زمنية افقها 10 سنوات (2005-2014) أن هناك سبع سنوات سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات. وان أعلى نسبة سجلت كانت في سنة 2012 وبلغت (0.44) وان أدنى نسبة سجلت كانت في سنة 2006 وبلغت (0.10) وأن مدى هذه النسبة خلال سنوات الدراسة (0.34) وهي نسبة مرتفعة اذا ما قورنت بالمدى أم بقية متوسطات المصارف عينة الدراسة

في حين أن التحليل على مستوى المشاهدات البالغة 140 مشاهدة فيتضح من الجدول أن هناك 85 مشاهدة فقط سجلت أعلى من المتوسط العام للمشاهدات وان أعلى نسبة سجلت في المصرف التجاري سنة 2010 اذ بلغت (0.83) في حين ادنى نسبة سجلت في المصرف المتحد في عام 2006 اذ بلغت (-1.43) وان المدى لهذه المشاهدات (2.26) وهي نسبة كبيرة قياسا ببقية المشاهدات على مستوى المصارف وسنوات الدراسة.

جدول (3-9) هامش صافى الدخل

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
0.47	0.16	0.65	0.61	0.54	0.59	0.54	0.56	0.55	0.05	0.49	الموصل
0.17	0.40	0.47	0.39	0.32	0.05	0.30	0.38	0.06	-0.85	0.18	دار السلام
0.33	0.24	0.15	0.28	0.27	0.31	0.28	0.46	0.46	0.52	0.35	بابل
0.40	0.37	0.38	0.40	0.38	0.34	0.39	0.49	0.61	0.48	0.19	بغداد
0.40	0.44	0.54	0.53	0.42	0.30	0.37	0.18	0.39	0.41	0.39	الخليج
0.22	0.15	0.03	0.05	0.03	0.08	0.53	0.20	0.37	0.38	0.41	سومر
0.33	0.48	0.53	0.05	0.42	0.04	0.33	0.37	0.42	0.19	0.48	الاستثمار
0.37	0.16	0.39	0.43	0.42	0.45	0.37	0.35	0.47	0.54	0.15	الاتحاد
0.25	0.19	0.42	0.53	0.19	0.16	0.09	0.38	0.21	-0.20	0.51	الاهلي
0.45	0.51	0.37	0.67	0.40	0.39	0.31	0.45	0.52	0.36	0.47	الانتمان
0.39	0.20	0.31	0.43	0.38	0.38	0.34	0.36	0.45	0.54	0.56	الشمال
0.16	0.46	0.42	0.57	0.65	0.62	0.53	-0.79	0.22	-1.43	0.40	المتحد
0.38	0.49	0.42	0.78	0.53	0.83	0.24	0.07	0.07	0.09	0.31	التجاري
0.34	0.10	0.37	0.42	0.39	0.27	0.32	0.31	0.37	0.29	0.52	الشرق الاوسط
0.33	0.31	0.39	0.44	0.38	0.34	0.35	0.24	0.34	0.08	0.36	المتوسط

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

اعتمد البحث في هذا المبحث على مجموعة من الوسائل لغرض اختبار الفرضيات و هي مصفوفة الارتباط (معاملات ارتباط بيرسون)، وتحليل الانحدار البسيط، وقد استخدمت مصفوفة معاملات الارتباط البسيط لغرض التحقق من قوة ونوع علاقات الارتباط الموجودة ما بين أبعاد متغيرات الدراسة، في حين استُخدمت تحليلات الانحدار البسيط لغرض اختبار علاقات التأثير المباشر بين متغيرات الدراسة الرئيسية.

أولاً- اختبار فرضية الارتباط

تم استخدام فرضية العدم للاختبار ويرمز لها بالرمز (H_0) وكما يلي:

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف)

وبعد التحليل وضعت النتائج موضحة كما في الجدول (3-12) والذي يظهر مصفوفة معاملات الارتباط البسيط بين أبعاد هذه المتغيرات. ان الجدول (3-12) يشير إلى حجم السلسلة الزمنية (10) سنوات ، و مختصر (Sig.) في الجدول يشير إلى اختبار معنوية معامل الارتباط من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة مع الجدولية لدرجة حرية (n-1) من غير أن يظهر قيمها. ولقد تفرع عن هذه فرضية العدم (H_0)، اربعة عشرة فرضية فرعية وعلى النحو الذي ورد في منهجية الدراسة . علما انه تم اعطاء فجوة الموجودات والمطلوبات المصارف (الموصل ، دار السلام ، بابل ، بغداد ، الخليج ، سومر ، الاستثمار ، الاتحاد ، الاهلي ، الانتمان ، الشمال ، المتحد ، التجاري ، الشرق الاوسط) الرموز الاتية (X1 ، X2 ، X3 ، X4 ، X5 ، X6 ، X7 ، X8 ، X9 ، X10 ، X11 ، X12 ، X13 ، X14) على التوالي. فيما تم اعطاء المصارف اعلاه الرموز الاتية بخصوص ربحيتها (Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6 ، Y7 ، Y8 ، Y9 ، Y10 ، Y11 ، Y12 ، Y13 ، Y14) على التوالي ايضا.

وبعد التحليل وضعت النتائج في الجدول (3-12) والذي يظهر مصفوفة الارتباطات ولقد تبين أن هنالك علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند مستويات معنوية مختلفة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصارف. إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة سعر الفائدة وربحية مصرف الموصل (0.6) وهي قيمة موجبة، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.07)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد

علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك (7) قرارات خاطئة فقط وهي نسبة قليلة، وهذه النتيجة تدعم رأي الباحث من انه توجد علاقة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة من ادارة الفجوة بشكل سليم لتحقيق ارباح عالية للمصرف. و بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف دار السلام (0.65) وهي قيمة موجبة ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.42)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك (4) قرارات خاطئة فقط وهي نسبة قليلة، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة من ادارة الفجوة لتحسين مستوى ارباح المصرف المذكور. و بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف بابل (0.3) وهي قيمة موجبة ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.40)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك (40) قرار خاطئ ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة من ادارة الفجوة لتحسين مستوى ارباح المصرف المذكور ولو بشكل جزئي. كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف بغداد (0.87) وهي قيمة موجبة ومرتفعة جدا ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.00)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، لن يكون هناك أي قرار خاطئ ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة سعر الفائدة وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة من ادارة الفجوة لتحسين مستوى ارباح المصرف المذكور . كما بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف الخليج (0.94) وهي قيمة موجبة ومرتفعة جدا ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.00)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، لن يكون هناك أي قرار خاطئ ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن

لإدارة المصرف الإفادة من إدارة الفجوة لتحسين ورفع مستوى ارباح المصرف المذكور وبشكل كبير. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف سومر (0.05) وهي قيمة موجبة ولكنها ضعيفة جدا، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.88)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور، سيكون هناك 88 قرار خاطيء، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور، ولكنها في هذا المصرف ضعيفة جدا وبالتالي لا يمكن للمصرف التعويل عليها، ويجب على الادارة البحث عن عوامل اخرى تساعدها في ربح مستوى ارباحها. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف الاستثمار (0.80) وهي قيمة موجبة وقوية، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.006)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور، سيكون هناك تقريبا قرار خاطيء واحد فقط، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور، وبالتالي يمكن للمصرف التعويل عليها، ويجب على الادارة في المصرف المذكور ان تولي اهمية خاصة لإدارة الفجوة فيها اذا ما ارادت تحسين ارباحها. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف الاتحاد (0.77) وهي قيمة موجبة وقوية، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.009)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور، سيكون هناك تقريبا قرار خاطيء واحد فقط، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور، وبالتالي يمكن للمصرف التعويل عليها، ويجب على الادارة في المصرف المذكور ان تولي اهمية خاصة لإدارة الفجوة فيها اذا ما ارادت تحسين ارباحها. وبلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف الاهلي (0.71) وهي قيمة موجبة وقوية، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.02)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور، سيكون هناك تقريبا قرارين خاطئين فقط، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور

، وبالتالي يمكن الافادة منها لتحسين ارباح المصرف المذكور. . و بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف الائتمان (0.70) وهي قيمة موجبة وقوية ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.024)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك تقريبا قرارين خاطئين فقط ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة منها لتحسين ارباح المصرف المذكور. و بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف الشمال (0.64) وهي قيمة موجبة وقوية ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.042)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك 4 قرارات خاطئة فقط ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة منها لتحسين ارباح المصرف المذكور. . و بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف المتحد (0.51) وهي قيمة موجبة وقوية ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.06)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك تقريبا (6) قرارات خاطئة فقط ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة منها لتحسين ارباح المصرف المذكور. . و بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف التجاري (0.58) وهي قيمة موجبة وقوية ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.08)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك (8) قرارات خاطئة فقط ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة منها لتحسين ارباح المصرف المذكور. . و اخيرا بلغت قيمة معامل الارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية مصرف الشرق الاوسط (0.79) وهي قيمة موجبة وقوية ، وكان مستوى معنوية معامل الارتباط (0.06)، وهذا يعني انه من بين كل 100 قرار برفض فرضية العدم التي تنص على انه

الفصل الثالث – المبحث الثالث تحليل وتفسير نتائج متغيرات الدراسة – اختبار الفرضيات

لا توجد علاقة ارتباط بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، سيكون هناك (6) قرارات خاطئة فقط ، وهذه النتيجة تدعم ايضا رأي الباحث من انه توجد علاقة موجبة بين فجوة الموجودات والمطلوبات وربحية المصرف المذكور ، وبالتالي يمكن الافادة منها لتحسين ارباح المصرف المذكور.

الجدول (12-3)

مصفوفة معاملات الارتباط بين فجوة الفائدة وربحية المصارف

Y14	Y13	Y12	Y11	Y10	Y9	Y8	Y7	Y6	Y5	Y4	Y3	Y2	Y1	المتغير المستقل المتغير المعتمد	
													0.6	Pearson	X1
													0.07	Sig.	
												0.65		Pearson	X2
												0.042		Sig.	
											0.3			Pearson	X3
											0.4			Sig.	
										0.87				Pearson	X4
										0.00				Sig.	
									0.94					Pearson	X5
									0.00					Sig.	
								0.052						Pearson	X6
								0.88						Sig.	
							0.8							Pearson	X7
							0.0							Sig.	

							06								
						0.77								Pearson	X8
						0.009								Sig.	
					0.71									Pearson	X9
					0.02									Sig.	
				0.70										Pearson	X10
				0.024										Sig.	
			0.64											Pearson	X11
			0.042											Sig.	
		0.51												Pearson	X12
		0.06												Sig.	
	0.58													Pearson	X13
	0.077													Sig.	
0.79														Pearson	X14
0.06														Sig.	
10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	10	N	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

****Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).**

*** Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).**

من كل ما تقدم يستدل الباحث على قبول فرضية الوجود التي تنص على (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ادارة فجوة حساسية سعر الفائدة وربحية المصارف).

ثانياً:- اختبار فرضية التأثير

في هذه الفقرة يسعى الباحث الى اختبار علاقة الاثر الواردة في الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف)

لغرض اختبار هذه الفرضية فإن الدراسة ستعتمد على تحليل الانحدار البسيط باستخدام معامل الانحدار بيتا (β) وقيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار لبيان مدى معنويته، ومعامل التحديد (التفسير) (R^2) الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطرا على المتغير التابع .

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.05) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف الموصل إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.07) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.30) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الاولى ، وقد بلغ معامل التحديد (0.40) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (40%) من التغيرات التي تطراً على ربحية مصرف الموصل، أما النسبة المتبقية (60%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلية في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية.

و يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (3.4%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف دار السلام إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.01) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.55) ، مما يدل على معنوية

الفصل الثالث – المبحث الثالث تحليل وتفسير نتائج متغيرات الدراسة – اختبار الفرضيات

نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثانية ، وقد بلغ معامل التحديد (0.45) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (45%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف دار السلام ، أما النسبة المتبقية (55%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

ويبين الجدول (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (22%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف بابل إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.014) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (1.30) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.175) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (17.5%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف بابل، أما النسبة المتبقية (82.5%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

ويُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف بغداد إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.145) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (4.8) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الرابعة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.74) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (74%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف بغداد، أما النسبة المتبقية (26%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

ويُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف الخليج إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.15) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.8) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الخامسة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.89) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (89%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف الموصل، أما النسبة المتبقية (11%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

الفصل الثالث – المبحث الثالث تحليل وتفسير نتائج متغيرات الدراسة – اختبار الفرضيات

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.83) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف سومر إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.002) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (0.12) ، مما يدل على ضعف معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية السادسة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.006) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (0.6%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف سومر، أما النسبة المتبقية (60%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلية في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.6%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف الاستثمار إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.124) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.7) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية السابعة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.64) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (64%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف الاستثمار، أما النسبة المتبقية (36%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلية في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.8%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف الاتحاد إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.122) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.5) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثامنة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.61) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (61%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف الاتحاد، أما النسبة المتبقية (39%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلية في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

و يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (2.1%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصرف الاهلي إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.05) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.8) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية التاسعة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.5) بمعنى أن

الفصل الثالث – المبحث الثالث تحليل وتفسير نتائج متغيرات الدراسة – اختبار الفرضيات

متغير الفجوة يفسر ما نسبته (50%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية المصرف الاهلي، أما النسبة المتبقية (50%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (2.5%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف الائتمان إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (7.33) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.76) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية العاشرة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.49) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (49%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف الائتمان، أما النسبة المتبقية (51%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية.

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (2.8%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف الشمال إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.191) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (2.67) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الحادية عشرة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.47) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (47%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف الشمال ، أما النسبة المتبقية (53%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية.

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.00%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصرف المتحد إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.144) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (5,69) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثانية عشرة، وقد بلغ معامل التحديد (0.80) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (80%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية المصرف المتحد ، أما النسبة المتبقية (20%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية.

الفصل الثالث – المبحث الثالث تحليل وتفسير نتائج متغيرات
الدراسة – اختبار الفرضيات

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.9%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصرف التجاري إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.04) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.42) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الثالثة عشرة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.59) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (59%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية المصرف التجاري، أما النسبة المتبقية (41%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية.

يُظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (3-13) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (0.6%) لمتغير ادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية مصرف الشرق الاوسط إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.008) و قد بلغت قيمة (T) المحسوبة (3.75) ، مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بالفرضية الفرعية الرابعة عشرة ، وقد بلغ معامل التحديد (0.64) بمعنى أن متغير الفجوة يفسر ما نسبته (64%) من التغيرات التي تطرأ على ربحية مصرف الشرق الاوسط، أما النسبة المتبقية (36%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الفرعية

الجدول (3-13)

نتائج تحليل الانحدار البسيط وقيم (R^2) و قيمة (T) للفرضية الرئيسية الثانية

مستوى معنوية معامل الانحدار	قيمة R^2	قيم T	معادلة الانحدار	المتغيرات المستقلة	
0.05	0.40	2.30	$Y=2.2E+009+0.07X1$	فجوة الفائدة للمصارف عينة الدراسة	الفرضية الرئيسية الثانية
0.034	0.45	2.55	$Y=-1E+009+0.011X2$		
0.22	0.175	1.30	$Y=3.0E+0.014X3$		
0.001	0.74	4.8	$Y=1.6E+009+0.145X4$		
0.00	0.89	8.3	$Y=1.3E009+0.15X5$		
0.83	0.006	0.218	$Y=1.2E+009+0.002X6$		
0.006	0.64	3.7	$Y= -9E+009+0.124X7$		

الفصل الثالث – المبحث الثالث تحليل وتفسير نتائج متغيرات
الدراسة – اختبار الفرضيات

0.008	0.61	3.5	$Y=-6E+008+0.122X8$		
0.021	0.50	2.8	$Y=3.3E+008+0.05X9$		
0.025	0.49	2.76	$Y= - 4E+01+7.33X10$		
0.028	0.47	2.67	$Y=3.5E+009+0.191X11$		
0.000	0.80	5.69	$Y= 1-E+008+0.144X12$		
0.009	0.59	3.42	$Y= -6E+007+0.04X13$		
0.006	0.64	3.75	$Y=1.4E+010+0.008X14$		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الإلكترونية

من ذلك يستدل الباحث على صحة وثبات فرضية الوجود الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية التي تشير الى انه (توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية لادارة فجوة الموجودات والمطلوبات في ربحية المصارف).

المبحث الأول الاستنتاجات

يتضمن هذا المبحث أهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة
توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الآتية:

- 1- تعمل المصارف على تصنيف موجودتها وفقا لحساسية التغيرات في أسعار الفائدة وذلك لتجنب تعرض الموجودات والمطلوبات إلى انخفاض قيمتها في حالة ارتفاع أسعار الفائدة.
- 2- يعتبر تحليل فجوة اطار مهم في الحفاظ على قيمة المصرف لأنه يعمل على تحديد الفروقات في فترات الاستحقاق ومعالجة تدفقاتها زمنيا والعمل على قياس حساسية الموجودات والمطلوبات ازاء التغيرات في اسعار الفائدة.
- 3- ان نموذج الفجوة لازال بحاجة كبيرة الى التأطير والي تحديد ملامحه الاساسية لان اغلب الدراسات والمقالات لم تقدم اساسا نظريا يمكن الاستناد اليه بصورة مطلقة من المصارف وياتي هذا نتيجة التطورات والابتكارات الدائمة لاسيما في الادوات المالية.
- 4- أظهرت نتائج التحليل الخاصة بمؤشرات الفجوة بأن كل المصارف عينة الدراسة قد حققت فجوة موجبة وهذا يدل على أن الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة وانعكاس ذلك على ربحية المصرف
- 5- تباين قيمة الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في مدة مختلفة وهذا التباين يظهر اختلاف في سياسة المصارف في منح القروض والاستثمارات وبالتالي يكون هناك تباين في مدى تعرض هذه المصارف إلى مخاطرة سعر الفائدة.
- 6- تختلف قيمة فجوة الميزانية العمومية من فترة إلى اخرى تبعا لاختلاف قيمة الموجودات والمطلوبات الحساسة لسعر الفائدة نتيجة التذبذب والتقلب في سعر الفائدة
- 7- تتعرض المجموعة المصرفية العينة المستهدفة إلى تأثير سعر الفائدة وهذا يعني زيادة الحساسية لموجوداتها ومطلوباتها.

- 8- أظهرت المؤشرات الخاصة بإدارة فجوة وبمؤشرات الربحية بأن هنالك تفاوت للمصارف عينة الدراسة بالنسبة لتلك المؤشرات على مستوى المصرف الواحد وهذا يعني الاختلاف في مجال العمل المصرفي والاختلاف في الأنشطة التمويلية والاستثمارية.
- 9- يمكن للمصارف الاستفادة من طريقة ادائها لفجوة حساسية الفائدة في سبيل الارتقاء بربحيته وتعزيزها وهذا ما دلت عليه اختبار فرضية الارتباط الواردة في الدراسة
- 10- تؤثر ادارة فجوة حساسية الفائدة في ربحية المصارف وبشكل ايجابي بمعنى كلما اهتمت ادارات تلك المصارف باستراتيجيات واساليب ادارة فجوة حساسية الفائدة كلما انعكس ذلك بشكل ايجابي على ربحيتها وهذا ما دلت عليه فرضية الاثر الواردة في الدراسة

المبحث الثاني

التوصيات

- 1- ضرورة دراسة أوضاع المؤسسات المصارف على وجه الخصوص والسعي إلى تغيير تركيبة موجوداتها لصالح الأقل مخاطرة وذلك بتغيير أوجه استخدامات أموالها حتى تتمكن من الارتقاء بقدرتها على مواجهة المخاطرة
- 2- ضرورة قيام المصارف بدراسة فقرات الميزانية العمومية لتحديد مدى الحساسية في كل فقرات الموجودات والمطلوبات لتذبذب سعر الفائدة وتحديد قيمة الفجوة للميزانية العمومية ومدى تأثير ذلك على هامش الفائدة الصافي
- 3- عدم الاستهانة بأي شكل من أشكال المخاطرة ولاسيما أن المتغيرات كبيرة في السوق المالية وهذا يتطلب من المصارف من انشاء وحدات قادرة على التنبؤ بمسارات واتجاهات أسعار الفائدة في المستقبل وهذا يتطلب أن تستخدم المصارف أساليب دفاعية لمواجهة التغيرات في اسعار الفائدة.
- 4- تحتاج المؤسسات المالية المصارف خاصة إلى استخدام الأساليب الحديثة المستخدمة في الأسواق العالمية في اطار التحكم بمخاطرة سعر الفائدة.
- 5- ضرورة قيام ادارة الموجودات والمطلوبات بتوفير إطارا شاملا لقياس ومراقبة مخاطرة سعر الفائدة لذلك تحتاج المصارف إلى أن تكون متكاملة بشكل وثيق مع استراتيجية العمل وادارة الموجودات والمطلوبات تعمل على تقييم أنواع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية وتعديل الموجودات والمطلوبات بطريقة ديناميكية من أجل إدارة المخاطرة.
- 6- قيام إدارة الموجودات والمطلوبات بإدارة هيكل الفجوة في الميزانية العمومية وهذا الجانب يشدد على أهمية تحقيق التوازن بين آجال الاستحقاق وكذلك التدفقات النقدية على جانبي الميزانية العمومية وإصدار المبادئ التوجيهية في الوقت المناسب وإشراك لجنة الموجودات والمطلوبات في هذه العملية.

- 7- ضرورة قيام المصارف بإدارة مخاطرة سعر الفائدة وذلك للحفاظ على الأرباح وتحسين القدرة على استيعاب الخسائر المحتملة ويترتب على ذلك تأثير مبادلة العائد والمخاطرة.
- 8- ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية المناسبة واعتمادها على أسس صحيحة وسليمة اذا ما رغبت بتحقيق العائد الذي تسعى إليه جميع المصارف والحفاظ على من كافة أوجه المخاطرة .
- 9- ضرورة الالتزام بالمعايير التي وضعت من قبل المؤسسات المالية لمواجهة المخاطرة بشكل عام ومخاطرة سعر الفائدة بشكل خاص.
- 10- ان المصارف تعد من اهم ركائز الاقتصاد الوطني وتلعب دور مهم في التنمية والتطوير وهذا يشكل أهمية بالغة في ظل العولمة والمنافسة المالية والتقلب المستمر لأسعار الفائدة التي تعد محدد مهم لعمل المصرف الناجح ولتجنب هذه المخاطرة يتوجب على المصارف البحث عن التقنيات الخاصة بإدارتها.

المصادر العربية

اولا: الكتب Books

1- خان، طارق الله؛ احمد، حبيب. (2003). ادارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية. البنك الاسلامي للتنمية ، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية Thesis& Dissertation

2- الفرجي، حيدر نعمة، " استخدام أدوات الهندسة المالية في إدارة فجوة الميزانية العمومية لعينة من المصارف العراقية "، دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 2001.

ثالثا: النشرات والمجلات والدوريات Bulletins, Journals& Periodicals

3- بوج، دان. (2002). ادارة المخاطرة المالية في الاستثمارات والمشروعات. كتب المدير ورجال الاعمال، الشركة العربية للإعلام العربي(شعاع)، القاهرة، مصر، السنة العاشرة، تشرين الثاني، العدد الثاني والعشرون.

4- العامري، نبراس محمد؛ الامام، صلاح الدين محمد. (2012). استعمال أنموذج عائد راس امال المعدل بالمخاطر (RAROC) في ادارة المخاطر المصرفية- دراسة في عينة من المصارف العراقية الخاصة. مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد السابع، العدد 21، الفصل الرابع

5- النحلة، مروان. (2010- شباط). قياس وتحليل وادارة المخاطر المالية. www.kantakji.com/media/1160/322.pdf.

المصادر الاجنبية

اولا: الكتب Books

- 1- Alexander, carol. (2003) . Operational Risk.5ed,prentice hall uk.
- 2- Brigham, Eugene C.& Michael. (2008). Financial management theory and practice. 12st Ed., south-western,USA New.
- 3- Brigham,Eugene F.,Honston. (2001). fundamentals of financial managemen. Harconrt.Inc.U.S.A.
- 4- Brom. (2007). Reserve Bank Of Malawi. Risk Management Guidelines For Banking Institutions.
- 5- Banks, Erik (2005) Liquidity Risk, Managing Asset and Funding Risk. palgravemacml. new york.
- 6- Chorafas dim.n (2008). Introduction to Derivative financial instruments 7st,ed., McGraw-Hill, USA.
- 7- Colquitt, joetta. (2007). Credit Risk Management: How to Avoid Lending Disasters and Maximize Earnings. 3Ed.,McGraw-Hill, USA.
- 8- Cecchetti, Stephen G.&Schoenholtz, Kermit L.(2011).Money, Banking and Financial Markets. 3Ed.,Global Edition, McGraw-Hill, USA.
- 9- Faure,AP.(2013). Banking;an introduction. 1Ed., quoin institute (PTY) limited and bookboon.com.

- 10- Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B.(2009). Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management. 3rd, ed., The World Bank, Washington, D.C.
- 11- Greuning, Hennie van& Bratanovic, Sonja B.(2003). Analyzing and Managing banking risk. The international bank for reconstruction and development/the world bank.
- 12- Gallti, reto R.(2003) Risk management and capital adequacy. McGraw-Hill USA.
- 13- Hull, John C(2002).options,futures and other Derivatives. 5st,ed., Prentice Hall, finance series.
- 14- Hempel,George H(1994) Bank management Text and cases.john Wiley and sons,newyork,1994.
- 15- Mishkin,frederic (2007) the Economics of Money Banking and financial. 8th Ed., The Addison-Wesley series in economic.
- 16- Mishkin,frederic (2004)the Economics of Money Banking and financial 7th Ed., The Addison-Wesley series in economics.
- 17- Murphy, David(2013) Understanding Risk, The Theory and Practice Chapman & Hall/CRC Taylor & Francis Group.
- 18- Rose, Peter S. (2013). Bank Management. 13th Ed. Irwin McGraw–Hill, USA.

-
- 19- Rose, Peter S. &Hudgins, Sylvia C. (2008). Bank Management and Financial Services. 7th,ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore.
- 20- Saunders, Anthony. & Cornett (2012). Financial institutions management ,risk management Approach. 6Ed., , McGraw-Hill, USA.
- 21- Stevenson, Lorna.(2005) Management of Interest Rate Risk. CIMA Publishing is an imprint of Elsevier.

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية Thesis& Dissertation

- 22- Abiti, alex.(2012). The Impact of Financing Structure and macroeconomic Variables on Profitability of listed Ghanaian banks.School of Management.
- 23- Adarkwa, Ruth.(2011). Risk management bank performance. a case study of first atlantic merchant bank Gana limited (FAMBL). thesis kwame nkrumah university of Science and Technology.
- 24- Akter, Sharmin.(2012). evaluating three banking erformanc using profitability model. Thesis. university, Bangladesh.
- 25- Boblingen, Johannes G. (2008). The Risks of Financial Risk Management. Unpublished Thesis, Department Corporate Management & Economics, Zeppelin University, Germany
- 26- Bentum, William.(2012).The Determinants of Profitability of the Commercial Banks in Ghana during the Recent Years of Global Financial Crisis. Unpublished Thesis, Department of Business Administration, Aarhus School of Business, Aarhus University.
- 27- Blanché, JR.(2013). Legal risk and compliance risk in the banking industry in South Africa. Thesis University. North-West University.

-
- 28- Dietrich, David R. (2006). An Analysis of Bank Risk Management and its Relevance for The Non-Bank Corporate Sector. Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa.
- 29- Guthua, Anthony.(2012) the effect of asset liability management onthe liquidity Risk of commercial bank in kenya. Thesis university of Nairobi.
- 30- Hien, Duong.(2013). Intreset rate Risk management. thesis university of applied sciences.
- 31- Haring, Dennis.(2008). Balance sheet management of Financial Institutions and exchange rate fluctuations. Thesis University of Amsterdam.
- 32- Kruchynenko, Ihor.(2011) . Financial Risk and Models of its Measurement. Thesis Charles University.
- 33- Kwakwa, owusu mensah.(2014) determinants of performance of commrcial bank ghana.thesis kwme nkrumah university of science and technology.
- 34- Kutsienyo, Lawrence.(2011) the determinant of profitability of bank in ghana. thesis nkrumah University of Science and Technology.
- 35- Li, Yuqi. (2007). Determinants of Banks. Profitability and its Implication on Risk Management Practices: Panel Evidence from the UK in the Period 1999-2006. Unpublished Dissertation, The University of Nottingham, UK.

- 36- Mahshid,deniz.(2004).managing intreset rate risk .Acase study of four Swedish savings banks. Thesis Goteborg University.
- 37- Myre, Marius.(2015) An analysis of airline’s financial performance and its influencing factors. Thesis Aarhus University.
- 38- Oblakovic,Goran, Risk Management at the Strategic and Operational Levels of Swiss Banks Thesis University. University of St.Gallen, School of Management.Coratia.
- 39- Ommeren, S.V.(2011). Banks' Profitability -An Examination of The Determinants o f Banks' Profitability in The European Banking Sector. Unpublished Thesis, Department of Accounting &Finance, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam and Intern at Rabobank Nederland.
- 40- Raval, Dharmesh.(2006). analysis of profitability pharmaceuTcal industry. Thesis Saurashtra University.
- 41- Rifki, ismal.(2010). The management of liquidity Risk islamic banks: the case of indonesia. Durham University.UK.
- 42- Uronen, Petteri.(2011). How South African banks and insurers have succeeded in estimating their interest rate sensitivity.lappeenranta Thesis University OF Techonology.
- 43- Williamson, Gareth A.(2008). Interest Rate Risk Management: A Case Study of GBS Mutual Bank. Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa.

- 44- Yenesew, abebaw.(2014). determinants of financial performance. A study on selected micro finance institutions in ethiopia., thesis university Ethiopia.
- 45- Young, Jacobus.(2001). Structured Approach to Operational Risk Management in A Banking Environment. Unpublished Dissertation, university of South Africa.
- 46- Yan,jingsi.(2013). Asset Liability Management throughout Macroeconomic Cycle in Financial Institutions. Submitted to MIT Sloan School of Management.

Bulletins, Journals& Periodicals ثالثا: النشرات والمجلات والدوريات

- 47- Aaron, Tan.(2012) Bank profitability and inflation: the case of China. Journal of Economic Studies, 39 (6).
- 48- Abbadi, Suleiman.(2012) The Effect of Capital Structure on the Performance of Palestinian Financial Institutions. British Journal of Economics, Finance and Management Sciences. Vol. 3 (2).
- 49- Abdalla,ali.(2014) The Impact of Financial Risks on the Firms' Performance. European Journal of Business and Management. ISSN 2222 Vol.6, No.5.

-
- 50- Abiti, alex.(2011) The Impact of Financing Structure and Macroeconomic Variables on Profitability of listed Ghanaian banks.
- 51- Achim, Monica.(2014) Business performances: between profitability, return and growth. Vasile Goldis University.
- 52- Aburime, U. T.(2008). Determinants of Bank Profitability: Company-Level Evidence from Nigeria. Working Paper Department of Banking and Finance, University of Nigeria.
- 53- Adeusi, Stephen.(2014) detreminants of commercial bank profitability panel evidence from nigeria. International Journal of Economics, Commerce and Management. Vol. II, Issue 12, Dec uk.
- 54- Armeanu,Dan.(2007) Interest Rate Risk Management using Duration Gap Methodology. Academy of Economic Studies, Bucharest.
- 55- Adeyinka, Sokefun.(2013) capital adequacy and banks profitability: an empirical evidence from nigeraia. American International Journal of Contemporary Research Vol. 3 No. 10 October.
- 56- Adnan, Sohail.(2014) Implementation of Basel II in Microfinance Sector of Pakistan . European Journal of Business and Management.
- 57- Aduda, Josiah.(2011) The Relationship Between Credit Risk management and Profitability Among the Commercial Banks in Kenya. Journal of Modern Accounting and Auditing.

-
- 58- Afande, Francis Ofunya.(2014) Credit Risk Management Practices of Commercial Banks in Kenya. European Journal of Business and Management. ISSN 2222 Vol.6, No.34.
- 59- Afriyie, Harrison Owusu.(2013) Credit Risk Management and Profitability of Rural Banks in the Brong Ahafo Region of Ghana. European Journal of Business and Management. 2222 Vol.5, No.24.
- 60- Akter, Sharmin,(2012) evaluating three banking performance using profitability model independent university, Bangladesh.
- 61- Ali, Muhammad.(2015) Bank profitability and its determinants. in Pakistan: A panel data analysis after financial crisis. Iqra Universit,\T, University Malaysia Sarawak.
- 62- Alkassim, Faisal.(2005) The Profitability of Islamic and Conventional Banking in the GCC Countries: A Comparative Study. International Bank.
- 63- almumani, Abdelkarim.(2013) Impact of Managerial Factors on Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Jordan. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences. Vol. 3, No.3, July
- 64- Altunbas, Yener.(2004) bank performance in europe. Working paper series no. 398 / Octoper.
- 65- Alzorqan Saleh Taher(2014) Bank Liquidity Risk and Performance: An Empirical Study of the banking system in Jordan. Research Journal of Finance and Accounting. ISSN 2222 Vol.5, No.12.

- 66- Anbar, A. (2011). Bank Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Bank Profitability: Empirical Evidence from Turkey. Business and Economics Research Journal, vol. 2, no. 2.
- 67- Anees, Ahmed N.(2012). Liquidity risk and performance of banking system. Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol. 20, Issue: 2.
- 68- Apergis, Nicholas.(2009) Bank profitability over different business cycles regimes: evidence from panel threshold models. Banks and Bank Systems, Volume 4, Issue 3.
- 69- Armstrong, Jim& Zelmer, Mark.(2007). An Overview of Risk Management at Canadian Banks. Bank of Canada Financial System Review.
- 70- Asfaw, Hailu.(2014) Credit Risk Management Practice of Ethiopian Commercial Banks.European Journal of Business and Management. ISSN 2222. Vol.7, No.7.
- 71- Athanasoglou, P. P.; Delis, M. D.& Staikouras C. K. . (2006). Determinants of Bank Profitability in The South Eastern European Region. Bank of Greece, Economic Research Department – Special Studies Division, September, no. 47.
- 72- Ayanda, Mukaila.(2013) determinants of banks profitability in a developing economy : evidence from nigerian banking industry . interdisciplinary journal of contemporary research in business. vol 4, no9.

- 73- Ayaydin, Hasan.(2014) The Effect of Bank Capital on Profitability and Risk in Turkish Banking. International Journal of Business and Social Science. Vol. 5 No. 1; January.
- 74- Barros, Carlos P.(2012) Banking Consolidation in Nigeria, 2000-2010. Working Paper No.
- 75- Bcbs. (1999- July). Basel Committee of Banking Supervision. Principles For The Management of Credit Risk [Http://www.bis.org/publ/bcbs75.htm](http://www.bis.org/publ/bcbs75.htm).
- 76- Bcbs. (2001 January). Basel Committee of Banking Supervision. Operational Risk.
- 77- Bcbs. (2015- June). Basel Committee of Banking Supervision Interest rate risk.
- 78- Bcbs. (July 2004). Basel Committee of Banking Supervision. Principles for the Management and Supervision of Interest Rate Risk.
- 79- Bcbs .(1997) Basel cpmmittee of banking supervision intreset rate Risk.
- 80- Brown, Martin.(2007) Banking Sector Reform and Interest Rates in Transition Economies: Bank-Level Evidence from Kyrgyzstan. Swiss National Bank, Börsenstrasse 15, P.O. Box, CH-8022 Zurich.
- 81- Burucs, Judit.(2014) How Can a Medium-Sized Bank Develop Its Own Asset/Liability Risk Management System.international finance bank word.

- 82- Beets, Soretha.(2004) The Use of Derivatives to Manage Interest Rate Risk in Commercial Banks. Investment Management and Financial Innovations.
- 83- Chan, Hoi Si.(2013) Determinants of Bank Profitability in Macao. University of Macau.
- 84- Charles, ogboi.(2013) Impact of Credit Risk Management and Capital Adequacy on the Financial Performance of Commercial Banks in Nigeria. Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking. Volume:2 No.3 September.
- 85- Charumathi,B.(2008). Asset Liability Management in Indian Banking industry- with special reference to interest rate risk management in ICICI bank.proceedings of the word congress of engineering.
- 86- Christopher, Imoh.(2013) determinants of banks profitability in a developing economy evidence from nigerian banking industry. contemporary research in business. vol 4, no 9.
- 87- Cocca, Teodoro.(2010) Profitability, efficiency and growth in the private banking industry evidence from Switzerland and Liechtenstein. Banks and Bank Systems, Volume 5, Issue 4.
- 88- Coleman, Anthony.(2014) corporate governance and banks Risk management in ghana. University of Ghana Business School.
- 89- Dasah, Julius.(2012) Credit Risk and Profitability of Selected Banks in Ghana . Research Journal of Finance and Accounting. Vol 3, No 7.

- 90- Dahmash, Firas.(2012) The Relationship between the ROA, ROE and ROI Ratios with Jordanian Insurance Public Companies Market Share Prices International Journal of Humanities and Social Science Vol. 2 No. 11; June.
- 91- Davydenko, Antonina.(2010) Determinants of Bank Profitability in Ukraine. Undergraduate Economic Review.
- 92- Deelchand, Tara.(2009) The Relationship between Risk, Capital and Efficiency Evidence from Japanese Cooperative Banks. ICMA Centre Discussion Papers in Finance.
- 93- Delis, Matthaios.(2005) bank-specific industry-specific and macroeconomic determinants of banks profitability. Working paper series.
- 94- Delis, Matthaios.(2006) Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Working Paper.
- 95- Delis, Matthaios.(2008) Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Int. Fin. Markets, Inst. and Money.
- 96- Dionne, Georges.(2013) Risk management: History, definition and critique. Canada, h3t 2a7. Email: georges.dionne@he.ca.
- 97- dufera, abdi.(2010) financial performance valuation(case study of awash international bank).mekelle university.

-
- 98- Hien, Duong.(2014). Interest rate Risk managemen: practices and solutions in a vietnamese university of applied sciences.
- 99- Drigă, Imola.(2012) financial Risk analysis for a commercial bank in the romanian banking system. Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica. Romania.
- 100- Eletter, Kamel.(2014) Credit risk assessment model for Jordanian commercial banks. Review of Development Finance.
- 101- Elsiefy, Elsayed.(2013) Determinants of profitability of commercial banks in Qatar. International Journal of Economics and Management Sciences Vol. 2, No. 11.
- 102- Embaya, Abdelhakim.(2007) Comparative Analysis of Profitability Determinants of Domestic and Foreign Islamic Banks in Malaysia. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol. 3, No. 3.
- 103- Flamini, valentina.(2009) The Determinants of Commercial Bank.imf working paper.
- 104- Florence, Memba.(2014). influence of asset liability management of financial perfromance of commercial banks in kenya: acase study of diamond trust bank.
- 105- Ferkol,alja.(2010) enterprise Risk management analysis with suggestion for ipmrovements for the selected coiipany. University of Ljubljana.

- 106- Frederick, Nsambu.(2015) Factors Affecting Performance of Commercial Banks in Uganda -A Case for Domestic Commercial Banks. International Review of Business Research Papers Vol. 11. No. 1. March Issue. 113.
- 107- Graham, Christopher.(2010) The Impact of Liquidity on Bank Profitability. Bank of Canada Working Paper.
- 108- Gropp, Reint.(2009) The determinants of Bank capital structure. working paper series no 1096 / s eptember.
- 109-Gustavo, Jesús.(2010) What influences net interest rate margins Developed versus developing countries. Banks and Bank Systems, Volume 5, Issue 4.
- 110-Heidorn, Thomas.(2014) The Liquidity Reserve Funding and Management Strategies. Frankfurt School – Working Paper Series.
- 111-Heng, Boon.(2013) Factors affecting the profitability of Malaysian commercial banks. African Journal of Business Management Vol. 7(8), , 28 February.
- 112-Hoffmann, Paolo Saona.(2011) Determinants of the Profitability of the US Banking Industry. International Journal of Business and Social Science Vol. 2 No. 22; December.
- 113-Huang, wei.(2010) Banking Sector Reforms and Commercial Bank Performance in China.
- 114-Hossan, Faruk.(2010). Performance evaluation and ratio analysis of Pharmaceutical Company in Bangladesh.university west.

- 115- Huizinga, Harry.(1998) Determinants of commercial bank interest margins and profitability some international evidence. Development Research Group, The World Bank, and Development Research Group.
- 116- Hyderabad, idrbt.(2012) analysis of asset liability management data of banks. School of Management Studies.
- 117- Ihnatov, Iulian.(2015) Determinants of banks' profitability: evidence from EU 27 banking systems. Procedia Economics and Finance.
- 118- Jurevicieneb, Daiva.(2013) DEA Application at Cross-Country Benchmarking: Latvian vs Lithuanian banking sector. Procedia - Social and Behavioral Sciences.
- 119- Jusoff, Kamaruzaman.(2011) Determinant of Islamic Banking Institutions' Profitability in Malaysia. World Applied Sciences Journal.
- 120-Kablan, Sandrine.(2010) Banking Efficiency and Financial Development in Sub-Saharan Africa. IMF Working Paper.
- 121-Kavitha, N.(2012) an assessment - asset and liability management of scheduled commercial bank in india. International Journal of Marketing and Technology. Volume 2, Issue 4.
- 122-Kilani, Qais.(2011) determinants of bank profitability evidence from jordan. international journal of academic research vol,3 no,4 july.
- 123-Kosmidou, Kyriaki.(2008) The determinants of banks' profits in Greece during the period of EU financial integration. Managerial Finance, Vol. 34 Iss: 3.

- 124-Kumar, mano J. (2013). Risk management in banking sector -an empirical study. International Journal of Marketing. Vol.2, No. 2, February.
- 125-Lesáková, Ľubica.(2007) Uses and Limitations of Profitability Ratio analysis in managerial practice.intrenational conference on management enterprise and benchmarking Budapest,hungary.
- 126-Lartey, Richard.(2012) Major risks facing the international banking system. SMC University Switzerland.
- 127-Lundqvist, Sara A.(2014) Implementing Enterprise Risk Management and Risk Governance. Lund University.
- 128-Mawutor, John Kwaku Mensah.(2012) Critical Analysis of Basel III and Risk Management in Banking. Basel III and risk management.
- 129-McNally, Stephen.(2014) Leveraging Effective Risk.management and internal control.strategic finance.
- 130-Meegan, Conor.(1999) Market Risk An introduction to the concept & analytics of Value-at-risk. Central Bank of Ireland P.O. Box 559, Dublin 2.
- 131-Ming, Tan Teck.(2014) Mergers Improve Efficiency of Malaysian Commercial Banks. International Journal of Economics and Finance; Vol. 6.
- 132-Moci, Elvana.(2015) factors influencing the bank profitability – empirical evidence from albania. Asian Economic and Financial Review.

- 133-Moulton, Aroldo.(2011) An Investigation of the Determinants & Forecast Performance of Bank Profits: The Case of Jamaican Banks. Bank of Jamaica.
- 134-Moussa, Moukhtar.(2012) Bank-specific and Macroeconomic Determinants of Bank Profitability: Case of Turkey. Eastern Mediterranean University.
- 135-Naceur, Samy Ben.(2016) The Impact of Capital Requirements on Banks' Cost of Intermediation and Performance: The Case of Egypt Université du 7 Novembre. Tunisia.
- 136-Naceur, Samy.(2003)the determinants of the tunisian banking industry profitability panel evidence.university libre de tunis.
- 137-Nathan, vaidy.(1999) Asset-liability management: Issues and trends in india contex.journal management 29(1) 39-48.
- 138-Ngile, Lessah.(2015) effectt of macroeconomic variables on profitability of commercial bank listed in the Nairobi securities exchange. International Journal of Economics, Commerce and Management. Vol. III, Issue 4, April.
- 139-Ochei, kpefan.(2013) Capital adequacy, management and performance in the Nigerian commercial bank (1986 – 2006). African Journal of Business Management. Vol. 7(30), pp. 2938-2950.

- 140-Oino, Isaiah.(2016) a comparison of credit Risk management private and public bank in india. The International Journal of Business and Finance. Vol. 10, No. 1.
- 141-Oladele, Olugbenga.(2013) The Determinants of Value Creation in the Nigerian Banking Industry: Panel Evidence. International Journal of Business and Social Science Vol. 4 No. 3; March.
- 142-Onni, Nahar.(2015) Credit Risk Grading Model and Loan Performance of Commercial Banks in Bangladesh). European Journal of Business and Management. ISSN 2222. Vol.7, No.13.
- 143-Onuonga, Susan Moraa.(2014) The Analysis of Profitability of Kenya`s Top Six Commercial Banks: Internal Factor Analysis. American International Journal of Social Science. Vol. 3, No. 5; October.
- 144-Oblakovic,Goran.(2013) Risk Management at the Strategic and Operational Levels of Swiss Banks. University of St.Gallen.
- 145-Oracle Financial Service.(2011) Practices and Emerging Trends in Asset Liability Management and Liquidity Risk.
- 146-Pepur, Sandra.(2011) Profitability Determinants of the Macedonian Banking Sector in Changing Environment. Procedia - Social and Behavioral Sciences.
- 147-Petraitytė, Indrė.(2014). Assessment of banks asset and liability management: problems and perspectives (case of Lithuania). Procedia -

- Social and Behavioral Sciences. Vilnius University, Saulėtekio ave. 9, Vilnius 10222, Lithuania.
- 148-Pyle, David H.(1997).Bank Risk Management: Theory. Working paper Rpf-272.
- 149- Rachdi, Housseem.(2013) What Determines the Profitability of Banks During and before the International Financial Crisis? Evidence from Tunisia. International Journal of Economics, Finance and Management. VOL. 2, NO. 4, Jun-July.
- 150-Ramaswamy, Shanmugam.(2014) non -linear relationships of key determinants in influencing the share price of india largest public sector bank.. International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom Vol. II, Issue 3.
- 151-Roberto, Ercegovac.(2011) determinants of bank profit ability in croatia. Croatian Operational Research Review (crrr), vol. 2.
- 152-Roman, Angela.(2013) an empirical analysis of the determinants of bank profitability in romania. annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica, 15(2) 580-593.
- 153-Romanyuk, Yuliya.(2010) Asset-Liability Management: An Overview. WWW.Bank of Canada.CA.
- 154-Rose, Martin.(2014) Does the capital structure affect banks' profitability Pre and post financial crisis evidence from significant banks in France. Direction des Études – sgacpr.

- 155-Ryu, Lisa.(2005) The Sensitivity of Bank Net Interest Margins and Profitability to Credit, Interest-Rate, and Term-Structure Shocks.across bank product specializations.working bank.
- 156-Santabábara, Daniel(2013) what explains the low profitability of chinese banks . Bank of China.
- 157-Santomero. Anthony M. (1997). Commercial Bank Risk Management: An Analysis of the Process. The Working Paper, Journal of Financial Services Research, Financial Institutions Center , The Wharton School University of Pennsylvania. October, Volume 12, Issue 2-3.
- 158-Smink,meye.(1997) Strategies and Techniques for Asset-Liability Management an Overview. The Geneva Papers on Risk and Insurance, 18 (No. 67), 144- 157.
- 159-Sangeetha, Jaya.(2012) Financial Crisis and Omani Commercial Banks: A Performance Review. European Journal of Business and.....
- 160-Sraer, David.(2012) Banks Exposure to Interest Rate Risk and The Transmission of Monetary Policy. Princeton University.
- 161-Sironi, Res.(2008) Interest rate risk duration gap model . University Donald.
- 162-Santos, Carlos.(2005) interest rate Risk. Financial Stability Report.
- 163-Sastry, V.N.(2013) interest rate Risk modelling of bank. Hyderabad University.

- 164- Smith, Donald.(2001). Risk Management Derivatives, and Financial Analysis. Boston University.
- 165- Shahchera, Mahshid.(2012) The Impact of Liquidity on Iranian bank profitability .money and economy,vol 7,no 1.
- 166- Shawaqfeh, George N.(2015) The Impact of Islamic Finance on Some Macro Economic Variables. (A case study of Jordan Islamic Bank). interdisciplinary journal of contemporary research in business copy right volume 7, no 1.
- 167- Sheefeni, Johannes.(2015) The Macroeconomic Determinants of Profitability among Commercial Banks in Namibia. Journal of Emerging Issues in Economics, Finance and Banking. Vol: 4 Issue 1.
- 168- Sofoklis, Voyazas.(2009) determinants of bank profitability evidence from the greek banking sector. Economic annals, Volume liv no. 182 / July – September.
- 169- Staikouras, Christos K.(2006) determinants of bank profitability in the south eastern european region. Munich Personal RePEc Archive.
- 170- Sufian,fadzlan.(2011) profitability of the korean banking sector.journal of Economic and management.vol.7 no.1.
- 171- Supartika, Nina.(2016) Factors Affecting Profitability of Small Medium Enterprises (SMEs) Firm Listed in Indonesia Stock Exchange. Journal of Economics, Business and Management, Vol. 4, No. 2, February.

- 172- tandon, priyanka.(2012) aset – liability management in indian banking industry. Asia Pacific Journal of Marketing & Management Review. Vol.1 No. 3, November, ISSN 2319-2836.
- 173- Tulsian, Monica.(2015) Profitability Analysis. IOSR Journal of Economics and Finance. Volume 3, Issue 2. Ver. I.
- 174- Tariq, Hussain.(2013) Determinants of Commercial Banks Profitability: Panel Data Evidence from Pakistan. Research Journal of Finance and Accounting. Vol.4, No.10.
- 175- Teulon, Frederic(2012) Does Co-integration and Causal Relationship Exist between the Non-stationary Variables for Chinese Bank's Profitability? An Empirical Evidence. International journal of business. issn: 1083-4346.
- 176- Ugur, Ahmet.(2010) Determinants of the Net Interest Margins of Banks in Turkey. Journal of Economic and Social Research.
- 177- Umarani,R.(2015). an analysis of asset-liability management indian banks. International Journal of Business and Administration Research Review Vol. 1 Issue.11, July – Sep.
- 178- Uremadu, Sebastian.(2012) Bank Capital Structure, Liquidity and Profitability Evidence from the Nigerian Banking System. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences Volume 2, Issue 1 Vol. II, Issue 10, Oct.

- 179- Walker, Paul.(2007) enterprise Risk management tools and techniques for effective implementation. Institute of Management Accountants.
- 180- Wallace, William.(2012) Strategic Risk Management. Edinburgh Business School Heriot-Watt University Edinburgh.UK.
- 181- Wetmore, Jill.(2006) comparative performance evaluation of small, medium and large u.s. commercial banks. Banks and Bank Systems / Volume 1, Issue 2.
- 182- Willy, Ogeto.(2014) macro economic fluctuations effects on the financial perfomance of listed manufacturing firms in kenya.the international journal of social sciences .vol 21.no1.
- 183- Wilson, John.(2010) the persistence of bank profit. Bangor University.
- 184- Yang, Xi.(2009). Asset-Liability Management Modelling with Risk Control by Stochastic Dominance. Technical Report ERGO-09-002, January 15th.
- 185- Yilmaz, Ayse.(2013) profitability system of bank system evidence from emerging.wel international academic conference proceedings.
- 186- Zaman, Khalid.(2011) Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan. The Romanian Economic Journal. Year XIV, no. 39.
- 187- Zeitun, Rami.(2012) Determinants of Islamic and Conventional Banks Performance in GCC Countries Using Panel Data Analysis. Global Economy and Finance Journal. Vol. 5. No. 1. March. Pp. 53 – 72.

188- Zhang, Xiaoxi.(2013) The Impact of Bank Specific and Macroeconomic Factors on China's Bank Performance. Global Economy and Finance Journal. Vol. 6. No. 2. September 2013. Pp. 1 – 25.

189- Zhou, Bin.(2012) analyze banking efficiency from an international perspective. Issues in Information Systems. Volume 13, Issue 1, pp. 371-381.

205,310,508,845	205,984,854,404	112,973,527,939	90,371,936,577	79,855,282,310	الموصل
408,098,714,461	457,489,882,738	303,276,013,752	253,988,019,987	37,192,620,761	دار السلام
168,521,549,399	122,436,989,388	82,455,758,710	74,829,421,923	69,870,250,829	بابل
802,194,113,000	542,911,440,000	363,724,586,000	331,209,583,000	318,090,429,000	بغداد
258,650,056,326	239,984,991,213	141,855,589,170	81,847,073,831	45,733,265,770	الخليج
94,982,200,383	77,531,702,034	47,219,951,235	38,077,432,730	24,890,264,275	سومر
191,558,025,000	158,171,718,000	131,112,403,000	167,731,022,000	138,577,952,289	الاستثمار
118,890,253,528	41,584,701,905	23,602,840,415	17,477,844,541	16,382,311,218	الاتحاد
94,052,910,000	70,563,773,000	51,192,450,000	43,925,751,126	64,006,501,220	الاهلي
363,961,161,693	337,992,826,946	359,329,223,523	357,423,459,169	213,869,681,163	الانتمان
515,069,815,860	354,336,171,546	306,293,294,845	82,696,949,197	49,931,550,418	الشمال
439,745,296,000	62,382,961,270	31,264,157,110	26,612,287,654	39,614,903,159	المتحد
208,304,265,378	204,674,371,349	213,176,856,295	164,594,170,638	155,584,802,422	التجاري
557,540,022,098	569,667,612,693	406,782,968,680	299,385,631,368	319,496,069,215	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
348,145,109,350	560,875,574,786	472,979,957,739	258,603,105,014	186,010,790,693	الموصل
633,957,724,570	717,947,227,433	694,754,441,268	798,170,519,793	463,406,204,247	دار السلام
312,027,435,860	328,166,929,674	303,653,144,370	271,377,273,068	201,242,641,577	بابل
1,827,505,325	1,764,904,558,000	1,300,654,984,000	875,267,336,000	961,062,610,000	بغداد
816,478,697,199	781,479,239,060	424,766,297,564	354,046,282,299	272,031,632,749	الخليج
420,615,472	310,658,826,000	270,188,999,000	168,098,367,000	119,936,262,516	سومر
558,655,517	520,596,472,000	378,276,838,000	327,719,084,000	246,091,571,000	الاستثمار
701,334,408,480	494,335,198,289	614,981,629,522	144,643,049,216	105,563,475,828	الاتحاد
615,235,071,804	542,453,293,966	337,248,548,000	184,664,516,000	107,558,290,000	الاهلي
625,187,059	602,995,583,000	561,579,222,000	444,122,919,000	594,931,934,359	الانتمان
1,497,823,334	1,608,634,972,000	1,604,621,653,000	919,061,767,000	889,683,438,816	الشمال
596,733,704,984	754,864,898,000	706,408,071,000	655,825,769,000	518,599,704,000	المتحد
449,272,568,429	334,843,250,328	293,436,517,502	247,446,396,459	204,163,838,149	التجاري
683,076,386,655	774,180,018,936	818,969,589,919	668,017,284,736	580,125,543,187	الشرق الاوسط

ملحق (3) كشف المطلوبات المتداولة

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
------	------	------	------	------	------------

145,636,550,963	168,827,842,069	82,270,398,397	65,972,119,610	57,838,279,566	الموصل
343,062,983,945	397,636,016,540	260,662,914,702	208,786,527,754	11,307,460,419	دار السلام
113,158,574,164	82,800,672,113	47,134,410,199	39,200,034,546	37,276,566,895	بابل
693,024,541,000	449,569,503,000	287,617,584,000	271,720,329,000	262,168,620,000	بغداد
198,349,299,221	198,934,712,207	113,423,927,940	57,689,485,460	33,614,346,267	الخليج
35,733,549,473	27,779,948,137	20,186,925,923	15,447,835,331	6,894,829,143	سومر
129,035,582,000	111,125,280,000	92,162,045,000	136,546,368,000	107,891,087,500	الاستثمار
65,635,518,091	13,625,280,727	6,063,127,069	1,040,689,816	505,990,248	الاتحاد
42,280,940,000	39,483,175,000	23,246,938,000	17,564,629,285	36,902,484,376	الاهلي
252,048,525,306	244,922,963,271	281,453,467,936	323,714,079,585	182,897,528,341	الانتمان
388,385,105,053	236,515,288,816	189,502,362,426	55,771,592,757	38,841,813,295	الشمال
327,067,030,000	38,737,194,490	21,965,908,138	17,335,920,352	27,595,497,019	المتحد
124,153,620,314	137,621,283,228	147,872,849,032	100,817,601,411	92,923,382,929	التجاري
481,992,807,383	505,827,487,037	356,333,944,973	263,602,820,626	292,136,557,671	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
85,205,316,745	299,756,450,492	250,550,019,032	169,447,930,028	121,620,505,649	الموصل
453,477,330,712	549,066,605,403	567,666,917,113	687,255,439,303	397,252,078,968	دار السلام
121,882,775,643	167,234,704,832	191,683,694,830	164,431,548,191	141,408,934,430	بابل
1,535,086,127	1,473,642,144,000	1,093,402,136,000	735,647,496,000	842,274,695,000	بغداد
470,504,684,568	476,167,432,103	274,510,582,052	234,661,526,015	207,352,550,296	الخليج
160,107,649	114,176,124,000	111,454,487,000	62,098,526,000	44,188,310,333	سومر
274,906,261	334,239,814,000	259,719,171,000	210,611,410,000	157,636,375,000	الاستثمار
429,643,860,788	278,909,582,309	494,576,221,975	80,236,613,718	44,984,565,133	الاتحاد
351,805,884,522	373,912,126,000	182,588,103,000	79,247,530,000	54,644,816,000	الاهلي
335,015,916	405,916,216,000	386,031,739,000	292,157,432,000	459,838,474,740	الانتمان
1,163,319,179	1,293,151,187,000	1,329,246,461,000	701,311,422,000	737,934,346,950	الشمال
279,818,630,847	416,031,634,000	396,143,508,000	408,379,529,000	334,612,368,000	المتحد
164,887,327,249	138,264,072,282	150,236,258,214	112,261,767,064	109,624,945,082	التجاري
376,001,974,955	571,400,423,727	631,223,397,591	530,117,905,585	496,027,190,947	الشرق الاوسط

ملحق (4) كشف صافي الربح قبل الضريبة

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
------	------	------	------	------	------------

8,070,651,613	7,586,873,115	5,042,210,610	2,732,722,613	1,942,799,382	الموصل
10,765,393,578	18,695,838,344	18,695,838,344	10,707,217,415-	684,913,679	دار السلام
4,307,319,555	6,538,424,663	4,728,713,325	3,574,513,725	2,321,964,720	بابل
18,617,517,000	21,948,977,000	22,496,776,000	9,694,202,000	2,371,985,000	بغداد
8,019,160,152	15,411,634,473	4,953,399,242	2,709,435,537	1,489,248,572	الخليج
5,168,185,733	1,018,222,037	1,615,684,488	1,265,545,572	1,116,930,142	سومر
5,419,037,000	9,208,192,000	9,680,381,000	497,789,000	6,000,491,933	الاستثمار
3,550,094,393	1,601,543,868	1,333,237,734	663,406,557	68,301,447	الاتحاد
696,561,000	3,510,884,000	1,852,259,000	742,895,003-	1,808,593,951	الاهلي
8,956,403,370	18,467,964,858	21,979,679,203	14,275,317,778	6,440,653,390	الانتمان
21,480,961,393	17,200,424,365	18,217,347,600	3,006,706,079	1,536,266,219	الشمال
16,590,839,000	710,891,523-	534,200,870	2,744,338,050-	1,390,442,287	المتحد
4,288,446,602	4,263,376,063	2,407,306,994	2,100,698,198	1,659,965,025	التجاري
12,230,702,069	14,027,457,955	16,196,148,887	5,682,577,204	11,097,363,180	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
2,170,701,429	45,516,688,927	19,130,237,319	12,557,056,609	12,027,937,292	الموصل
13,655,381,080	19,543,235,488	19,157,506,610	12,061,995,632	1,234,240,763	دار السلام
5,744,344,890	4,901,084,536	5,877,045,274	5,799,217,166	5,000,098,428	بابل
32,847,000	38,797,071,000	29,637,502,000	24,972,265,000	16,211,209,000	بغداد
42,753,350,943	56,026,695,132	36,342,937,635	12,470,337,405	6,161,760,788	الخليج
2,318,205	1,566,872,000	1,404,181,000	296,340,000	576,288,025	سومر
34,841,656	31,539,943,000	3,416,950,000	11,678,862,000	10,466,715,000	الاستثمار
18,635,553,096	52,942,865,218	22,008,051,413	4,534,100,237	8,754,867,441	الاتحاد
9,075,725,206	16,610,177,132	18,195,673,000	2,904,494,000	1,351,558,000	الاهلي
16,016,080	13,746,219,000	25,280,166,000	18,531,525,000	9,676,695,765	الانتمان
23,747,049	49,117,830,000	68,813,149,000	42,716,776,000	29,931,516,339	الشمال
26,333,903,006	37,059,264,000	55,818,323,000	49,208,904,000	40,202,070,000	المتحد
10,462,291,179	10,689,347,072	14,310,014,401	7,979,643,369	13,934,450,028	التجاري
4,291,058,636	24,467,634,443	28,588,411,577	21,625,805,198	10,075,460,896	الشرق الاوسط

ملحق (5) كشف صافي الربح بعد الضريبة

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
------	------	------	------	------	------------

6908477781.00	6448563443.00	4361512178.00	2322814221.00	1660677165.00	الموصل
9880238140.00	17195838344.00	1507687405.00	-10707217415.00	607247691.00	دار السلام
3657280112.00	5536988462.00	4011034855.00	3035703444.00	1886712012.00	بابل
15802020000.00	21417201000.00	19753567000.00	8408648000.00	1838526000.00	بغداد
7977359433.00	5111873473.00	4770064242.00	2441168154.00	1303348054.00	الخليج
4392957873.00	865488731.00	1421802349.00	1075713737.00	950854768.00	سومر
4595326000.00	8082463000.00	8108898000.00	24889000.00	4980234429.00	الاستثمار
2795314259.00	1424884182.00	1118591669.00	589894635.00	63177767.00	الاتحاد
586028000.00	3135086000.00	1584391000.00	-742895003.00	1579019112.00	الاهلي
7,592,444,235	17,194,108,088	19,166,376,003	12,156,816,504	5,517,172,958	الائتمان
17815583323.00	14370408368.00	14801911590.00	2553764079.00	1310371547.00	الشمال
14024593000.00	-710891523.00	437633458.00	-2744338050.00	1390442287.00	المتحد
3831577203.00	1749030359.00	1520757677.00	1072635723.00	1473692953.00	التجاري
11707089059.00	13952202955.00	14451376258.00	5154522204.00	10436184148.00	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
1820660945.00	38689185587.00	16260701721.00	10673498118.00	10223746698.00	الموصل
11585490080.00	16494625488.00	16193855610.00	10907678632.00	1120643763.00	دار السلام
4853162041.00	3553775302.00	5023724663.00	4833629154.00	4470731912.00	بابل
27780658.00	32066680000.00	25099377000.00	20958120000.00	13669420000.00	بغداد
36146585353.00	47451841795.00	30856990864.00	11632340917.00	6161760788.00	الخليج
2318205.00	1331841000.00	1193553000.00	251889000.00	489844821.00	سومر
28877485.00	26802265000.00	1383021000.00	9918450000.00	8,902,008,00	الاستثمار
14264631712.00	42020208433.00	17935028047.00	3827524803.00	7324175258.00	الاتحاد
7050644140.00	13874430379.00	15415475000.00	2495273000.00	1141504000.00	الاهلي
13,443,093,000	11,531,884,000.00	22,946,962,000.00	15,732,702,000	8,180,823,232	الائتمان
18618049.00	39875614000.00	56887515000.00	35628513000.00	24955122066.00	الشمال
21636184749.00	30139437000.00	52818323000.00	43458904000.00	33309070000.00	المتحد
9214518386.00	8877001724.00	13216647101.00	7180859954.00	13265759120.00	التجاري
3605722835.00	20875713678.00	24282285942.00	18453235704.00	8627332075.00	الشرق الاوسط

ملحق (6) كشف حق الملكية

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
------	------	------	------	------	------------

59,673,957,882	37,157,012,335	30,703,129,542	24,399,816,967	22,017,002,744	الموصل
65,035,730,516	59,853,866,198	42,613,099,050	45,201,492,233	25,885,160,342	دار السلام
55,362,975,235	39,636,317,275	35,321,348,511	35,629,387,377	32,593,683,934	بابل
109,169,572,000	93,341,937,000	76,107,002,000	59,489,254,000	55,921,809,000	بغداد
60,300,757,105	41,050,279,006	28,431,661,230	24,157,588,371	12,118,919,503	الخليج
59,248,650,910	49,751,753,897	27,033,025,312	22,629,597,399	17,995,435,132	سومر
62,522,443,000	47,046,438,000	38,950,358,000	31,184,654,000	30,686,864,789	الاستثمار
53,254,735,437	27,959,421,178	17,539,713,346	16,437,154,725	15,876,320,970	الاتحاد
51,771,970,000	31,080,598,000	27,945,512,000	26,361,121,841	27,104,016,844	الاهلي
111,912,636,387	93,069,863,675	77,875,755,587	33,709,379,584	30,972,152,822	الانتمان
126,684,710,807	117,820,882,730	116,790,932,419	26,925,356,440	11,089,737,123	الشمال
112,678,266,000	23,645,766,780	9,298,248,972	9,276,367,302	12,019,406,140	المتحد
84,150,645,064	67,053,088,121	65,304,007,263	63,776,569,227	62,661,419,493	التجاري
75,547,214,715	63,840,125,656	50,449,023,707	35,782,810,742	27,359,511,544	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
262,939,792,605	261,119,124,294	222,429,938,707	89,155,174,986	64,390,285,044	الموصل
180,480,393,858	168,880,622,030	127,087,524,155	110,915,080,490	66,154,125,279	دار السلام
190,144,660,217	160,932,224,842	111,969,449,540	106,945,724,877	59,833,707,147	بابل
292,419,198	291,262,414,000	207,252,848,000	139,619,840,000	118,787,915,000	بغداد
345,974,012,631	305,311,806,957	150,255,715,512	119,384,756,284	64,679,082,453	الخليج
260,507,823	196,482,702,000	158,734,512,000	105,999,841,000	75,747,952,183	سومر
283,749,256	186,356,658,000	118,557,667,000	117,107,674,000	88,455,196,000	الاستثمار
271,690,547,692	215,425,615,980	120,405,407,547	64,406,435,498	60,578,910,695	الاتحاد
263,429,187,282	168,541,167,966	154,660,445,000	105,416,986,000	52,913,474,000	الاهلي
290,171,143	197,079,367,000	175,547,483,000	151,965,487,000	135,093,459,619	الانتمان
334,504,155	315,483,785,000	275,375,192,000	217,750,345,000	151,749,091,866	الشمال
316,915,074,137	338,833,264,000	310,264,563,000	247,446,240,000	183,987,336,000	المتحد
284,385,241,180	196,579,178,046	143,200,259,288	135,184,629,395	94,538,893,067	التجاري
3,070,744,411,660	202,779,595,209	187,746,192,328	137,899,379,151	84,098,352,240	الشرق الاوسط

ملحق (7) كشف الإيرادات

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
------	------	------	------	------	------------

12,863,741,519	11,538,911,418	7,919,759,781	49,327,047,794	3,400,185,468	الموصل
32,919,916,774	45,218,612,006	24,117,074,597	12,528,067,215	3,283,632,853	دار السلام
12,960,567,781	12,071,887,222	8,634,359,233	5,889,779,746	5,360,306,001	بابل
40,491,087,000	43,799,398,000	32,256,310,000	17,695,508,000	9,558,983,000	بغداد
21,332,315,833	28,120,156,038	12,169,876,775	5,927,998,918	3,383,163,990	الخليج
8,292,074,303	4,310,668,682	3,893,562,652	2,832,110,506	2,336,878,104	سومر
13,965,380,000	21,840,623,000	19,089,744,000	13,451,656,000	10,447,638,723	الاستثمار
7,475,882,779	4,029,005,171	2,356,180,629	1,095,555,689	430,213,782	الاتحاد
6,469,587,000	8,158,790,000	7,394,138,000	3,783,834,128	3,082,632,552	الاهلي
24,665,258,989	38,379,073,521	37,111,834,739	33,896,656,330	11,848,396,097	الانتمان
52,195,096,397	40,344,498,145	33,222,339,604	4,766,709,974	2,350,442,052	الشمال
26,658,835,000	899,928,832	1,964,178,321	1,915,628,141	3,494,973,637	المتحد
16,078,369,341	25,772,952,246	21,571,299,801	11,927,737,583	4,782,388,968	التجاري
36,140,410,199	44,448,836,042	39,128,315,326	18,011,633,309	20,086,761,232	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
11,357,458,174	59,284,457,544	26,475,244,022	19,810,751,360	17,253,267,119	الموصل
28,667,348,363	35,285,744,462	41,736,326,561	33,754,290,144	22,119,511,075	دار السلام
20,133,770,887	23,687,298,350	17,657,443,628	17,921,690,950	14,452,670,085	بابل
76,046,364	84,520,056,000	62,583,020,000	55,512,261,000	40,638,756,000	بغداد
81,400,977,625	87,494,815,267	57,691,863,081	27,823,428,596	20,605,952,632	الخليج
15,015,338	44,462,651,000	22,810,765,000	8,512,301,000	6,292,325,490	سومر
59,657,473	50,111,266,000	28,531,748,000	23,642,722,000	21,163,046,000	الاستثمار
87,590,982,472	106,498,094,847	41,764,775,651	9,021,123,163	16,371,346,417	الاتحاد
37,541,679,228	32,829,703,666	28,961,173,000	12,815,505,000	7,321,202,000	الاهلي
26,483,059	30,881,699,000	34,035,907,000	38,894,848,000	20,748,213,426	الانتمان
93,990,343	130,540,559,000	132,734,149,000	93,543,064,000	66,034,171,884	الشمال
47,300,615,124	72,196,365,000	92,968,124,000	66,430,403,000	54,127,179,000	المتحد
18,892,390,616	20,968,095,727	17,001,453,961	13,564,278,567	15,932,084,490	التجاري
35,934,905,389	55,806,874,118	57,899,691,412	46,927,367,898	32,174,563,554	الشرق الاوسط

ملحق (9) كشف مجموع الودائع

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
------	------	------	------	------	------------

167,721,436,677.00	142,738,008,351.00	84,335,345,595.00	61,457,225,966.00	49,283,439,905.00	الموصل
337,405,877,011.00	390,316,892,029.00	250,353,445,084.00	208,354,109,904.00	27,581,633,113.00	دار السلام
109,872,220,579.00	79,380,297,129.00	44,967,322,313.00	35,947,132,675.00	34,432,473,030.00	بابل
661,618,527,000.00	404,177,095,000.00	255,474,271,000.00	242,317,153,000.00	246,127,336,000.00	بغداد
187,469,559,369.00	165,752,111,737.00	106,116,092,813.00	54,007,593,010.00	18,793,200,802.00	الخليج
29,020,893,995.00	22,477,021,979.00	16,767,931,790.00	13,465,081,629.00	7,635,955,593.00	سومر
118,951,666,000.00	99,825,369,000.00	76,236,508,000.00	119,522,182,000.00	86,152,855,294.00	الاستثمار
63,219,060,156.00	12,676,400,011.00	3,960,184,536.00	880,989,918.00	451,839,820.00	الاتحاد
40,308,484,000.00	37,519,122,000.00	21,816,120,000.00	13,562,802,206.00	28,347,459,342.00	الاهلي
222,578,040,793.00	210,988,910,837.00	252,885,472,970.00	305,533,420,405.00	174,506,927,918.00	الانتمان
365,496,222,830.00	223,316,028,311.00	137,778,395,383.00	49,366,681,928.00	35,968,460,646.00	الشمال
231,888,485,000.00	30,151,227,104.00	19,847,357,671.00	16,239,988,336.00	23,400,051,496.00	المتحد
86,892,770,560.00	89,338,055,340.00	96,559,182,167.00	78,863,914,707.00	84,418,155,267.00	التجاري
452,515,342,363.00	431,100,483,855.00	333,057,282,533.00	239,348,107,400.00	276,542,521,404.00	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
71,464,617,712.00	269,410,391,227.00	242,406,948,560.00	156,589,970,123.00	151,794,581,450.00	الموصل
483,401,538,157.00	523,832,392,419.00	534,465,453,950.00	661,107,527,641.00	388,496,739,139.00	دار السلام
112,649,874,913.00	165,532,372,462.00	188,920,895,932.00	161,756,448,836.00	136,761,210,843.00	بابل
1,491,599,288.00	1,393,584,250,000.00	1,046,719,009,000.00	699,368,971,000.00	804,688,378,000.00	بغداد
455,212,133,539.00	417,143,122,798.00	260,779,664,078.00	216,937,195,119.00	190,009,726,077.00	الخليج
135,693,684.00	105,254,247,000.00	104,957,333,000.00	51,778,454,000.00	38,595,640,063.00	سومر
256,735,897.00	283,287,759,000.00	193,308,065,000.00	187,225,119,000.00	139,014,126,000.00	الاستثمار
375,327,075,452.00	247,363,813,609.00	427,906,016,667.00	57,149,540,257.00	42,208,908,201.00	الاتحاد
337,379,957,077.00	360,328,792,951.00	154,837,515,000.00	75,720,087,000.00	51,706,265,000.00	الاهلي
311,749,827.00	380,529,864,000.00	354,914,757,000.00	261,062,827,000.00	430,018,107,630.00	الانتمان
1,079,966,838.00	1,183,202,853,000.00	1,084,631,144,000.00	633,281,700,000.00	712,937,679,887.00	الشمال
186,156,224,510.00	349,519,977,000.00	246,693,418,000.00	299,377,982,000.00	286,556,308,000.00	المتحد
121,063,102,866.00	96,691,418,365.00	112,077,560,154.00	83,430,122,075.00	80,272,452,103.00	التجاري
358,117,941,092.00	551,856,183,588.00	615,784,212,672.00	505,117,764,165.00	463,327,210,550.00	الشرق الاوسط

ملحق (10) كشف مجموع القروض والاستثمارات

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
------	------	------	------	------	------------

65,587,938,589.00	20,851,229,575.00	19,908,383,124.00	24,388,439,792.00	18,180,924,421.00	الموصل
10,084,868,734	11,894,070,659	20,772,647,086	19,703,729,301	12,770,951,313	دار السلام
9,796,861,026	11,694,709,930	21,066,523,418	24,992,144,741	25,450,550,449	بابل
240,820,347,000	262,725,623,000	137,647,748,000	96,282,205,000	135,736,086,000	بغداد
167,253,527,171	147,725,740,372	73,370,452,813	32,188,102,069	15,795,463,208	الخليج
48,079,132,318	21,142,868,711	14,089,342,799	19,029,243,393	17,069,766,076	سومر
21,957,970,000	1,333,419,000	24,172,055,000	44,447,719,000	81,256,478,203	الاستثمار
51,692,633,411	3,746,344,960	211,352,417	176,860,810	482,883,037	الاتحاد
36,130,748,000	24,749,981,000	7,437,708,000	14,148,489,084	19,959,379,005	الاهلي
184,218,922,002	148,572,721,336	174,485,441,164	173,281,593,334	69,668,795,764	الانتمان
120,006,667,190	64,805,708,337	89,083,610,167	26,526,460,855	10,116,910,851	الشمال
112,862,117,000	8,731,361,049	3,569,969,855	3,292,607,488	3,308,642,116	المتحد
166,184,203,346	136,468,235,496	162,126,476,713	118,683,132,431	31,526,211,223	التجاري
140,866,174,450	203,114,757,665	167,951,650,351	118,561,343,933	184,810,585,369	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
170,732,552,654.00	168,327,087,315.00	219,950,339,906.00	88,856,072,062.00	73,358,921,333.00	الموصل
179,415,367,343	188,291,582,337	166,186,263,475	233,711,980,376	144,742,868,221	دار السلام
1,670,296,946	175,516,620,728	34,852,228,992	38,269,088,810	12,625,549,576	بابل
681,721,422	618,361,646,000	376,383,335,000	331,123,021,000	310,320,938,000	بغداد
323,407,197,403	305,803,291,887	185,327,000,273	196,740,045,724	145,423,322,550	الخليج
1,653,060,826	106,982,412,000	76,202,293,000	76,754,827,000	50,388,093,006	سومر
3,790,438	4,250,028,000	3,385,370,000	119,382,565,000	79,573,394,000	الاستثمار
352,879,523,997	257,133,771,966	163,209,001,731	39,281,132,825	44,534,033,247	الاتحاد
179,133,025,919	148,323,528,479	69,436,782,000	65,390,077,000	47,194,415,000	الاهلي
409,947,300	394,042,434,000	366,434,709,000	235,927,807,000	369,828,013,840	الانتمان
498,657,008	542,953,809,000	452,590,674,000	286,353,474,000	232,330,514,572	الشمال
442,872,525,906	551,863,029,000	398,367,532,000	290,800,086,000	268,316,109,000	المتحد
287,417,493,068	116,808,616,953	130,273,906,253	116,239,478,913	133,948,343,866	التجاري
214,724,856,814	225,843,358,658	240,823,428,190	194,110,389,691	151,083,066,172	الشرق الاوسط

ملحق (11) كشف فائض النشاط الجاري

2009	2008	2007	2006	2005	اسم المصرف
8,325,560,671	5,213,975,792	7,593,149,695	8,325,560,671	12,270,445,479	الموصل
9,739,045,501	16,597,312,481	6,915,619,780	762,675,067	845,551,903	دار السلام
4,391,641,506	6,709,074,668	4,787,886,928	3,592,625,070	3,025,179,128	بابل
19,787,027,000	25,730,509,000	22,422,176,000	9,646,957,000	4,755,051,000	بغداد
8,335,847,465	15,585,179,008	5,011,964,403	2,786,240,444	1,503,226,848	الخليج
5,337,227,121	1,863,920,849	2,512,373,412	1,905,193,639	1,650,863,722	سومر
5,571,606,000	14,487,659,000	11,484,870,000	8,372,664,000	7,439,551,975	الاستثمار
4,713,891,209	1,817,060,370	1,483,879,616	661,548,155	131,070,800	الاتحاد
1,314,948,000	3,434,812,000	2,688,298,000	1,026,548,004	2,104,577,511	الاهلي
9,050,023,230	19,338,975,677	22,440,610,900	14,649,991,056	6,612,930,991	الائتمان
22,021,790,338	17,328,115,955	18,627,603,657	3,090,281,704	1,539,557,121	الشمال
16,669,878,000	-397,856,796	535,673,036	-2,758,583,492	1,400,762,362	المتحد
4,073,938,293	5,300,643,136	2,550,585,549	2,157,899,117	2,562,597,704	التجاري
11,646,038,573	15,647,893,058	20,249,546,149	5,487,353,008	13,255,062,169	الشرق الاوسط
2014	2013	2012	2011	2010	اسم المصرف
2,396,822,156.00	47,185,301,505	20,462,484,500	12,838,742,505	12,270,445,479	الموصل
13,915,652,631.00	19,881,890,087	22,424,536,617	9,538,611,926	924,537,074	دار السلام
5,990,746,842	5,616,803,101	5,574,428,328	6,123,627,534	3,686,692,698	بابل
36,040,649.00	46,061,893,000	31,333,336,000	27,818,837,000	18,016,984,000	بغداد
43,791,850,678.00	56,982,867,404	36,773,050,406	12,878,026,321	6,359,995,822	الخليج
3,283,471	2,280,872,000	1,484,886,000	-500,725,000	142,335,857	سومر
39,703,317	31,962,196,000	13,684,056,000	12,232,180,000	11,930,803,000	الاستثمار
28,992,071,492.00	68,736,200,336	27,493,624,610	3,438,467,994	8,720,216,710	الاتحاد
14,712,416,435.00	18,693,722,512	18,369,369,000	4,634,355,000	2,212,215,000	الاهلي
16,777,460.00	14,194,239,000	15,542,255,000	19,063,152,000	9,887,692,360	الائتمان
26,897,670.00	51,597,516,000	69,380,734,000	43,936,044,000	30,495,187,790	الشمال
27,381,096,207.00	44,660,614,000	57,830,132,000	49,303,986,000	40,258,292,000	المتحد
11,170,812,258	10,659,213,999	9,217,107,965	6,575,602,482	1,888,766,621	التجاري
4,770,269,430.00	24,507,938,575	29,583,070,882	21,663,485,193	9,667,000,058	الشرق الاوسط

Abstract

The world for financial institutions has changed during the last 20 years, and become riskier and more competitive. After the deregulation of the financial market, This prompted expenses to do everything they can to cope with risk in order to earn sufficient returns. Increase the interest rate fluctuations dramatically require efficient management in the interest rate risk management.

banks developed a variety of methods for measuring and managing interest rate risk. Interest rate gap management has become an increasingly important part of bank funds management over the past decade. The gap in standards used by the bank to the statement of net interest margin, that is, interest income less interest expense, to unexpected changes in market interest rates.

gap management process bank management both assets and liabilities, on the balance sheet according to interest rate sensitivity.

For this study to shed light came on one of the important influences on the overall activity of banks, which risks related to changes in the interest rate as playing an essential role in the investment theme as a result will effect the value of assets, liabilities or banks, How to deal with this kind of risk in order to preserve the value of the bank.

The purpose achieve the goals of the study It was selected gap model from which to measure the effect of the time factor on the values of assets and liabilities And thus take the necessary treatments to maintain the bank's dividend, which seeks all banks to maintain it from all aspects of risk.

The study presents a set of conclusions that the most important changes in interest rates affect the values of assets and liabilities and thus affect the value of the bank

These were the recommendations of this study, the first two aspects General recommendations include all banking sectors while the second dealt with the recommendations on a sample study based on what brought him the results of the analysis.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Karbala'a University

Administration and Economics College

Department of Financial and Banking Sciences



**Assets and liabilities Gap management and its
impact on profitability in the commercial banks**

A Thesis Submitted To

The Council of the College of Administration and Economics

University of Karbala

As Partial Fulfillment of the Requirement for the Master Degree

In Financial and Banking Sciences

By

Mohammad Hashim

Supervised By

Assistant professor, Dr. Ahmed Kazem

2016

1437